التقرير السنوي 2019

إنهاء الفقر والاستثمار في الفرص

البنك الدولي

البنك الدولي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مجموعة البنك الدولي

المحتويات

2 مقدمة

3 رسالة من الرئيس

10 رسالة من المديرين التنفيذيين

12 رسالة من المدير الإداري العام للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

17 الآفاق الإقليمية

43 تقديم حلول إنمائية مستدامة للبلدان المتعاملة معنا

59 تطوير أدوات مالية لإحداث أثر عالمي

61 توظيف المعارف لتشجيع التنمية

64 تقوية أثرنا من خلال بناء الشراكات

67 تحسين عملياتنا لإحداث أثر إنمائي

70 قيمنا وموظفونا

73 توجيه عمل البنك الدولي

74 كفالة المساءلة والشفافية في عملياتنا

77 استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

88 الالتزام بتحقيق النتائج

الجداول الرئيسية

82 المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2015-2019

86 المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2015-2019

أعد هذا التقرير السنوي، الذي يغطي الفترة من 1 يوليو/تموز 2018 إلى 30 يونيو/حزيران 2019، المديرون التنفيذيون لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA) - اللذين يُعرفان معاً باسم البنك الدولي - وفقاً للنظام الداخلي لكل من المؤسستين. وقد قدم ديفيد مالباس، رئيس مجموعة البنك الدولي ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين، هذا التقرير مرفقاً به الموازنات الإدارية والقوائم المالية المراجعة إلى مجلس المحافظين.

وتُنشر على نحوٍ منفصل التقارير السنوية لمؤسسة التمويل الدولية (IFC)، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار (MIGA)، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار (ICSID).

في عموم التقرير، تشير عبارة "*البنك الدولي*" أو "*البنك*" اختصاراً فقط إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ وتشير عبارة "*مجموعة البنك الدولي*" و "*مجموعة البنك*" اختصاراً إلى العمل الجماعي لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وننوه هنا إلى أن جميع المبالغ الدولارية المُستخدمة في هذا التقرير السنوي هي بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي ما لم يُذكر غير ذلك. وتُحتسب الأموال المخصصة للمشروعات متعددة المناطق على مستوى البلدان في جداول هذا التقرير ومتنه. وتتسق البيانات الخاصة بالارتباطات ومدفوعات القروض والاعتمادات لهذه السنة المالية مع الأرقام المدققة المدرجة في القوائم المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، ووثائق مناقشات جهاز الإدارة وتحليلاته للسنة المالية 2019. ونتيجة لعملية التقريب إلى أقرب رقم صحيح، فإن الأرقام الواردة في الجداول قد لا تطابق المجاميع والنسب في الأشكال تطابقاً كاملاً.

يتألف رأس المال البشري من المعارف والمهارات والقدرات الصحية التي تتراكم لدى الأشخاص على مدار حياتهم، ويُعتبر أحد المحركات الرئيسية لتحقيق النمو المستدام والحد من الفقر.

في عام 2018، دشنت مجموعة البنك الدولي **مشروع رأس المال البشري**، وهو جهد عالمي يستهدف تسريع وتيرة زيادة الاستثمارات في البشر كما وكيفا من أجل تعزيز العدالة والنمو الاقتصادي.

رأس المال البشري

التنمية التي يقودها الناس

زيادة نواتج التعلم وتقوية المهارات لإعداد المواطنين لشغل الوظائف

مساندة تعبئة الموارد المحلية، وتحسين نظم الإدارة والحوكمة، وتقديم الخدمات

الحد من الإصابة بالتقزم وزيادة التركيز على الجوانب الديمغرافية

زيادة العمل في سياق البيئات الهشة، مع التركيز على الشباب

ثلاث دعائم لمشروع رأس المال البشري

مؤشر رأس المال البشري

يحدد كميا مقدار مساهمة الصحة والتعليم في مستوى إنتاجية الجيل القادم من الأيدي العاملة.

توسيع نطاق القياس والأبحاث

يتيح أفكارا متعمقة بشأن التدابير التي ثبت نجاحها وأين يجب توجيه الموارد

المشاركة القُطرية

تساعد البلدان على مواجهة أسوأ المعوقات التي تحول دون تنمية رأس المال البشري، وذلك باستخدام نهج "الحكومة بأكملها".

*يعمل حاليا أكثر من **60** بلدا* مع مجموعة البنك الدولي على إحداث تحوُّل في نواتج رأس المال البشري لديها.*

* في يوليو/تموز 2019

استثمارات رأس المال البشري

بنغلاديش:
توفير التعليم الأساسي والتدريب لما يبلغ **350 ألفا من أطفال الروهينجا** عن طريق النافذة الفرعية للاجئين في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية

اليمن:
كفالة تقديم الخدمات الصحية الأساسية لما يبلغ **14 مليون يمني** من خلال المشروع الطارئ للصحة والتغذية

زامبيا:
مساندة **89 ألف فتاة وامرأة** من خلال مشروع تعليم الفتيات وتمكين المرأة

#الاستثمار_في_البشر

الاحترام

تتركز رسالة مجموعة البنك الدولي
على تحقيق هدفين رئيسيين، هما:

الأثر

إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 . . .

النزاهة

. . . بتخفيض نسبة سكان العالم الذين يعيشون
على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم.

العمل الجماعي

تعزيز الرخاء المشترك . . .

الابتكار

. . . برفع مستوى الدخل لنسبة الأربعين في المائة
الأشد فقرا من السكان في كل بلد.

مع تزايد درجة تعقيد التحديات الإنمائية، يظل البنك الدولي في وضع فريد يُمكّنه من مساعدة البلدان على إيجاد الحلول التي تحتاج إليها لتحقيق التنمية المستدامة والشاملة.

الموارد الحيوية: يتمتع البنك الدولي بمحفظة عمليات متنوعة ومساندة البلدان المساهمة، ويُمكّنه ذلك من العمل بفاعلية لتعبئة رأس المال والاستفادة منه في تعبئة مزيد من الموارد من مصادر أخرى لتمويل الجهود الإنمائية. وعند اقتران هذه الموارد بعملنا مع القطاع الخاص، فإنها تساعد على كفالة قدرة البلدان المتعاملة معنا على الحصول على التمويل الذي يحتاجون إليه لتحقيق أهدافهم الإنمائية.

الخبرة العالمية: إن الخبرة التي يتمتع بها البنك الدولي على الأصعدة المحلية والوطنية والعالمية تمدنا بالمعرفة والعمق اللازمين لتطبيق أفضل الممارسات والحلول المبتكرة والمستدامة لصالح البلدان المتعاملة معنا.

خبرات فنية متعددة القطاعات: مؤسسات أخرى قليلة هي التي يمكن أن يغطي عملها جميع القطاعات والمجالات ذات الصلة بالتنمية. فخبرتنا الفنية في مجالات متنوعة كالطاقة والتعليم والمناخ ونظم الحوكمة تجعلنا شريكا قيمّا للبلدان التي تسعى للحصول على حلول متعددة المستويات لمواجهة تحدياتها الإنمائية.

القدرة على جمع الأطراف: بفضل ما يتمتع به من تواجد وخبرات على مستوى العالم، يمكن للبنك الدولي أن يجمع معا طائفة متنوعة من الشركاء من مختلف أنحاء العالم ويتعاون معهم لتحفيز العمل على تحقيق الأهداف المشتركة من أجل تعزيز الأثر الإنمائي.

وباعتباره أحد قادة التنمية في العالم، سيواصل البنك الدولي جهوده لتشجيع الأساليب المبتكرة والفاعلة والمستدامة للعمل في اتجاه تحقيق هدفي إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

رسالة من الرئيس

رسالتنا في مجال التنمية واضحة، وهي النهوض بالرخاء المشترك وإنهاء الفقر المدقع. بيد أن التحديات لا تزال ملحة. ففي كثير من البلدان، تراجعت وتيرة الحد من الفقر أو انعكس مسارها، في حين أن الاستثمار والنمو لن يكفيا لرفع مستويات المعيشة. وتواجه البلدان الأفقر العديد من التحديات في تحقيق مكاسب التنمية الأساسية، بما في ذلك العجز الحاد في المياه النظيفة والكهرباء والرعاية الصحية والتعليم وتهيئة الوظائف والقدرة التنافسية للقطاع الخاص؛ والعوائق التي تحول دون الإدماج الكامل للمرأة في الاقتصاد والمجتمع، إلى جانب السياسات التي كثيراً ما تفضل النخب بدلاً من خلق فرص عمل وتوفير الدعم لمن هم في أمسّ الحاجة إليه؛ وإلحاح التحديات البيئية والمناخية؛ وزيادة الديون التي لا تحقق فوائد حقيقية.

كان النمو الاقتصادي هو المحرك الرئيسي للحد من الفقر في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، ففي العديد من البلدان، وخاصة الاقتصادات القائمة على الموارد، لم يُسمح بانتشار منافع النمو — فقد ساعد النمو على زيادة متوسط الدخل، ولكنه لم يرفع الدخل الوسيط أو يرتقي بأفقر 40% من السكان. ومع انخفاض وتيرة النمو العالمي، أصبح نمو الدخل الوسيط يتسم بالبطء في معظم أنحاء العالم وهو يتراجع في العديد من البلدان الأشد فقراً. وفي البلدان متوسطة الدخل، يؤدي بطء النمو إلى تآكل مستويات المعيشة للطبقة الوسطى، حيث ينضم الكثيرون من أفرادها إلى صفوف الفقراء. ويزيد هذا من التحديات التي تواجه أهداف التنمية المستدامة 2030، ويصبح الهدف الرئيسي المتمثل في الحد من الفقر معرضاً لخطر عدم الوفاء به.

بلغ حجم ارتباطات مجموعة البنك الدولي لمساعدة البلدان على تحقيق نتائج إنمائية أفضل حوالي 60 مليار دولار في السنة المالية المنتهية في 30 يونيو/حزيران 2019. ومع ضعف احتمالات الاستثمار في العديد من البلدان النامية ومخاطر الركود في أوروبا، ازداد الإلحاح على مجموعة البنك الدولي — البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار — لتعزيز فاعليتها وأثرها.

وعن طريق العمل معا، يتوفر لهذه المؤسسات الأدوات اللازمة للمساعدة في التصدي للتحديات الناشئة حول العالم. ستتيح حزمة رأس المال للبنك الدولي للإنشاء والتعمير — مؤسسة التمويل الدولية، التي وافق عليها مجلس المحافظين في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2018، قدرة إقراض إضافية إلى جانب الإصلاحات المؤسسية والمالية التي تستهدف ضمان الاستدامة المالية طويلة الأجل للبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وقد واصل البنك الدولي للإنشاء والتعمير تعزيز إدارته المالية من خلال استحداث إطار عمل للاستدامة المالية، بما في ذلك حد الإقراض السنوي المستدام. إن التجديد القوي لموارد المؤسسة الدولية للتنمية (العملية التاسعة عشرة) في ديسمبر/كانون الأول 2019 سيزيد من قدرتنا على دعم نتائج التنمية الجيدة وتحقيق حياة أفضل لأشد البشر فقرا حول العالم.

ونحن نعمل على زيادة تركيزنا على البرامج القطرية الانتقائية الفعالة لتحسين نتائج النمو والتنمية. لقد تجاوزت ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير 23 مليار دولار هذه السنة. وبلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية، التي تقدم منحًا وقروضًا منخفضة الفائدة لأفقر 75 بلدا في العالم، 22 مليار دولار، منها حوالي ثمانية مليارات دولار من المنح. وساعدت برامج البنك هذه معًا مزيدًا من البلدان على الاقتراب من تحقيق أولوياتها الإنمائية.

وواصل الطلب على الاستثمار في رأس المال البشري زيادته خلال السنة المالية — مما يعكس الدور الهام الذي يمكن أن يلعبه هذا التمويل في تعزيز النمو الشامل طويل الأجل وتخفيف حدة الفقر. وساعد أكثر من 60% من عمليات البنك في سد الفجوات بين الجنسين وشجّع على الإدماج الكامل للمرأة في الاقتصاد والمجتمع. إذ بدأ العديد من المجتمعات التي كانت مغلقة من قبل بالسماح بإدخال تحسينات جيدة في الأوضاع القانونية والاقتصادية والاجتماعية للفتيات والنساء. وبالقطع فإن تحقيق تقدم أكبر هو أمر ضروري للغاية.

والحاجة إلى سيادة القانون وزيادة الشفافية هي أولوية إنمائية مقبولة بشكل متزايد. في مجال تمويل التنمية، تعد الشفافية في الديون السيادية والعقود الشبيهة بالديون أمرًا حيويًا لتحسين جودة رأس المال والاستثمارات الجديدة وتخصيصهما للربح.

وفي السنة المالية 2019، تضمن 31% من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير / المؤسسة الدولية للتنمية منافع مناخية مشتركة، بما يتجاوز المستوى المستهدف للبنك والبالغ 28% بحلول عام 2020. ففي شهر ديسمبر/كانون الأول 2018، أعلن البنك مستوى مستهدفًا هو تعبئة 200 مليار دولار لمدة خمس سنوات بغرض مساعدة البلدان المعنية على مواجهة تحديات المناخ ووضع تمويل التكيف على قدم المساواة مع أنشطة التخفيف.

هدفنا هو أن تحقق البلدان نجاحًا اقتصاديًا وتحسينات واسعة في الأوضاع المعيشية. ومع تقدمها، يجب أن تتطور علاقتنا معها كي تُتاح نسبة متزايدة من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير للبلدان الأقل دخلا. فعلى سبيل المثال، حققت الصين زيادات كبيرة في إجمالي الناتج المحلي والدخل الوسيط والرخاء، ولذلك أصبحت تفاعلاتنا معها فنية بدرجة أكبر مع انخفاض معدل الإقراض. تتغير سياسات الصين سريعا لتحسين المنافع العامة العالمية، ومعالجة المشاكل البيئية وتغير المناخ، والحد من إلقاء النفايات والجزيئات البلاستيكية في أنهارها. لقد انتقلت الصين من مركز مقترض ضخم إلى صوت مهم في حوارات التنمية ومساهم رئيسي في المؤسسة الدولية للتنمية.

إننا نعمل في المناطق الهشة، مثل منطقة الساحل والقرن الأفريقي، لمساعدة مختلف البلدان على بناء أسس أقوى كي يصبح الشباب أكثر قدرة على البقاء بدلاً من السعي للهجرة. وقد بلغت ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية للبلدان المتضررة من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف ثمانية مليارات دولار في السنة المالية 2019.

وسيحتاج العديد من البلدان إلى أجندة أكثر جُرأة لتعزيز نمو القطاع الخاص من أجل توليد وظائف أكثر وأفضل. ويستلزم ذلك إجراء تغييرات رئيسية في مناخ الأعمال بحيث يتسنى للقطاع الخاص التنافس مع الدولة بشكل متكافئ، وهو أمر حيوي لتوليد فرص عمل وتحقيق أرباح والتوصل إلى ابتكارات.

إن مجموعة البنك الدولي تعمل على زيادة التمويل للإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية بغرض تعزيز الاستثمار الخاص وخلق فرص العمل في البلدان النامية. ونظرًا لأن مؤسسة التمويل الدولية هي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز على القطاع الخاص، فإنها تنشئ أسواقًا وتتيح فرصًا للاستثمار الخاص المستدام حيث تشتد الحاجة إليها. تعمل المؤسسة على تحويل تركيزها إلى العمل عند المنبع لإنشاء مجموعة من المشروعات القابلة للتمويل تُزيد من الاستثمارات الخاصة في أشد بلدان العالم فقرا. وتعد الوكالة الدولية لضمان الاستثمار أكبر جهة متعددة الأطراف لتقديم التأمين ضد المخاطر السياسية، وتتمثل رسالتها في إحداث أثر إنمائي عن طريق المساعدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية. وساند نحو 30% من برنامج ضمانات الوكالة، على مدى السنة المالية، مشروعات في البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية والبيئات الهشة، كما أسهم ما يقرب من الثلثين في جهود التكيف مع تغير المناخ أو التخفيف من آثاره.

إننا نعمل — في البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار — على زيادة ارتباطاتنا لمساعدة البلدان الأقل دخلا في سعيها لتحسين آفاق مستقبلها الإنمائي، ولتوجيه الموارد صوب البلدان التي تعاني أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وسنقوم بتحسين فاعليتنا وانضباط الموازنة على مدار العام لتوفير المزيد من الموارد من أجل تلبية احتياجات البلدان المتعاملة معنا والتصدي للتحديات.

إنني شديد التفاؤل بأن القيادة الشجاعة المستنيرة والسياسات القوية يمكن أن تعمل على تحسين الظروف المعيشية لمن هم في أشد حالات العوز. لقد رأيت بنفسي نطاق التحديات الملحة أمام التنمية ومدى إلحاحها، وذلك خلال رحلتي لأفريقيا جنوب الصحراء في شهر أبريل/نيسان. ويحدوني الأمل بأن هناك طريقا للمضي قدما، حيث شهدنا قيام رئيس الوزراء أبي وفريقه بتنفيذ إصلاحات طموحة في إثيوبيا، وإمكانات أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم بمصر، ومرونة شعب موزامبيق بعد الدمار الذي خلفه إعصاران هناك، ومصدر الإلهام لشعب مدغشقر بعد الانتقال السلمي الأول للقيادة.

إن الناس في البلدان النامية يواجهون تحديات هائلة. ومجموعة البنك الدولي تلتزم، من خلال جميع موظفيها ومواردها، بالعمل مع شركائها في جميع أنحاء العالم للتوصل لسياسات وحلول تحسّن من حياتهم.

ديفيد مالباس

رئيس مجموعة البنك الدولي

ورئيس مجلس المديرين التنفيذيين

75 عاما من الابتكار من أجل تحقيق التقدم والازدهار

في 1 يوليو/تموز 1944، اجتمع مندوبون من 44 بلدا في بريتون وودز بولاية نيوهامبشير (الولايات المتحدة) بهدف بناء نظام مالي عالمي جديد لا يقتصر دوره على منع نشوب الحروب، بل يمتد إلى تعزيز السلام الدائم.

وتوخى المجتمعون في مؤتمر الأمم المتحدة للشؤون النقدية والمالية تصميم نظام يكفل تحقيق استقرار أسعار الصرف الأجنبي، ومعالجة الاختلالات في موازين المدفوعات، وإعادة بناء البلدان التي أدمتها الحروب، وتشجيع التنمية في المناطق الأفقر من العالم. وتمخض هذا المؤتمر بعد ثلاثة أسابيع من المفاوضات والمناقشات عن ميلاد مؤسستين: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير - الذي سرعان ما بات يعرف باسم البنك الدولي.

وجسد النظام الجديد إيمانا راسخا بأنه لا توجد حدود ثابتة للرخاء - أي أن بمقدور جميع الدول الاستفادة من النمو والتنمية. وصُمم هذا النظام للتصدي للتحديات التي لا يمكن للبلدان مواجهتها بمفردها. واستند الجهد كله إلى فكرة أن الناس جميعا يستحقون أن تتاح لهم الفرصة. وعن ذلك، قال وزير الخزانة الأمريكي هنري مورجنثو، رئيس المؤتمر، في الليلة الأولى من انعقاده: "إن حرية الفرص هي أساس كل الحريات الأخرى".

ومع بدء عمليات البنك، بدأت ملامح الدور الذي يلعبه بالتشكل، ليس فقط في إعادة الإعمار والتنمية، ولكن في تحديد شكل النظام المالي الجديد. وفي عام 1947، وقعنا على أول قرض لنا - بقيمة 250 مليون دولار لأغراض إعادة الإعمار في فرنسا - وأصدرنا أول سند لنا، مما أدى إلى تعبئة 250 مليون دولار لصالح مشروعات إعادة الإعمار والتنمية. واُستثمرت حصيلة قروضنا الأولى في شراء المعدات والمواد الخام، ولكن الأهم من ذلك في بناء الإرادة الجماعية للشعوب التي أدمتها الحروب على إعادة بناء حياتها.

وبحلول عام 1952، تحول تركيز البنك من إعادة بناء أوروبا إلى زيادة الفرص المتاحة للناس في البلدان النامية. وعلى مر العقود، وفي ظل نمو الاحتياجات وزيادة تعقدها في هذه البلدان، قمنا بتطوير طرق جديدة لاستخدام رأس المال والخبرات الفنية لمعالجة هذه التحديات. وتطور هيكلنا التنظيمي إلى مجموعة البنك الدولي الحديثة مع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية، والمؤسسة الدولية للتنمية، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار.

في عام 1973، استحدث روبرت ماكنمارا، الرئيس الخامس للبنك، في رسالتنا كلمة لم تكن موجودة أصلا في اتفاقية إنشاء البنك، ألا وهي "الفقر". وفي كلمة له أمام المساهمين في الاجتماعات السنوية التي عُقدت في ذلك العام في كينيا، قال إن رسالة البنك ينبغي أن تكون تخفيف "الفقر المطلق" الذي وصفه بأنه "ظروف معيشية مهينة للغاية بحيث إنها تُعَد سُبّة للكرامة الإنسانية"، لكنها "معتادة لنحو 40% من شعوب البلدان النامية".

إن التزامنا بإنهاء الفقر المدقع لا يزال في صميم رسالتنا. وتضم مجموعة البنك الدولي اليوم معا طائفة متنوعة من الموظفين الموهوبين من مختلف أنحاء العالم. وفي عام 1944، لم يكن هناك سوى سيدتين فقط من بين أكثر من 700 مندوب في مؤتمر بريتون وودز؛ واليوم فإن النساء يشكلن نحو 53% من جهاز موظفينا، و 42% من جهاز مديرينا. ومع استمرار نطاق عملنا في الاتساع، اتسم هيكلنا التنظيمي بقدر أكبر من اللامركزية، وبات لدينا 141 مكتبا ميدانيا ويتزايد وجود موظفينا في المناطق المتضررة من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف.

لقد تطورت رسالة مجموعة البنك الدولي على مدى 75 عاما من إعادة البناء بعد انتهاء الصراعات إلى تعزيز الرخاء والتخفيف من الفقر. وفي السنوات المقبلة، سنواصل العمل لتحقيق تقدم ملحوظ يساعد البلدان النامية على رفع متوسطات الدخل لمواطنيها، وإيجاد فرص العمل؛ ودمج النساء والشباب في الاقتصادات، وبناء اقتصاد أكثر قوة واستقرارا وقدرة على الصمود للجميع. إن هذه الأهداف - وما يلزم من تعاون لتحقيقها - هي تماما ما كان يفكر فيه المندوبون في بريتون وودز منذ البداية. لقد أنشأوا مؤسستين قويتين بمقدور البلدان العمل معا من خلالهما لمعالجة التحديات العالمية الملحة، وتحسين الظروف المعيشية للناس في مختلف أنحاء العالم.

مؤسسات مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي هي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة بالنسبة للبلدان النامية. وهي تتألف من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع النمو والتنمية المستدامين.

البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقرض حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

المؤسسة الدولية للتنمية تقدم تمويلا بدون فوائد، ومنحاً لحكومات أشدّ البلدان فقراً.

مؤسسة التمويل الدولية تقدم قروضاً، ومساهمات في أسهم رأس المال، وخدمات استشارية لحفز استثمارات القطاع الخاص في البلدان النامية.

الوكالة الدولية لضمان الاستثمار تقدم تأميناً ضد المخاطر السياسية، وأدوات لتعزيز الائتمان للمستثمرين والمقرضين بغية تسهيل الاستثمار الأجنبي المباشر في بلدان الاقتصادات الصاعدة.

المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار يقدم تسهيلات دولية للمصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

التمويل المقدم من مجموعة البنك الدولي إلى البلدان الشريكة

الجدول 1:

ارتباطات ومدفوعات وإجمالي الإصدارات الضمانية لمجموعة البنك الدولي

حسب السنوات المالية، ملايين الدولارات

	2015	2016	2017	2018	2019
مجموعة البنك الدولي					
الارتباطات [أ]	59,776	64,185	61,783	66,868	62,341
المدفوعات [ب]	44,582	49,039	43,853	45,724	49,395
البنك الدولي للإنشاء والتعمير					
الارتباطات	23,528	29,729	22,611	23,002	23,191
المدفوعات	19,012	22,532	17,861	17,389	20,182
المؤسسة الدولية للتنمية					
الارتباطات	18,966	16,171	19,513 [ج]	24,010 [د]	21,932 [هـ]
المدفوعات	12,905	13,191	12,718 [ج]	14,383	17,549
مؤسسة التمويل الدولية					
الارتباطات [و]	10,539	11,117	11,854	11,629	8,920
المدفوعات	9,264	9,953	10,355	11,149	9,074
الوكالة الدولية لضمان الاستثمار					
إجمالي مبلغ الإصدارات	2,828	4,258	4,842	5,251	5,548
الصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون					
الارتباطات	3,914	2,910	2,962	2,976	2,749
المدفوعات	3,401	3,363	2,919	2,803	2,590

أ. يشتمل على ارتباطات من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون، وإجمالي مبالغ إصدارات الوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وتشتمل ارتباطات الصناديق الاستئمانية على جميع المنح التي ينفذها المستفيدون، ولذلك، فإن إجمالي ارتباطات مجموعة البنك الدولي تختلف عن المبلغ المذكور في بطاقة قياس الأداء المؤسسي التي تتضمن فقط مجموعة فرعية من الأنشطة التي تمولها هذه الصناديق.

ب. يشتمل على مدفوعات كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية، والصناديق الاستئمانية التي ينفذها المستفيدون.

ج. تشتمل الأرقام على ارتباط في شكل منحة بقيمة 50 مليون دولار وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

د. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

هـ. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 393 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 106 ملايين دولار في شكل ضمانات و 25 مليون دولار في شكل أدوات مشتقة، ومليون دولار من خلال تمويل استثمار في أسهم رأس المال مرتبط بنافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية.

و. ارتباطات طويلة الأجل مقدمة لحساب مؤسسة التمويل الدولية. ولا يتضمن ذلك تمويلاً قصير الأجل أو أموالاً تمت تعبئتها من مستثمرين آخرين.

الارتباطات العالمية

واصلت مجموعة البنك الدولي مساندتها للبلدان النامية خلال العام الماضي مع تركيزها على تحقيق النتائج بمزيد من السرعة، وزيادة أهمية أنشطتها وملاءمتها للبلدان المتعاملة معها وللشركاء، وتوفير الحلول العالمية لمواجهة التحديات المحلية.

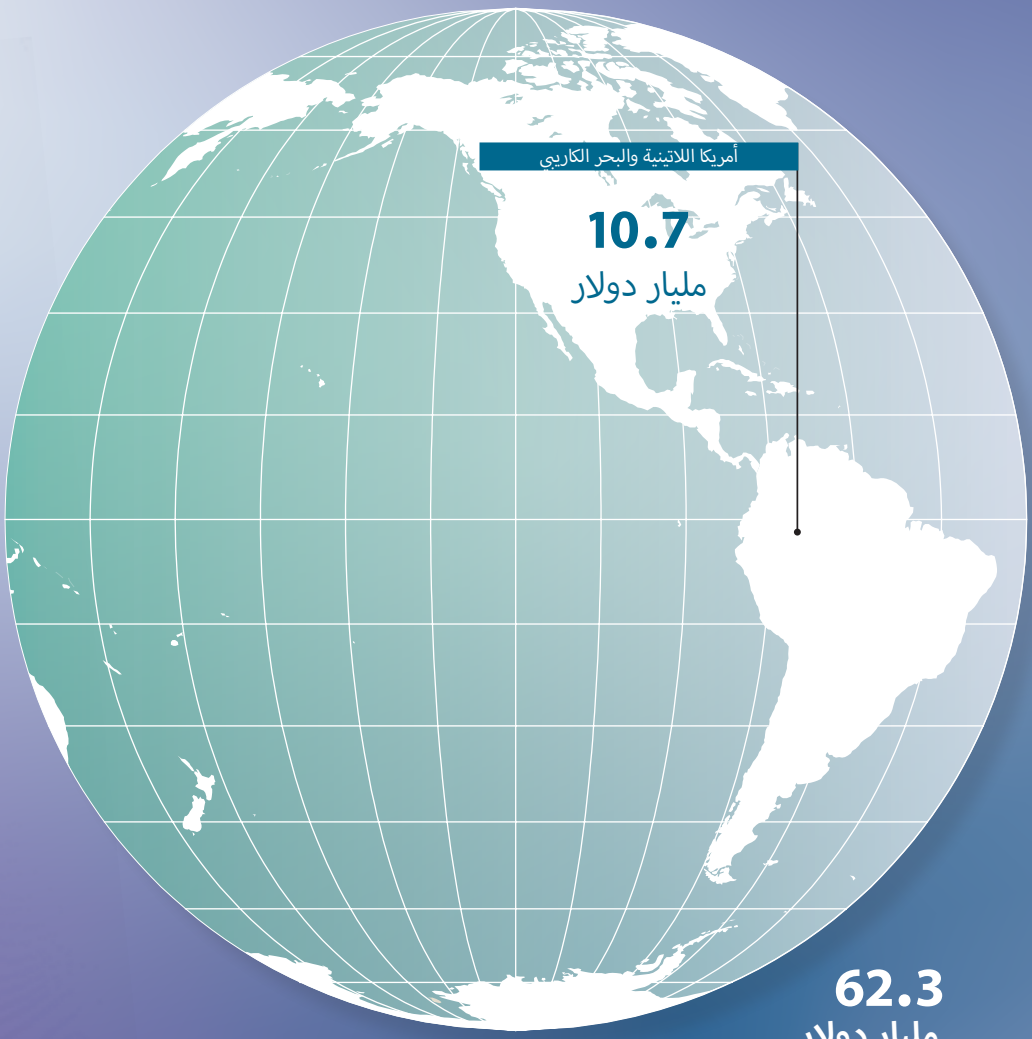

62.3
مليار دولار
إجمالا

من القروض والمنح والاستثمارات
في أسهم رأس المال والضمانات
للبلدان الشريكة ومؤسسات القطاع الخاص.

يشمل الإجمالي مشروعات متعددة المناطق
ومشروعات عالمية. ويعكس التوزيع الإقليمي
تصنيفات البنك الدولي للبلدان.

مجموعة البنك الدولي

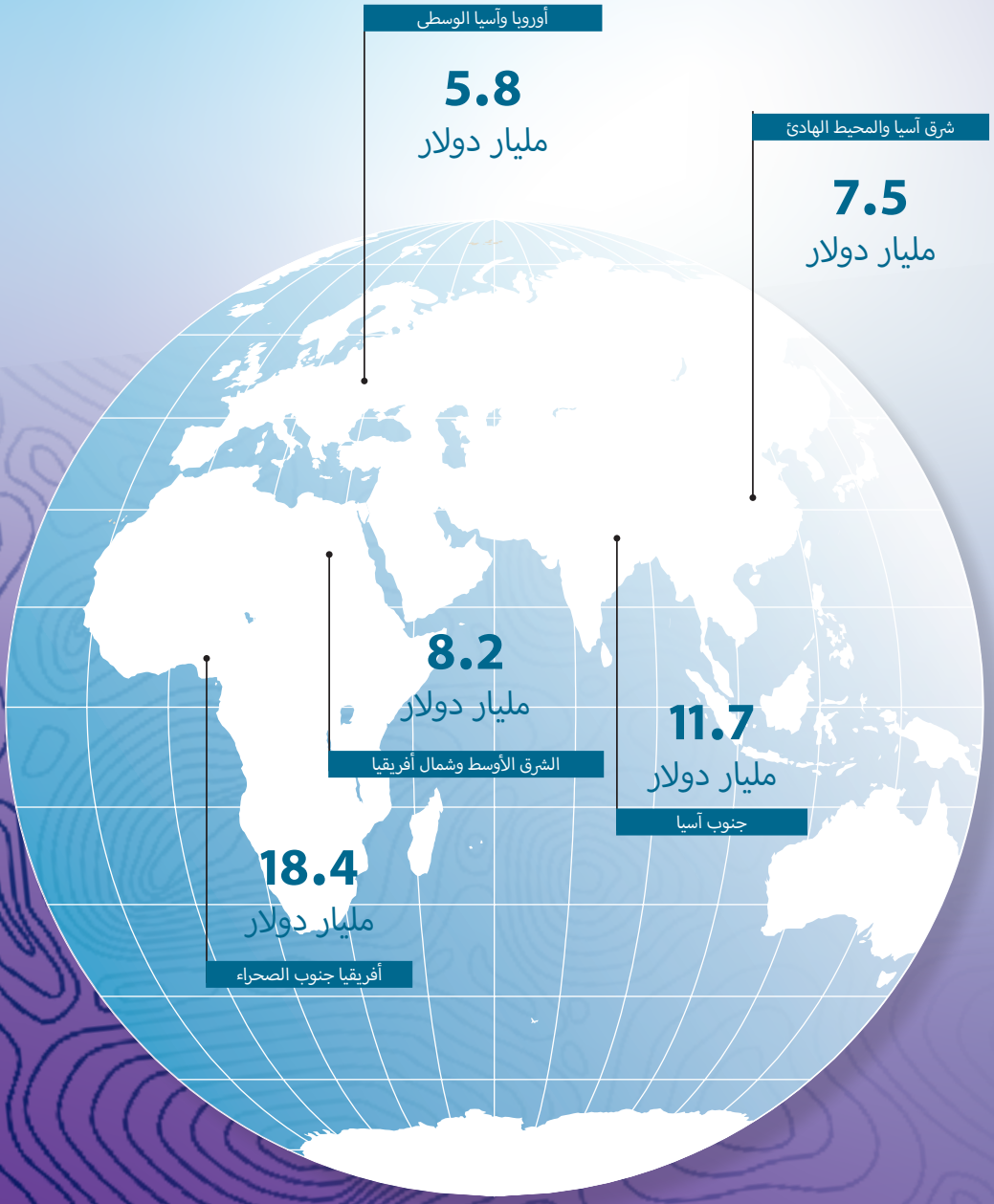
أوروبا وآسيا الوسطى
5.8
مليار دولار
شرق آسيا والمحيط الهادئ
7.5
مليار دولار
8.2
مليار دولار
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
11.7
مليار دولار
جنوب آسيا
18.4
مليار دولار
أفريقيا جنوب الصحراء

رسالة من المديرين التنفيذيين

شهدت السنة المالية 2019 تغيّرا في قيادة مجموعة البنك الدولي وتحقق إنجازات ملحوظة، حيث وافق مجلس المديرين التنفيذيين بالإجماع على اختيار السيد ديفيد مالباس رئيسا لولاية تمتد لخمس سنوات اعتبارا من 9 أبريل/نيسان 2019. لقد عملنا بهمة ونشاط مع جهاز الإدارة ومع الرئيس الجديد فور تسلمه مهام عمله في مجالات إستراتيجية منها تنفيذ *رؤية* مجموعة البنك الدولي المعنونة "*التطلع إلى المستقبل*" وحزمة رأس المال، مما أدى إلى تعديل أدوات الإقراض للتوسع في استخدام أداة تمويل البرامج وفقا للنتائج، وتدعيم إطار المساءلة لدى هيئة التفتيش، وإدخال تعديلات تشغيلية في إطار برنامج العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والتوسع في المشروعات التحويلية.

وناقشنا تدابير السياسات العامة والإصلاحات الداخلية اللازمة للمساعدة على تحقيق المستهدفات الرئيسية المتوخاة في *رؤية* "*التطلع إلى المستقبل*" والتزامات حزمة رأس المال، من قبيل: تعبئة موارد القطاع الخاص، وعمليات إعادة التنسيق التنظيمي وإعادة ترتيب هيكل القوى العاملة، ووضع إطار جديد للاستدامة المالية وبناء هوامش واقية من الأزمات، وإنشاء صندوق تابع للبنك الدولي للإنشاء والتعمير لحلول المنافع العامة العالمية المبتكرة.

وإقرارا بالتقدم الكبير الذي تحقق في دمج الاعتبارات المناخية في عمليات مجموعة البنك وحوارها بشأن السياسات، قمنا باستعراض مجموعة جديدة طموحة من الأهداف والتدابير لجهاز الإدارة في هذا المجال، واعتمدنا *خطة العمل المعنية بالتكيف* مع تغير المناخ والقدرة على مواجهته. كما رحبنا بالتقدم

وقوفا (من اليسار إلى اليمين): إيريك بيئيل، *الولايات المتحدة (المدير التنفيذي المناوب بالبنك/مؤسسة التمويل الدولية، المدير التنفيذي بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار)*؛ ماسانوري يوشيدا، *اليابان*؛ ورنر غروبر، *سويسرا*؛ أدريان فرنانديس، *أوروغواي*؛ ناتالي فرانكين، *بلجيكا (المدير المناوب بالبنك/مؤسسة التمويل الدولية، المدير التنفيذي بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار)*؛ كونيل هوانغ، *كوريا*؛ جان كلود تاهاتيهوانغ، *الكاميرون*؛ ريتشارد هيو مونتغمري، *المملكة المتحدة*؛ خورخي أليخاندرو شافيز بريسا، *المكسيك*؛ كوين دافيدزي، *هولندا*؛ سوزان أوباك، *الدانمرك*؛ جونتر شونليتنر، *النمسا (المدير التنفيذي بالبنك/مؤسسة التمويل الدولية، المدير المناوب بالوكالة الدولية لضمان الاستثمار)*؛ يونغمينغ يانغ، *الصين*؛ رومان مارشافين، *الاتحاد الروسي*؛ أرماندو مانويل، *أنغولا (المدير المناوب)*.

جلوسا (من اليسار إلى اليمين): يورغن كارل زاتلر، *ألمانيا*؛ شهيد أشرف طرار، *باكستان*؛ أبارنا سوبراماني، *الهند*؛ هشام العجيل، *المملكة العربية السعودية*؛ آن كاباغامبي، *أوغندا*؛ ميرزا حسين حسن، *الكويت (عميد المجلس)*؛ كولايا تانتيتميت، *تايلند*؛ باتريسيو باغانو، *إيطاليا*؛ كريستين هوغان، *كندا*؛ هيرفي دى فيلروش، *فرنسا (العميد المشارك)*؛ فابيو كانزوك، *البرازيل*.

المحرز بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية، ونهج مجموعة البنك بشأن سد الفجوات القائمة بين الرجال والنساء والأولاد والبنات. وسلمنا بإحراز تقدم في مجالي التنوع والشمول فيما بين جهازي الموظفين والإدارة، وحثثنا على مواصلة العمل على الصعيد الداخلي ومع البلدان المتعاملة معنا.

وقد أحطنا علما بتزايد صعوبة البيئة الخارجية للاقتصادات النامية في ظل ضعف معدلات النمو العالمي ووجود معوقات أكبر بكثير في طريق البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وناقشنا الجهود الإضافية اللازمة لمعالجة أوجه الضعف المتصلة بالديون، وزيادة القدرة على مواجهة الصدمات، وتعزيز آفاق النمو في الأمد البعيد، وأشرنا إلى أن للبنك دورا مهما في تعزيز القدرة على تحمُّل أعباء الديون.

وناقشنا الدور الريادي لمجموعة البنك بشأن قضايا من قبيل التكنولوجيا الثورية والتحويلية، وتنمية رأس المال البشري، ومستقبل العمل، والتكامل الإقليمي وتشجيع التجارة، والمساواة بين الجنسين. وأكدنا على أهمية التعاون في تعبئة تمويل التنمية في مختلف مؤسسات مجموعة البنك. وشجعنا أيضا على تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، والمؤسسات المالية، والحكومات، وجهات أخرى بشأن الإصلاحات لتحسين مستويات الإنتاجية، والاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية، التي تشكل عنصرا أساسيا في الوفاء بهدفينا المتلازمين وأهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وللوقوف على آثار أنشطة مجموعة البنك في البلدان المتعاملة معها، زرنا مواقع المشروعات لمناقشة مدى فاعلية نموذج عمل المجموعة مع المسؤولين الحكوميين، والمجتمع المدني، وممثلي القطاع الخاص، وغيرهم من أصحاب المصلحة. وهذا العام، سافر أعضاء المجلس إلى كل من أنغولا وكامبوديا وموريشيوس ومنغوليا وسنغافورة وأوغندا.

رسالة من المدير الإداري العام للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

أثناء زيارتي لرواندا في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، سُئلت عما إذا كان بإمكان البلاد تحقيق هدفها المتمثل في الارتقاء إلى وضع البلدان مرتفعة الدخل بحلول عام 2050. إن بلدانا عديدة تشترك في هذه الأهداف الطموحة، وغالباً ما تُطرح عليّ هذه الأسئلة أثناء رحلاتي. وبما أن التنبؤ بالمستقبل أمر صعب المنال، فإن ما نعرفه أن تحقيق تقدم سريع مرهون باتباع السياسات الصحيحة.

والبنك الدولي يساند البلدان المعنية في اختيار السياسات الذكية التي يمكن أن تؤدي إلى طفرات في التنمية وفرص أفضل لمواطنيها. وهذا يعني تطبيق إصلاحات جريئة واعتماد أفكار مبتكرة والاستثمار في البشر والمؤسسات وفي الربط والاتصال. ومع ذلك، ففي حين تمكن أكثر من مليار شخص من الفكاك من دائرة الفقر على مدى السنوات الخمس والعشرين الماضية، فإن هذا التقدم تتراجع وتيرته في بعض البلدان؛ بل إن معدلات الفقر في بعض البلدان آخذة في الارتفاع. ومع التراجع في الاقتصاد العالمي، أصبح تحقيق النمو أكثر صعوبة.

وبالنسبة لكثير من البلدان، ارتفعت مخاطر أزمة الديون. فخلال الاثني عشر شهرًا الماضية، قمنا بتوسيع نطاق عملنا في إدارة الديون، التي أصبحت بالغة الأهمية في العديد من البلدان. إننا نواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي على تحقيق هذه الأجندة، لا سيما في مجموعة السبع ومجموعة العشرين، حيث نقدم أيضًا مساهمات قيمة بشأن قضايا مثل الوظائف والضرائب والتمويل المختلط والمساواة بين الجنسين والصحة.

ويسرني أن أبلغكم أن أداءنا كان قوياً في العديد من المجالات هذا العام. ففي السنة المالية 2019، بلغ إجمالي ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ما يزيد على 45.1 مليار دولار في 351 مشروعًا مهمًا ذا أثر تحولي، منها ثلاث عمليات مختلطة بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، تغطي حوالي 100 بلد. ويؤكد الانتشار الجغرافي لأعمالنا على دور البنك بوصفه مؤسسة إنمائية عالمية بحق يمكنها أن تعمل كخط لنقل أفضل الممارسات الإنمائية فيما بين البلدان. إننا نساعد الجهات المتعاملة معنا، أكثر من أي وقت مضى، على معالجة القضايا والتحديات المشتركة.

أولاً، نرى أن الحرب وعدم الاستقرار يعطلان تقدم التنمية بشكل متزايد. فبحلول عام 2030، سيعيش 46% من فقراء العالم المدقعين في بلدان متأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وفي إطار هذه الأجندة، قمنا بزيادة ارتباطاتنا التمويلية إلى ثمانية مليارات دولار هذا العام من المؤسسة الدولية للتنمية وحدها، ونقلنا المزيد من موظفينا إلى مواقع تشهد أوضاع هشاشة، وكثفنا تعاوننا مع الشركاء في مجال العمل الإنساني. وقد أتاح لنا هذا التعاون إحداث أثر أكبر أثناء الصراعات المتأججة منذ فترات طويلة، وتوقع الأزمات ومنعها.

ثانياً، يطلب العديد من البلدان المتعاملة معنا المساندة للوفاء بالأهداف المتعلقة بتغير المناخ، ونحن نساعدها على خفض الانبعاثات والتكيف مع تزايد درجات الحرارة. ففي السنة المالية 2019، تضمن 31% من ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية منافع مناخية مشتركة. وقد تجاوز هذا مرة أخرى هدفنا لعام 2020 البالغ 28%، ونحن الآن بصدد رفع الحد الأقصى إلى مستوى أعلى. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، أعلنا عن استهداف تقديم 200 مليار دولار على مدى خمس سنوات للأنشطة المتعلقة بالمناخ في جميع وحدات مجموعة البنك الدولي - نصفها سيتأتى من تمويل مباشر من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية - ونحن نقود العالم في وضع تمويل التكيف مع تغير المناخ على قدم المساواة مع التدابير الرامية للحد من الانبعاثات.

ثالثاً، مع سعي البلدان إلى إيجاد محركات جديدة للنمو في ظل ظروف صعبة، أصبحت قيادة البنك في الجوانب الاقتصادية للمساواة بين الجنسين أكثر بروزًا. وقد انعكس هذا في العدد العاشر لتقريرنا الرائد "المرأة وأنشطة الأعمال والقانون". ومثل الكثير من منتجاتنا المعرفية، فإن هذا التقرير يمثل نقطة

مرجعية أساسية لواضعي السياسات ومجموعات الدفاع والمناصرة ويساعد على تدعيم المبررات للإصلاح. إني أشعر بالفخر لأن أقوالنا تتحول إلى أفعال داخل البنك: فاليوم، تشكل النساء أكثر من نصف موظفينا، وفي ديسمبر/كانون الأول الماضي، حققنا المساواة بين الجنسين في جهاز الإدارة العليا.

إننا نسعى جاهدين على الدوام لتضمين الابتكار في أعمالنا الإنمائية. وباعتبارنا بنكًا للمعرفة، فإننا نقود الأبحاث والتحليلات المتطورة لمساعدة البلدان المعنية على تحديد الفرص مع ظهور أولويات جديدة. ومن الجدير بالذكر أن مشروع رأس المال البشري، الذي تم تدشينه في الاجتماعات السنوية 2018 في بالي، يضم الآن 63 بلدا من البلدان التي تبنته مبكرا و 24 مناصرا عالميا يعملون على تدعيم استثمار البلدان في مواطنيها. وهذا العمل يعكس أيضًا تقريرنا عن التنمية في العالم 2019، الذي يستكشف كيف يعمل الابتكار والتقدم في مجال التكنولوجيا على تغيير الوظائف والمهارات وسبل كسب العيش.

فالتكنولوجيا تتيح مسارات جديدة لأشد البلدان فقراً للحاق بركب بقية العالم، لكنها تنطوي أيضًا على مخاطر احتمال تخلفها عن الركب. ففي أفريقيا، حيث من الممكن أن يتجاوز النمو السكاني معدل خلق الوظائف خلال العقود القليلة القادمة، يقدم الاقتصاد الرقمي فرصة مثيرة. فمن خلال الابتكارات في البنية التحتية الرقمية، والهوية الرقمية، والتكنولوجيا المالية، تسمح التكنولوجيا بتحقيق طفرات مفاجئة في مجموعة واسعة من القطاعات، وخلق الفرص للأفراد والحكومات والشركات. لهذا السبب أعلنّا عن استثمارات بإجمالي 25 مليار دولار حتى عام 2030 لدعم التحول الرقمي في مختلف أنحاء شمال أفريقيا وأفريقيا جنوب الصحراء، واستهداف تعبئة 25 مليار دولار أخرى من القطاع الخاص.

وبوصفنا مؤسسة تعلُّم، فإننا نبحث دائمًا عن طرق جديدة لخدمة البلدان المتعاملة معنا بشكل أفضل وتحسين نموذج تنفيذ أعمالنا. وتحقيقًا لهذه الغاية، قمنا بتنفيذ إصلاحات رئيسية لتحسين فاعلية عملياتنا وتقديم قيمة أفضل لمساهمينا. إننا نعمل على نقل عدد أكبر من خبرائنا ليكونوا أكثر قربا من البلدان المتعاملة معنا وتمكين المديرين ميدانياً من أجل تقديم خدمة أفضل للبلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان التي تواجه أوضاع الهشاشة والصراع والعنف. لقد قمنا بإعادة تنظيم مسؤوليات جهاز الإدارة العليا داخل مجموعات قطاعات الممارسات العالمية لتعزيز الروابط والتعاون فيما بين فرقنا القطاعية والإقليمية، مع الحفاظ على مرونة نموذج عملياتنا.

من خلال برنامجنا الحالي للمرونة "Agile"، نواصل تجربة الأفكار الجديدة وتقييمها لتحسين كيفية أداء أعمالنا وزيادة كفاءة عملياتنا. لقد وجدنا أن هذا النهج يخفض فترة إعداد المشروع بما يصل إلى 10%، ويوفر أكثر من 8 ملايين دولار من وقت الخبراء سنويًا يمكن تحويلها إلى أنشطة ذات قيمة مضافة تركز على البلدان المتعاملة مع البنك. وهذا يعني المزيد من العمل مثل مسابقة "تحدي تصميم المنازل المرنة"، الذي استقى من الجمهور أكثر من 300 تصميم لمنازل مستدامة مقاومة للكوارث ويمكن إنشاؤها بأقل من 10 آلاف دولار لمن يعيشون في مناطق معرضة للمخاطر الطبيعية أو الكوارث.

ما كان يتسنى القيام بذلك لولا تفاني موظفينا، الذين يواصلون تحقيق النتائج، وغالبًا ما يكون ذلك في بيئات صعبة ومعقدة. في كل مكان أسافر إليه، أرى أن جهودهم تحدث أثرا إيجابيا. وعندما أفكر في حماسهم وثقة مساهمينا والقيم التي يستند إليها عملنا، أعرف أن أهدافنا المشتركة - بما قد يبدو عليها من جرأة - يمكن تحقيقها.

كريستالينا جورجيفا

المدير الإداري العام للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية

الشراكة مع موزامبيق لتعزيز القدرة على الصمود وتحقيق النمو الشامل

تصدرت موزامبيق عناوين الصحف هذا العام، حيث ألحق إعصاران كبيران أضرارا كارثية بملايين الأشخاص. فقد ضرب الإعصار إيداي بشكل مباشر مدينة بيرا التي تضم ثاني أكبر ميناء في البلاد. وبعدها بفترة وجيزة، ضرب الإعصار كينيث اليابسة في البلاد مما تسبب في إلحاق المزيد من الأضرار.

بالنسبة لبلدان العالم الأشد فقرا، فإن هذا النوع من الانتكاسات أدى في كثير من الأحيان إلى تبديد التقدُّم المحرز في تحقيق التنمية على مدار سنوات. لكن كما كان هذان الإعصاران مدمرين، فقد أظهرا أيضا أن موزامبيق أحرزت تقدُّماً مهماً في التعامل مع مخاطر المناخ - وهو جهد البنك الدولي شريك رئيسي فيه.

في إطار أول رحلة خارجية رسمية له في مايو/أيار 2019، زار رئيس مجموعة البنك الدولي ديفيد مالباس مدينة بيرا حيث أعلن عن تقديم تمويل طارئ بقيمة 350 مليون دولار لموزامبيق من نافذة التصدي للأزمات التابعة للمؤسسة الدولية للتنمية. ويساعد ذلك في استئناف توفير إمدادات المياه، وإعادة بناء مرافق البنية التحتية المتضررة وإعادة زراعة المحاصيل التي تلفت، ومساندة جهود الوقاية من الأمراض والأمن الغذائي والحماية الاجتماعية وأنظمة الإنذار المبكر في المجتمعات المحلية. ويُكمِّل هذا التمويل الجهود الأخرى الرامية إلى تعزيز القدرة على مواجهة الكوارث على المدى الطويل، مثل برنامج إدارة مخاطر الكوارث ومواجهتها المرتبط بالنتائج والذي يسعى إلى تحسين الحماية المالية ضد الكوارث الطبيعية، وتدعيم قدرات التأهب والاستجابة، وبناء مدارس قادرة على مواجهة التغيُّرات المناخية.

وقمنا أيضا بمساندة استجابة الحكومة، وهو جهد هائل نُفِّذ من خلال المعهد الوطني لإدارة الكوارث وضمَّ أكثر من 14 بلدا و1000 عامل إغاثة و188 منظمة. وخلال شهر من وقوع الإعصار إيداي، حصل أكثر من مليون شخص على مساعدات غذائية، وتم توفير المياه النظيفة لنحو 900 ألف شخص، وجرى تحصين حوالي 750 ألف شخص ضد الكوليرا. وأُعيد أيضا تشغيل الميناء مع إتمام أعمال تنظيف المدينة. ويرجع الفضل في ذلك في جانب منه إلى الاستثمار المشترك للبنك الدولي مع بنك التنمية الألماني في إنشاء شبكة لصرف مياه الأمطار قللت من حدة الفيضانات في المدينة. ويوفر المشروع أيضا نظام إنارة الشوارع باستخدام الطاقة الشمسية والذي صمد في مواجهة الإعصار وظل لفترة مصدر الإنارة الوحيد في المدينة.

ويمكن أن يساعد تحقيق تعافٍ قوي الحكومة على العودة إلى دعم النمو الاقتصادي طويل الأمد، حيث كان التقدُّم المحرز مُشجِّعا في السنوات الأخيرة. ويمثل رأس المال البشري عنصراً محورياً في تحقيق ذلك، وفي ضمان تحقيق النمو الشامل للجميع. وتعاني موزامبيق من أوجه قصور في الأنظمة وغياب التنسيق، وهو ما يقوِّض جودة التعليم والرعاية الصحية. وفي عام 2014، دشنت الحكومة برنامج الإدارة المالية العامة المرتبط بالنتائج لإزالة نقاط الاختناق وتعزيز التعاون فيما بين الوزارات.

ويحقق هذا النهج تحسينات من خلال، على سبيل المثال، استهداف العوامل التي أدت إلى انخفاض نواتج التعلُّم: ضعف نظام إدارة المدارس، وقلة المشاركة المجتمعية، وارتفاع نسبة التغيب، والتأخير في تمويل المدارس. وبحلول عام 2017، حصلت جميع المدارس الابتدائية المشارِكة، وعددها 1300 مدرسة، على منح مع بداية العام الدراسي مما سمح لها بشراء مواد التعلُّم ودعم التلاميذ الأولى بالرعاية. وأوضحت ماتيلدا زيلوم، مديرة مدرسة الثالث من فبراير الابتدائية الواقعة في جنوب موزامبيق، قائلةً: "يُعد هذا تحسُّناً كبيراً لأنه يتيح لنا إمكانية التخطيط بصورة أفضل في بداية العام".

وبالمثل، يعمل نظام الرعاية الصحية على تحسين تقديم الخدمات والعلاج من خلال ضمان احتفاظ المنشآت العامة بمخزون من الأدوية وتجنُّب استخدام أي إمدادات منتهية الصلاحية وتالفة. وعن ذلك،

قال جواو غراتشين، أحد كبار المسؤولين بوزارة الصحة في موزامبيق: "لا تكون للأدوية قيمة إلا عندما تصل إلى المريض المناسب في الوقت المناسب". وفي عام 2013 وقبل تدشين هذا البرنامج، بلغت نسبة توفُّر الأدوية اللازمة لصحة الأمهات في المنشآت العامة 79% وزادت هذه النسبة إلى 83% بحلول عام 2018. وفي الوقت نفسه، انخفضت نسبة مواقع العلاج التي تعاني من نفاد العقاقير المضادة للفيروسات القهقرية من 27% إلى 5%.

وبالبناء على هذا التقدُّم المحرز، أطلقت موزامبيق برنامجا آخر مرتبطا بالنتائج في عام 2017 يركِّز على توفير الرعاية الصحية الأولية في المناطق النائية من البلاد. وقد حقق هذا البرنامج نتائج مشجِّعة في عامه الأول، من بينها زيادة عدد حالات الولادة التي تحدث داخل المنشآت الصحية، وتحسين تغطية خدمات تنظيم الأسرة، وزيادة عدد الموظفين المخصصين لمراكز الرعاية الصحية الأولية والمناطق الريفية، ووصول العاملين في مجال الصحة المجتمعية إلى عدد أكبر من الأسر في الأماكن المحلية النائية. وقدَّم البرنامج أيضا التمويل لإعادة إعمار المنشآت الصحية في المناطق الأشد تضرراً من الإعصارين اللذين ضربا مؤخراً وسط وشمال البلاد.

ورغم تحقيق تحسن كبير، فإن معدلات الفقر لا تزال مرتفعة للغاية في موزامبيق التي تواجه أيضا تحديات إنمائية ضخمة. وتوصل مؤشر البنك الدولي لرأس المال البشري لعام 2018 إلى أنها أدنى من المتوسط الخاص بشريحة الدخل التي تنتمي إليها ومن أفريقيا ككل، وذلك بناء على مؤشرات مثل سنوات الدراسة المتوقعة، ودرجات الاختبار الموحدة، ومعدلات البقاء على قيد الحياة، وإصابة الأطفال بالتقزُّم. ورغم تحقيق معدل نمو مطرد في السنوات الأخيرة، لم يشارك الجميع بما فيه الكفاية بشكل عام في جني ثماره. وتتطلب مستويات الدين العام المرتفعة إحراز تقدُّم مستمر في إعادة هيكلة وإعادة بناء الثقة مع المستثمرين. ورغم البداية القوية في التعافي من آثار الإعصارين، فإنه يُتوقَّع أن تشكِّل الكوارث الطبيعية خطراً أكبر وأكثر تواتراً على سبل كسب الرزق والبنية التحتية.

ولا يزال البنك ملتزماً بمساعدة موزامبيق على التصدي لهذه التحديات. ومن خلال تعزيز النمو الشامل والاستدامة والقدرة على الصمود على المدى الطويل، يمكننا مساعدة الحكومة على التخفيف من وطأة الفقر وضمان تحسين جودة الحياة للجميع في موزامبيق.

الآفاق الإقليمية

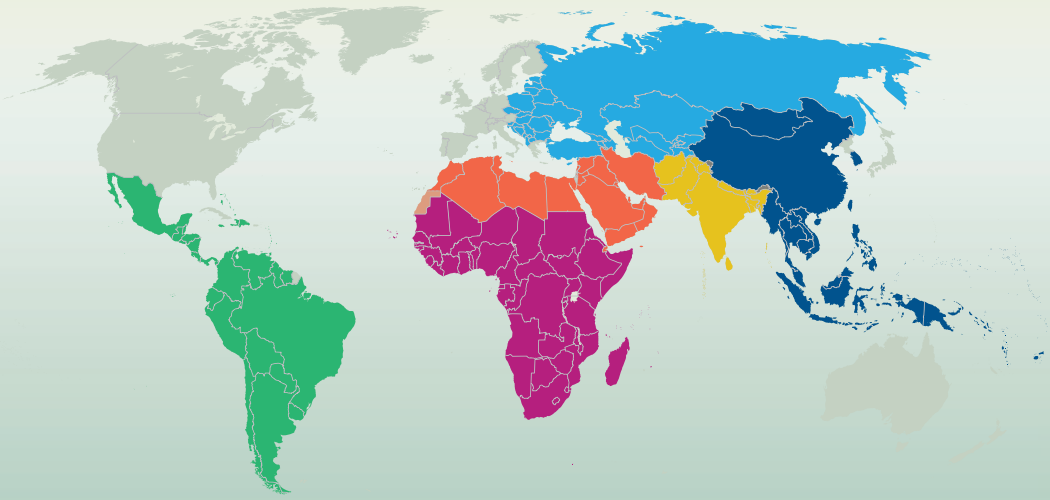

يعمل البنك الدولي اليوم من خلال أكثر من 140 بلدا منتشرا حول العالم. ويؤدي ازدياد تواجد البنك في البلدان المتعاملة معه إلى مساعدته في تحسين فهمه لهذه البلدان والعمل معها على نحوٍ أكثر فاعلية، وزيادة سرعة تقديم الخدمات لشركائنا فيها. ويعمل 96% من المديرين القطريين ومديري الشؤون القطرية و45% من موظفي البنك في بلدان تقع بالمناطق الجغرافية الست التي يعمل فيها البنك. ويلقي القسم التالي الضوء على الأهداف الرئيسية المتحققة، والمشروعات والإستراتيجيات المنفذة، والمطبوعات الصادرة في السنة المالية 2019.

أفريقيا

يقدر معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء بحوالي 2.5% لعام 2018 نزولا من 2.6% في عام 2017. وعلى الرغم من أنه من المتوقع أن يرتفع المعدل إلى 2.9% عام 2019، فلا يزال النمو غير كاف للحد من الفقر بشكل ملموس. وعلى الرغم من انخفاض معدل الفقر من 54% عام 1990 إلى 41% عام 2015، فإن معدل النمو السكاني البالغ 2.6% سنويا قد بدّد هذه المكاسب، مما نجم عنه زيادة عدد الفقراء بمقدار 130 مليونا.

إن التقلبات في البيئة العالمية — التوترات التجارية، والنزعة الحمائية، وانتعاش أسعار السلع الأولية مع ما تتسم به من عدم اليقين — لا تزال تؤثر تأثيرا سلبيا على اقتصادات أفريقيا. وداخل المنطقة، يواجه النمو قيودا تتمثل في عدم استقرار الاقتصاد الكلي، بما في ذلك الديون المدارة على نحو سيئ والتضخم والعجوزات؛ وعدم اليقين السياسي والتنظيمي؛ والصراع والهشاشة. فعلى سبيل المثال، تكبد أوضاع الهشاشة في عدد قليل من البلدان المنطقة نحو نصف نقطة مئوية من النمو سنويا، أو 2.6 نقطة مئوية على مدار 5 سنوات.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على قروض بقيمة 15 مليار دولار للمنطقة من أجل 152 عملية في السنة المالية 2019 (منها عمليتان مختلطتان بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، بما في ذلك 820 مليون دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و14.2 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغت عائدات اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف مع ستة بلدان متوسطة ومرتفعة الدخل 7 ملايين دولار.

تجمع إستراتيجيتنا الإقليمية بين خمسة مجالات تركيز أساسية لتحقيق مستوى أقوى من التنمية، هي كالتالي: تعزيز رأس المال البشري وتمكين المرأة؛ وتوسيع الاقتصاد الرقمي؛ وتعزيز التكامل الإقليمي؛ ومعالجة الهشاشة وبناء القدرة على التكيف مع تغير المناخ؛ وتعبئة موارد تمويلية من أجل التنمية.

تعزيز رأس المال البشري: التركيز على النساء

يعتمد بناء رأس المال البشري في أفريقيا على تمكين المرأة، وتسعى خطتنا بشأن رأس المال البشري في أفريقيا، التي تم تدشينها في شهر أبريل/نيسان 2019، إلى مساعدة البلدان المعنية على تسريع وتيرة التقدم. وسنزيد استثماراتنا في رأس المال البشري بنسبة 50%، من بينها 15 مليار دولار من المنح الجديدة والتمويل الميسر خلال فترة السنوات المالية 2021–2023، وذلك للمساعدة في إجراء خفض حاد في معدل وفيات الأطفال لإنقاذ 4 ملايين طفل، ومنع التقزم بين 11 مليون طفل، وزيادة نواتج تعلم الأطفال بنسبة 20%.

وفي مدغشقر، قدمنا 165 مليون دولار للمساعدة في توسيع مظلة شبكة الأمان للتخفيف من حدة الفقر، وبناء رأس المال البشري، وتقوية القدرة على الصمود، مع التركيز على الفئات الضعيفة الأولى بالرعاية من النساء والأطفال. وإلى اليوم، وصلنا إلى أكثر من 140 ألف أسرة في 17 منطقة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، سيساعد تمويل قدره 492 مليون دولار من المؤسسة الدولية للتنمية 2.5 مليون طفل دون سن العامين و1.5 مليون حامل ومرضع — وهو أكبر استثمار تضخه البلاد حتى الآن في مجال تغذية الأطفال.

تسريع وتيرة التحول الرقمي

تلتزم مجموعة البنك الدولي وشركاؤها بضمان التمكين الرقمي لكل شخص وشركة وحكومة في أفريقيا، وذلك بحلول عام 2030. يمكن للتحول الرقمي في المنطقة أن يزيد معدل النمو في أفريقيا حوالي نقطتين مئويتين

الجدول 2: أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2017 - 2019

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	1,163	1,120	820	427	734	690
المؤسسة الدولية للتنمية	10,679	15,411	14,187	6,623	8,206	10,190

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2019: 77.7 مليار دولار

سنويا، وأن يحد من الفقر بنحو نقطة مئوية واحدة سنويا. وعند اقترانه باستثمارات في رأس المال البشري، يمكن مضاعفة هذه الآثار.

ولا يتعلق هذا التحدي بمجرد بناء مرافق البنية التحتية، بل يشمل الاستثمار في تنمية المهارات، والتعريف الرقمي، والتجارة الإلكترونية، وأنشطة الأعمال الرقمية. وسنستثمر 25 مليار دولار في التحول الرقمي لأفريقيا من الآن وحتى عام 2030، ونهدف إلى تعبئة ما لا يقل عن 25 مليار دولار أخرى من القطاع الخاص. ومن خلال محفظتنا الحالية، ندعم التكامل الرقمي عن طريق تمويل البنية التحتية للإنترنت عالي السرعة، مثل بنية الألياف البصرية بين جمهورية الكونغو وغابون، ومساعدة رواد الأعمال الشباب الأفارقة على تسخير التكنولوجيا لمواجهة التحديات، بما في ذلك الحصول على التعليم، والنقل، والخدمات الصحية. وفي غانا، تقوم مراكز التكنولوجيا التي يمولها البنك بتدريب أكثر من 650 شخصا لمساعدتهم على اقتحام وظائف متطورة وصناعات جديدة.

معالجة دوافع الهشاشة ومخاطر المناخ

في ظل الإجهاد الذي تسببه الصدمات المناخية للمجتمعات المحلية وتهديدها للأمن الغذائي، من الأهمية بمكان ضخ استثمارات في أنشطة التكيف مع المناخ والقدرة على التكيف مع آثاره وكذلك إدارة مخاطر الكوارث. وفقا لخطة العمل المناخي لأفريقيا، والتي تم تدشينها عام 2016، وافق البنك على 176 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 17 مليار دولار. وتحقق هذه المشروعات نتائج قبل موعدها المحدد، لاسيما في الزراعة المراعية للتغيرات المناخية واقتصادات المحيطات، والسواحل القادرة على الصمود، والإدارة المتكاملة لمستجمعات المياه، والطاقة المتجددة.

وفي مناطق الصراع الساخنة، فإننا نساعد على إعادة تأهيل البنية التحتية، وتنمية الفرص الاقتصادية، وتقديم الخدمات الأساسية، وبناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني. وتدعم مجموعة البنك الدولي تحالف الساحل، وهو تحالف من الشركاء الذين يساعدون في إعادة بناء العقد الاجتماعي ووجود الدولة في المناطق المستقرة حديثًا في بوركينا فاصو وتشاد ومالي وموريتانيا والنيجر والصومال. ففي مالي، على سبيل المثال، نساعد في إعادة تأهيل ميناء لصيد الأسماك دمره القصف في عام 2013. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، يساعد البرنامج الناجح للنقد مقابل العمل في خلق فرص عمل وتعزيز العمل الحر.

تشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص

في حين أن مشاركة القطاع الخاص في تنمية أفريقيا آخذة في الارتفاع، حيث بلغ إجمالي الاستثمارات في البنية التحتية 7.7 مليار دولار وفقا للتقرير المعنون *مشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية في عام 2018*، مازال هناك مجال للمزيد من الاستثمارات. وتعمل مجموعة البنك الدولي على الاستفادة من جميع مصادر التمويل والخبرات والحلول والعمل مع الحكومات لخلق بيئة مواتية للمستثمرين.

وبفضل مساعدتنا، تولّد أفريقيا معظم طاقتها بشكل نظيف وبالشراكة مع القطاع الخاص. فحتى الآن، قمنا بتعبئة أكثر من ملياري دولار من الاستثمارات الخاصة في كينيا وحوالي مليار دولار في الكاميرون. وساعدت مساندتنا لكينيا أيضًا على تحسين الأداء التشغيلي والمالي لمرافقها - مع إدراج شركتين رئيسيتين للمرافق في البورصة حاليا - وتنمية مصادر متجددة، مثل طاقة حرارة الأرض والطاقة الشمسية.

الشكل 1: أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2019

الحصة من المجموع البالغ: 15 مليار دولار

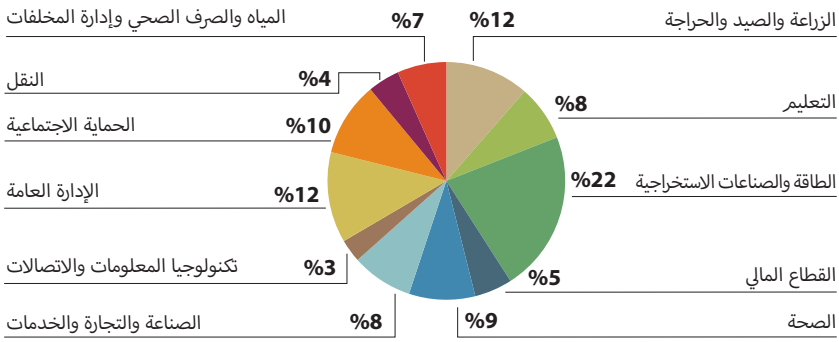

نعمل في جميع البلدان لتحسين الأثر

عززنا مساندتنا للتكامل الإقليمي بعد اعتماد منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا في مارس/آذار 2017، ونعمل عن كثب مع التجمّعات الاقتصادية الإقليمية لتوسيع نطاق أعمالنا. وفي الوقت نفسه، استحدثنا نهجًا مكانيًا لمواجهة التحديات المشتركة في القرن الأفريقي ومنطقة بحيرة تشاد ومنطقة الساحل. ويتجاوز حجم محفظتنا للتكامل الإقليمي 10 مليارات دولار في أكثر من 70 عملية.

تحت الضوء

تمكين النساء والفتيات لإحداث أثر تحوّلي في منطقة الساحل

بدأ مشروع الساحل لتمكين المرأة والعائد الديمغرافي، الذي تبلغ تكلفته 295 مليون دولار، في عام 2015 لمساعدة بنن وبوركينا فاصو وتشاد وكوت ديفوار ومالي وموريتانيا والنيجر على تمكين النساء والمراهقات؛ وزيادة قدرتهن على الحصول على خدمات عالية المستوى للصحة الإنجابية وصحة الطفل والأم؛ ومساعدة البلدان المعنية على وضع جدول أعمال للسياسات تجعل العوامل السكانية ونوع الجنس محورًا للنمو.

ويجري الزعماء الدينيون حوارًا مجتمعيًا لمساندة التعليم الثانوي للفتيات، وتأخير الإنجاب، والمباعدة بين الولادات، وتنظيم الأسرة، ومكافحة العنف القائم على نوع الجنس. ويُقيد الرجال في برامج للتعلّم لتشجيعهم على المشاركة في الأعمال المنزلية، وكذلك السلوكيات الجنسية والإنجابية الصحية، والحدّ من العنف ضد النساء والأطفال. وتعلم المساحات الآمنة المحددة الفتيات المهارات الحياتية، بما في ذلك حل المشكلات والتفاوض وتقنيات الرفض ومعلومات عن الصحة الإنجابية والتغذية. ويجري تدريب المراهقات والشابات على مهن تتيح فرصا تدرّ دخلا أعلى. ففي تشاد، على سبيل المثال، تلقى أكثر من 13 ألف فتاة من الفئات الأولى بالرعاية دعما من خلال توفير مجموعات من الأدوات المدرسية ودفع الرسوم المدرسية والمسكن والدعم الأكاديمي، مما أدى إلى خفض معدل التسرب إلى النصف. وتم إنشاء ما يقرب من 400 مكان آمن في المدارس، وحصلت 280 امرأة على التدريب في مجال الطاقة المتجددة وتشغيل الآلات الزراعية الثقيلة وصيانتها.

كما يساعد المشروع البرلمانيين والقضاة والمحامين على تحسين التشريعات وتوسيع النطاق المعرفي وتطبيق القوانين الحالية وتوسيع خدماتهم لتشمل الضحايا الذين نادراً ما يحصلوا على خدمات. وتقوم الوزارات المعنية ببناء القدرات لجمع البيانات وإجراء التحليلات التي يمكن أن تثري السياسات والاستثمارات السكانية.

وزاد الدعم المصرفي لمراكز التميز الأفريقية من 165 مليون دولار إلى 465 مليون دولار، وذلك لتحسين التعليم ما بعد الجامعي في 45 جامعة في 19 بلدا، مع التركيز على العلوم والهندسة والاقتصاد والرياضيات. كما نعمل على تدعيم الشراكات، بما في ذلك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة، لتحقيق نواتج أقوى بشأن الأولويات المشتركة مثل التجارة، والحصول على الكهرباء، ومنع الصراعات والعنف، والتكامل الاقتصادي.

الجدول 3: أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	665	869	1,078	
النمو السكاني (% سنوياً)	2.7	2.8	2.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	551	1,430	1,506	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	0.8	2.7	–0.3	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	391[ب]	409	413	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	52	58	63	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	49	55	59	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	61	64	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	72	75	79	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	564	746	822	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	55.3[ب]	46.5	41.0	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	43	38	34	
الهدف الفرعي 1-3 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	846	625	547	
الهدف الفرعي 2-3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	154	101	75	
الهدف الفرعي 1-4 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	54	67	69	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	83	84	85	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	12	19	24	
الهدف الفرعي 1-6 الحصول على الأقل على إمدادات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	44	53	58	
الهدف الفرعي 2-6 توافر مرافق الصرف الصحي الأساسية على الأقل (% من السكان)	24	27	28	
الهدف الفرعي 1-7 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	26	33	43	
الهدف الفرعي 2-7 استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	73	71	70	
الهدف الفرعي 8-17 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1>	7	22	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2018؛ يرجى زيارة الموقع: data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.
ج. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/afr** و **data.worldbank.org/country**.

شرق آسيا والمحيط الهادئ

مازال معدل النمو في بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ النامية يتسم بالمرونة عند 6.3% في عام 2018. وظل الطلب المحلي مرنا في معظم أنحاء المنطقة، مما عوض جزئيا تأثير تراجع وتيرة الصادرات. وعلى الرغم من انخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي مؤخرا، لا تزال المنطقة محركًا رئيسيًا للاقتصاد العالمي، حيث تمثل حوالي ثلث النمو العالمي، ويرجع ذلك إلى الصين في الأساس.

انخفض معدل النمو بالصين بشكل طفيف إلى 6.5% في عام 2018، بعد تسجيل نمو أقوى من المتوقع في 2017. وفي تايلند وفييتنام، كان النمو قوياً عند 4.1% و 7.1% على التوالي. وارتفع معدل النمو في إندونيسيا قليلاً إلى 5.2%، ويعود الفضل في ذلك إلى تحسين فرص الاستثمار والاستهلاك الخاص. وتراجع معدل النمو في الفلبين إلى 6.2%، ولكن من المتوقع أن يعززه التوسع المقرر في الاستثمارات العامة على المدى المتوسط. وفي ماليزيا، تراجع معدل النمو إلى 4.7%، مع انخفاض وتيرة نمو الصادرات والاستثمارات العامة.

وفي الاقتصادات الأصغر حجما بالمنطقة، ظلت آفاق النمو قوية في 2018، حيث تجاوز متوسطها 6.5% سنويًا في كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وميانمار. وفي تيمور - ليشتي، من المتوقع أن يُستأنف النمو في عام 2019 بعد فك الجمود السياسي في البلاد، في حين تأثرت التوقعات في بابوا غينيا الجديدة بسبب زلزال كبير وقع عام 2018. ومن المتوقع أن يبقى النمو في بلدان جزر المحيط الهادئ مستقرًا نسبيًا، رغم أنه معرض بشدة لمخاطر صدمات الكوارث الطبيعية.

لقد حققت المنطقة قفزات كبيرة تجاه القضاء على الفقر المدقع. إذ يُقدر الآن نسبة من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم بأقل من 1.5% (بنسبة 3.8% عند استثناء الصين). ويُتوقع أن تصل هذه النسبة إلى 1% بحلول 2021 (بنسبة 2.7% عند استثناء الصين). ومع ذلك، فإن ازدياد أعداد المسنين، وسرعة التوسع الحضري، وتراجع وتيرة النمو في التجارة العالمية، والتقنيات سريعة التطور تشكل كلها تحديات جديدة أمام التقدم المستدام في المنطقة.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 5.3 مليار دولار لتمويل 49 عملية في المنطقة خلال السنة المالية 2019، من بينها 4 مليارات دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و1.3 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على اتفاقيات للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع أربعة بلدان بمبلغ إجمالي يصل إلى 5 ملايين دولار. وتركز إستراتيجية البنك بشأن المنطقة على ثلاثة مجالات رئيسية، هي كالتالي: النمو الذي يقوده القطاع الخاص، والقدرة على الصمود والاستدامة، ورأس المال البشري والاحتواء.

تشجيع النمو الذي يقوده القطاع الخاص

تعد زيادة فرص القطاع الخاص وخلق بيئة مواتية للاستثمار والابتكار من الأمور الحيوية لضمان النمو المستدام في المنطقة. ففي ماليزيا، حيث تلعب التقنيات الجديدة دوراً كبيراً في استمرار التنمية،

الجدول 4: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2017 - 2019

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,404	3,981	4,030	3,961	3,476	5,048
المؤسسة الدولية للتنمية	2,703	631	1,272	1,145	1,252	1,282

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2019: 36.2 مليار دولار

أجرى البنك دراسة تشخيصية لإطلاق العنان لإمكانات الاقتصاد الرقمي. ووجه التقرير الإجراءات الحكومية في هذا القطاع، مما أدى إلى توسيع نطاق الوصول إلى الإنترنت وخفض تكلفته وزيادة سرعته.

وفي فيجي، ساندنا إصدار أول سندات سيادية خضراء في بلد نامٍ، حيث بلغ إجمالي الاكتتاب 50 مليون دولار لدعم التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وفيما يتعلق بالمستثمرين، تُعتبر السندات الخضراء عرضًا جذابًا للاستثمار، وكذلك فرصة لدعم المشروعات السليمة بيئيًا. وبناءً على طلب من بنك الاحتياطي في فيجي، قدم البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية مساعدة فنية طوال عملية إصدار السندات.

تعزيز الاستدامة والقدرة على الصمود

في منطقة شديدة التعرض لآثار تغير المناخ، يعمل البنك الدولي مع بلدان المنطقة والشركاء لتعزيز القدرة على الصمود وخفض انبعاثات غازات الدفيئة ومساندة الطاقة النظيفة. ففي الصين، يقدم برنامج يسانده البنك الدولي المساعدة لبنك هوا شيا على منح الشركات تمويلًا يتجاوز إجماليه 900 مليون دولار لزيادة كفاءة استخدام الطاقة، والاستثمار في الطاقة النظيفة، وتشديد مكافحة تلوث الهواء. ويركز المشروع على منطقة بكين-تيانجين-هيبي (جينغ-جين-جي) والمقاطعات المحيطة بها، مثل شاندونغ وشانشي ومنغوليا الداخلية وهينان. ويساعد ذلك التمويل أيضًا على مكافحة تغير المناخ من خلال خفض الانبعاثات الكربونية حتى الآن بما يعادل 1.8 مليون طن سنويًا.

وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، يساند البنك الدولي عمليات إعادة الإعمار وتحسين القدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية. ويساعد مشروع لاو لإدارة مخاطر الكوارث في جنوب شرق آسيا على الحد من آثار الفيضانات في مقاطعة أودومكساي، مع تعزيز عمليات الرصد والتنبؤ والإنذار المبكر بالكوارث الطبيعية. يعمل المشروع أيضًا على تحسين القدرة على الصمود ماليا في مواجهة المخاطر الطبيعية من خلال آليات التأمين وإستراتيجية وطنية لتمويل الأنشطة المتعلقة بمواجهة مخاطر الكوارث. بالإضافة إلى ذلك، يدمج مشروع لقطاع الطرق في جمهورية لاو القدرة على مواجهة آثار تغير المناخ في صيانة الطرق. ومن المتوقع أن تتيح نافذة الاستجابة للأزمات بالمؤسسة الدولية للتنمية موارد تمويلية لكلا المشروعين بغرض تعزيز تعافي البلاد من الفيضانات المكلفة وإنشاء بنية تحتية قادرة على الصمود إزاء الكوارث المستقبلية.

بناء رأس المال البشري والاحتواء

يمثل الاستثمار في رأس المال البشري أساسًا لضمان النمو المستدام على المدى الطويل والحد من الفقر في المنطقة. ففي إندونيسيا، نقوي أنظمة الحماية الاجتماعية لمعالجة الفجوات في شبكات الأمان وبناء رأس المال البشري. وقد ساهم برنامج التحويلات النقدية المشروطة كيلوارغا هاراپان في خفض معدلات تقزم الأطفال، والتسرب من المدارس، وعمل الأطفال بين المشاركين في البرنامج. بناءً على ما حققه من نتائج قوية، وسّع تمويل إضافي من برنامج يستند إلى النتائج في عام 2017 برنامج كيلوارغا ليشمل 10 ملايين أسرة أو 17% من السكان، مما يجعله ثاني أكبر برنامج للتحويلات النقدية المشروطة في العالم، وساعده على توسيع نطاق التغطية وتعزيز أنظمة التنفيذ، وتحسين التنسيق.

الشكل 2: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2019

الحصة من المجموع البالغ 5.3 مليار دولار

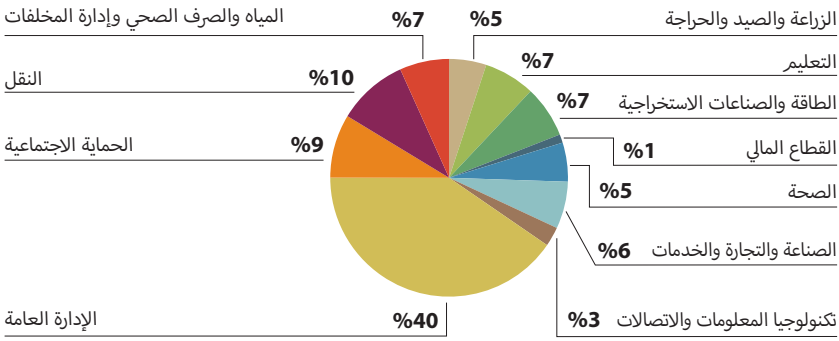

يغطي برنامج مشابه للتحويلات النقدية المشروطة في الفلبين، معروف محليًا باسم بانتاويد باميليا فيليبنو، أكثر من أربعة ملايين أسرة تضم أطفالاً تقل أعمارهم عن 18 عامًا، ويمنح حوافز للآباء للاستثمار في صحة أبنائهم وتعليمهم. وأدى البرنامج إلى زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس وخفض الفجوة بين الجنسين في الالتحاق. ويحسب لنجاح البرنامج ربعُ الخفض الإجمالي في مستويات الفقر في البلاد على مدار السنوات السبع الماضية.

تحت الضوء

توفير المهارات أثناء العمل لشباب المناطق الحضرية في بابوا غينيا الجديدة

منذ عام 2010، ساعد مشروع تشغيل شباب الحضر في بابوا غينيا الجديدة البلاد على التعامل مع وضع اجتماعي اقتصادي متزايد الضغوط، حيث كان أكثر من نصف السكان الذين تقل أعمارهم عن 24 سنة لديهم فرص عمل محدودة. في بورت مورسبي، أشرك المشروع 18500 شاب في أنشطة التدريب والإدماج المهني، وفتح حوالي 18 ألف حساب مصرفي جديد، وخلق حوالي 815 ألف يوم عمل.

قبل البرنامج، أفاد 70% من المشاركين أنهم لم يحصلوا قط على عمل بأجر، و33% لم يلتحقوا قط بالمدرسة الثانوية، و35% منهم متورطون في جرائم، و74% لم يكن لديهم حساب مصرفي. بعد ستة أشهر من التدريب أثناء العمل، أفاد ما يقرب من نصف المشاركين (41%) أنهم حصلوا على عمل بدوام كامل أو جزئي، بينما أفاد أرباب العمل أن 97% من المشاركين في المشروع مؤهلون للعمل بدوام كامل.

ويعد هذا المشروع، الذي تموله وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الأسترالية، أكثر البرامج التي تعالج بطالة الشباب أهميةً في البلاد الآن. وسيتم الآن توسيع نهجه القائم على تقديم خدمات كاملة ليشمل مدينة لاى، التي تشكل المركز الصناعي لبابوا غينيا الجديدة، ويتمثل هذا النهج في مساعدة الشباب العاطلين عن العمل لفترة طويلة من خلال التدريب المهني، وإيجاد الوظائف الملائمة، والتوظيف في عمل مدعوم بالكامل.

الجدول 5: منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,816	1,966	2,082	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.0	0.7	0.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	914	3,763	7,601	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	6.5	9.0	5.6	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	549[ب]	221	47	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	73	75	77	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	69	72	73	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	97	99	99	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	98	99	99	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	4,197	10,040	11,689	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	29.7[ب]	11.2	2.3	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	25	16	12	
الهدف الفرعي 1-3 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	120	79	63	
الهدف الفرعي 2-3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	42	23	17	
الهدف الفرعي 1-4 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	92	102	97	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	82	79	78	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	17	18	21	
الهدف الفرعي 1-6 الحصول على الأقل على إمدادات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	78	89	93	
الهدف الفرعي 2-6 توافر مرافق الصرف الصحي الأساسية على الأقل (% من السكان)	60	70	75	
الهدف الفرعي 1-7 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	90	95	97	
الهدف الفرعي 2-7 استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	32	16	16	
الهدف الفرعي 8-17 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	29	51	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2018؛ يرجى زيارة الموقع: data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/eap** و **data.worldbank.org/country**.

أوروبا وآسيا الوسطى

تراجع معدل النمو الاقتصادي في أوروبا وآسيا الوسطى إلى 3.1% في عام 2018. ومن المتوقع أن يواصل الانخفاض ليسجل 2.1% في عام 2019، وسط تراجع وتيرة النمو العالمي وآفاق يخيم عليها عدم اليقين.

ويتفاوت النمو من بلد إلى آخر، حيث تسهم روسيا، أكبر اقتصاد بالمنطقة، بقوة في نمو المنطقة، إلى جانب ألبانيا وهنغاريا وبولندا وصربيا. ومن المتوقع أن ينتعش مُعدَّل النمو في المنطقة بدرجة طفيفة في 2020 - 2021، حيث سيعوض التعافي التدريجي المتوقع في تركيا تراجع النشاط في وسط أوروبا. ومازالت التحديات طويلة الأمد التي تواجه المنطقة هائلة.

فقد انخفضت نسبة السكان في سن العمل بالمنطقة بشكل كبير، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى انخفاض معدلات الخصوبة في التسعينيات. وتراجعت وتيرة الإنتاجية إلى 0.8% سنويًا بين عامي 2013 و2017. وانخفض معدل نمو الاستثمار انخفاضا حادا، من أكثر من 15% في السنوات الخمس السابقة للأزمة المالية العالمية إلى متوسط يبلغ 1.6% فقط في الفترة 2014-2018. وتعد أجزاء من المنطقة - وخاصة آسيا الوسطى وغرب البلقان - شديدة التعرض لتأثيرات تغير المناخ، بما في ذلك الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية المتكررة.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 4.3 مليار دولار من القروض للمنطقة لتمويل 40 عملية خلال السنة المالية 2019، من بينها 3.7 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و583 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على 22 اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع 8 بلدان بمبلغ إجمالي قدره 39 مليون دولار. قدمت هذه الاتفاقيات المشورة الفنية بشأن قضايا مثل إصلاحات ماليات الحكومة والمالية العامة، والتخطيط والتنمية الحضرية، وتدعيم التعليم والمهارات من أجل التوظيف.

وتهدف إستراتيجيتنا إلى رفع الإنتاجية وبناء القدرة على الصمود في جميع أنحاء المنطقة. وحتى نتمكن من زيادة الإنتاجية، انصب التركيز على تنمية رأس المال البشري، وإدماج المهمشين، وتسهيل وصول الجميع إلى أسواق جديدة وحصولهم على التكنولوجيا، ودعم المنافسة في الأسواق، والاستثمار في شبكات الأمان. إن بناء المرونة يعني تعميق أسس الأسواق الشاملة من خلال تدعيم استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، وتطوير حوكمة فعالة لدعم النمو مع معالجة تحديات تغير المناخ، وإنشاء نظام تنظيمي موات للقطاع الخاص، وتعزيز التكامل الإقليمي.

تعزيز رأس المال البشري لرفع الإنتاجية

واصل البنك تطوير المشروعات في المنطقة بهدف الاستثمار في أنظمة الرعاية الصحية، وتحسين المهارات، ودعم الانتقال إلى التقنيات الجديدة، والاستثمار في شبكات الأمان لحماية الأسر الفقيرة.

الجدول 6: منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2017 - 2019

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,569	3,550	3,749	2,799	4,134	2,209
المؤسسة الدولية للتنمية	739	957	583	310	298	931

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2019: 27.1 مليار دولار

ففي السنة المالية 2019، قدمنا 33 مليون دولار لمشروع في شمال مقدونيا يهدف إلى تحسين جودة الخدمات الاجتماعية وتوسيع نطاق الحصول عليها. وفي طاجيكستان، استمر التمويل الإضافي البالغ حجمه مليوني دولار لمشروع تدعيم شبكة الأمان الاجتماعي في مساعدة المواطنين الأكثر احتياجا في الحصول على مزايا اجتماعية كبيرة. في بيلاروسيا، ساعد التمويل الإضافي البالغ حجمه 102 مليون دولار لمشروع تحديث التعليم البلاد على تحسين تعلم الطلاب وتحديث النظام المدرسي. ومن شأن قرض قيمته 103 ملايين دولار لمشروع الابتكار والشمول والجودة في جورجيا أن يساعد في تعزيز تنمية رأس المال البشري عن طريق توسيع نطاق الحصول على التعليم قبل المدرسي وتحسين جودة التعليم.

بناء أسس صلبة وبناء المرونة من أجل النمو

لا تزال أولوياتنا الرئيسية في المنطقة تشمل تعميق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، وتطوير الحوكمة والمؤسسات الفعالة، وبناء القدرة على التكيف مع المخاطر والتهديدات الناشئة، مثل تغير المناخ.

ففي السنة المالية 2019، دعمنا مشروع تحديث الإدارة الضريبية بقيمة 52 مليون دولار في صربيا بهدف تحسين فاعلية تحصيل الضرائب وخفض عبء الامتثال لدافعي الضرائب. وفي مولدوفا، واصل مشروع تعزيز القدرة التنافسية بقيمة 45 مليون دولار زيادة القدرة التنافسية التصديرية للشركات المولدوفية والحد من الأعباء التنظيمية. كما ساندنا جمهورية قيرغيزستان من خلال قرض بقيمة 20 مليون دولار لتدعيم قدرة البلاد على التصدي للكوارث الطبيعية والحد من آثارها المالية السلبية.

تمكين الأسواق من تحقيق إنتاجية عالية في القطاع الخاص

كان مشروع هذه السنة يهدف إلى تشجيع ريادة الأعمال والمنافسة والابتكار، وتسهيل النفاذ إلى أسواق جديدة والحصول على التكنولوجيا، وتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

ساعد مشروع بقيمة 15 مليون دولار في كوسوفو على تحسين القدرة التنافسية للشركات الموجهة نحو التصدير وقدراتها الإنتاجية. وفي أوزبكستان، وافقنا على قرض بقيمة 200 مليون دولار لمساعدة المشروعات الريفية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء وادي فرغانة على الوصول بشكل أكبر إلى الموارد المالية والمساعدة الاستشارية والأسواق في المناطق الحضرية. وسيساعد مشروع بقيمة 400 مليون دولار في تركيا على تحسين فرص حصول المؤسسات والشركات التي تضم النساء في المناطق المتأثرة بتدفق السوريين تحت الحماية المؤقتة على تمويل أطول أجلا.

وأنتج البنك أيضًا دراسات تحليلية هامة حول قضايا السياسات الرئيسية. فالتقرير الصادر بعنوان *نحو عقد اجتماعي جديد: مواجهة توترات التوزيع في أوروبا وآسيا الوسطى* يتناول بالبحث سياسات العمل والضرائب والرعاية الاجتماعية، ويدعو إلى إعادة التفكير بشكل أساسي في هذه السياسات لتخفيف الانقسام المتزايد في مجتمعات المنطقة.

الشكل 3: منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2019

الحصة من المجموع البالغ: 4.3 مليار دولار

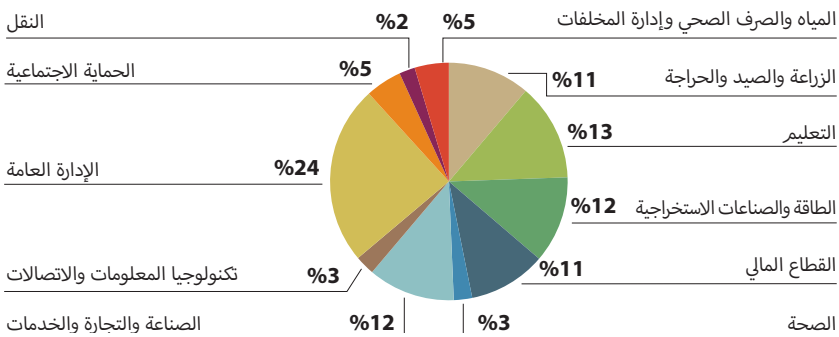

ويحلل تقرير رئيسي بعنوان *الروابط الحرجة: تعزيز النمو الاقتصادي والقدرة على الصمود في أوروبا وآسيا الوسطى* التأثير على النمو من جانب أشكال ربط مختلفة - التجارة والاستثمار والهجرة والاتصالات والنقل - وذلك لمساعدة واضعي السياسات على تعظيم الفوائد الاقتصادية لهذه الروابط في جميع أنحاء المنطقة.

تحت الضوء

تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي في غرب البلقان

التأخير في المعابر في غرب البلقان أطول خمسة أمثال ما هي عليه في العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي. وإذا أمكن مواءمة التكاليف اللوجستية مع متوسط مستويات الاتحاد الأوروبي، فقد تتجاوز الوفورات السنوية 1.1 مليار دولار، أو 1% من إجمالي الناتج المحلي المُجمَّع في المنطقة. على الرغم من أن الصادرات من غرب البلقان يمكن أن تدخل الاتحاد الأوروبي دون تعريفة جمركية، فإن ما بين 10% و20% فقط من الشركات هنا تعمل بالتصدير. إن الامتثال للإجراءات - بما في ذلك عمليات التفتيش والجمارك - والوقت الذي تقضيه في نقاط العبور يضعف الكفاءة ويزيد التكاليف ويعوق التجارة. وتعد إزالة هذه الحواجز القائمة أمام التكامل الاقتصادي وتحسين الربط والتجارة أمرين حاسمين لتحقيق النمو المستدام.

سيوفر مشروع البنك الدولي متعدد المراحل لتيسير التجارة والنقل في غرب البلقان ما مجموعه 140 مليون دولار لستة بلدان مشاركة، مع التركيز على التكامل الإقليمي لتسهيل حركة البضائع عبر الحدود، وتحسين كفاءة أنظمة النقل، وتعزيز الاستثمار والنفاذ إلى الأسواق.

تمت الموافقة على المرحلة الأولى للمشروع هذا العام، حيث أتيح التمويل لصربيا (40 مليون دولار)، وشمال مقدونيا (30 مليون دولار)، وألبانيا (20 مليون دولار). ومن المتوقع خفض تكاليف التصدير والاستيراد السنوية بأكثر من 10%. ومن خلال تحسين البنية التحتية، وإدخال تقنيات جديدة، وزيادة التنسيق بين الوكالات في المنطقة، سيعمل المشروع على تعزيز التجارة والنمو. وسيساعد تحديث البنية التحتية والخدمات الخاصة بالنقل، بالإضافة إلى تحسين تدفق حركة المرور، أيضًا في خفض انبعاثات غازات الدفيئة ودعم جهود البلدان المعنية الرامية إلى بلوغ المستويات المستهدفة من تخفيف آثار تغير المناخ.

الجدول 7: منطقة أوروبا وآسيا الوسطى

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	392	399	418	
النمو السكاني (% سنوياً)	0.0	0.5	0.5	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,784	7,440	7,781	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	8.0	4.5	2.3	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	28[ب]	11	7	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	73	75	77	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	63	66	69	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	98	99	100	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	99	100	100	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	2,693	3,014	3,030	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	6.0[ب]	2.4	1.5	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	—	—	—	
الهدف الفرعي 1-3 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	56	29	25	
الهدف الفرعي 2-3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	36	19	13	
الهدف الفرعي 1-4 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	94	97	98	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	73	72	71	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	7	15	21	
الهدف الفرعي 1-6 الحصول على الأقل على إمدادات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	93	95	96	
الهدف الفرعي 2-6 توافر مرافق الصرف الصحي الأساسية على الأقل (% من السكان)	87	91	93	
الهدف الفرعي 1-7 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	99	99	100	
الهدف الفرعي 2-7 استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	6	6	6	
الهدف الفرعي 8-17 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	2	36	66	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2018؛ يرجى زيارة الموقع: data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002، بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.
ج. لا تتوفر البيانات بسبب عدم كفاية تغطية السكان في التقديرات.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/eca** و **data.worldbank.org/country**.

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

سجّل معدل النمو في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي 1.6% في عام 2018، ومن المتوقع أن يرتفع إلى 1.7% في 2019. كان هدفنا هو التوسع في التحوّل الاجتماعي العميق خلال العقد الأول من القرن 21، حين ارتفعت أسعار السلع الأولية وأدى النمو واسع القاعدة إلى خفض معدلات الفقر بالمنطقة إلى النصف. فبين عامي 2003 و2016، انخفضت نسبة من يعيشون في فقر مدقع من 24.5% إلى 9.9%. ولكن منذ ذلك الحين، تراجعت التوقعات الاقتصادية، وأصبح كثير من الناس معرضين لخطر الانزلاق مرة أخرى إلى دائرة الفقر.

وسلط التقرير نصف السنوي المعنون *آثار دورة الأعمال على المؤشرات الاجتماعية: حين تواجه الأحلام الواقع* الضوء على أن الكثير من هذا التخفيف من حدة الفقر كان راجعا إلى مرحلة مواتية من الدورة الاقتصادية وليس إلى تحسن في الهيكل الاقتصادي الأساسي طويل الأجل للمنطقة. ومازال التحدي قائما أمام بلدان المنطقة كي تواجه هذه القيود لدعم نمو شامل أكثر قوة.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 6.1 مليار دولار من القروض للمنطقة لتمويل 37 عملية خلال السنة المالية 2019 (منها عملية مختلطة بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية)، شملت 5.7 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و430 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما وقع البنك على 18 اتفاقية للخدمات الاستشارية مستردة التكلفة مع 8 بلدان بمبلغ إجمالي قدره 6 ملايين دولار.

ترتكز إستراتيجيتنا للمنطقة على ركائز ثلاث. تركز الركيزة الأولى على النمو الشامل من خلال تعزيز قدر أكبر من الإنتاجية والقدرة التنافسية والشفافية والمساءلة؛ وإدماج المجموعات المستبعدة تقليديا، بما في ذلك الشعوب الأصلية، والمنحدرون من أصل أفريقي، والمجتمعات الريفية؛ وجذب الاستثمارات الخاصة. وتشدد الركيزة الثانية على الاستثمار في رأس المال البشري لإعداد الناس لمواجهة التحديات وانتهاز الفرص التي تظهر مع الرقمنة والطبيعة المتغيرة للعمل. وتسعى الركيزة الثالثة إلى بناء القدرة على الصمود كي تتمكن البلدان المختلفة من تحسين مستوى إدارتها وتحملها للصدمات، كالكوارث الطبيعية، والاضطرابات الاقتصادية، والهجرة، والجريمة والعنف.

تعزيز النمو الشامل للجميع

يلتزم البنك الدولي بتعزيز النمو الاقتصادي والاجتماعي الشامل، مع التركيز على زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المساءلة والتوسع في الفرص. ويدعم مشروع التحول الحضري لمدينة بوينس أيرس وضواحيها، الذي تبلغ تكلفته 300 مليون دولار، التكامل المادي والاجتماعي للحي الفقير العشوائي باريو 31 مع بقية أجزاء عاصمة الأرجنتين، مما يتيح فرصًا اقتصادية لسكانه. وساعد مشروع البنك الدولي للتمويل الريفي الموسع في المكسيك النظام المالي على الوصول إلى المناطق التي كانت فيها الخدمات المصرفية التقليدية ضعيفة أو لم يكن لها وجود، حيث قدم أكثر من 150 ألف قرض وتوسّع في منح الائتمان للمشروعات الريفية الأصغر حجما، مع التركيز على النساء والمناطق المهمشة.

الجدول 8: منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2017 - 2019

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	5,373	3,898	5,709	3,885	4,066	4,847
المؤسسة الدولية للتنمية	503	428	430	229	223	340

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2019: 30.0 مليار دولار

ساعد مشروع الاستثمار المجتمعي في المناطق الريفية في بوليفيا على توفير البنية التحتية للخدمات الأساسية للمجتمعات الريفية الأكثر فقراً وعزلة في تشوكيساكا، وكوتشابامبا، ولا باز، وأورورو، مع تحسين شبكات الري والطرق الريفية وشبكات مياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء، وهو ما أفاد ما يقرب من 282 ألف شخص. كان مشروع خط مترو كيتو رقم واحد في إكوادور نتيجة التعاون الفعال بين البنك الدولي للإنشاء والتعمير وعدة بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف، بما في ذلك بنك التنمية للدول الأمريكية والبنك الأوروبي للاستثمار. اكتمل المشروع الذي بلغت تكلفته 1.7 مليار دولار بنسبة 80% تقريبًا، دون أي تأخير متوقع أو تجاوزات في التكلفة.

الاستثمار في رأس المال البشري لتحقيق النمو والرخاء

إن تعزيز رأس المال البشري من خلال التعليم والصحة والفرص أمر أساسي للنمو والرخاء. في أعقاب برنامج المنح الأسرية البرازيلي الذي تبلغ تكلفته 200 مليون دولار، والذي يقدم تحويلات نقدية للأسر الفقيرة شريطة انتظام أطفالها في المدارس واستخدام خدمات صحة الأم والطفل، تجري مساندة برنامج مماثل للتحويلات النقدية المشروطة من خلال مشروع المراجعة الاجتماعية التابع للشراكة العالمية من أجل المساءلة الاجتماعية في باراغواي. وبناءً على المعلومات المحلية حول كيفية الحد من التغيب في المدارس، وتحسين جودة الرعاية الطبية، وضمان توفير الأدوية الأساسية، يفيد المشروع أكثر من 13 ألف طفل في أفقر مناطق البلاد.

وفي بيرو، قام مشروع المساعدة الفنية بتحسين أداء برامج الاحتواء الاجتماعي التي تديرها وزارة التنمية والإدماج الاجتماعي ونطاق تغطيتها ورصدها، مثل التحويلات النقدية المشروطة، والمعاشات التقاعدية للفقراء المدقعين، وبرنامج الوجبات المدرسية للأطفال في مرحلة الدراسة الابتدائية وما قبلها.

بناء القدرة على الصمود

منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي معرضة بشدة للكوارث الطبيعية وتواجه أيضًا مستويات عالية من الهجرة من فنزويلا وأمريكا الوسطى. حصلت كولومبيا على منحة قدرها 32 مليون دولار من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسّر الذي يديره البنك الدولي بغرض دعم السياسات الرامية إلى إدارة تدفق المهاجرين واللاجئين من فنزويلا وتحسين حصولهم على الوظائف والخدمات الاجتماعية الأساسية، وكذلك بالنسبة للمجتمعات المضيفة.

ولمساعدة دومينيكا على التعافي من إعصار ماريا، الذي ألحق الضرر بنحو 75% من شبكة الكهرباء، ساند البنك إستراتيجية الحكومة الوطنية للتنمية القادرة على الصمود بغرض تنويع مصفوفة الطاقة. ويشمل ذلك 27 مليون دولار لبناء محطة لطاقة حرارة الأرض بقدرة 7 ميغاوات ستدعم هدف دومينيكا المتمثل في أن تصبح "أول بلد في العالم قادر على مواجهة تغير المناخ". كما أنها ستزيد من نسبة مصادر الطاقة المتجددة وتقدم خطة عمل واضحة لاستثمار القطاع الخاص في بدائل لحرارة الأرض تتسم بفاعلية التكلفة والقدرة على مجابهة تغير المناخ.

الشكل 4: منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2019

الحصة من المجموع البالغ: 6.1 مليار دولار

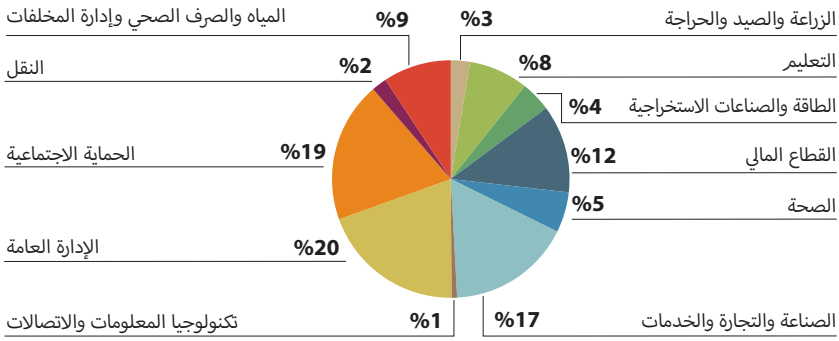

توظيف الخدمات الاستشارية والمساعدات الفنية والقدرة على جمع الأطراف المعنية

قدم البنك الدولي خدمات استشارية مستردة التكلفة، ومساعدات فنية، وتحليلات متعمقة لدعم الأهداف الإنمائية لبلدان المنطقة. ففي الجمهورية الدومينيكية، دعمت خدماتنا إصلاح السياسات لمعالجة قضايا الإعسار وتحسين مناخ الاستثمار. واستجابة لأزمة المهاجرين الفنزويليين، أجرى البنك تقييماً لأثر الهجرة، وذلك بغرض مساعدة كولومبيا على صياغة سياسة وإستراتيجية وطنية للتصدي للأزمة؛ وتجري حاليا دراسات مماثلة في بيرو وإكوادور. ويبرز التقرير المعنون *المنحدرون من أصل أفريقي في أمريكا اللاتينية: نحو إطار للإدماج* ما تحقق من تقدم في مجتمع المنحدرين من أصل أفريقي في تقليص الفقر واكتساب القدرة على التعبير عن مخاوفهم، إلى جانب التغلب على الحواجز الهيكلية التي تحول دون اندماجهم الاجتماعي والاقتصادي الكامل. ويبرز التقرير نصف السنوي، الصادر في أكتوبر/تشرين الأول 2018 بعنوان من *المجهولين المعروفين إلى البجعات السوداء: كيفية إدارة المخاطر في أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي*، أهمية فهم أنواع مختلفة من آليات التأمين المتاحة لإدارة المخاطر.

كما حشد البنك واضعي السياسات الرئيسيين والشركاء متعددي الأطراف لمناقشة الأهداف المشتركة. وشمل هذا الحشد مؤتمرا رفيع المستوى بشأن بناء القدرة على الصمود في مواجهة الكوارث وتغير المناخ في منطقة البحر الكاريبي؛ ومنتدى للمستثمرين شاركت في استضافته الحكومة الأرجنتينية عشية قمة مجموعة العشرين في بوينس آيرس لتحديد الخطوات اللازمة لتعزيز الاستثمار الخاص المستدام طويل الأجل؛ واتفاق بنما، برعاية مشتركة مع منظمة الدول الأمريكية وحكومة بنما، لمحاربة الفساد وتعبئة المزيد من الموارد التمويلية الخاصة من أجل التنمية.

تحت الضوء

الشعوب الأصلية تحدد أسلوب تنميتها

للمساعدة في تصميم نماذج شاملة وناجحة للتنمية، يشارك البنك الدولي في حوار إستراتيجي مع منظمات ومجتمعات الشعوب الأصلية في جميع أنحاء أمريكا اللاتينية. إننا ندرك رؤيتها وتطلعاتها الإنمائية المتميزة، وكذلك ما تواجهه من مستويات غير متكافئة للفقر وعدم المساواة. ومن خلال مشروع بقيمة 80 مليون دولار، ندعم تنفيذ خطة تنمية الشعوب الأصلية في بنما، ووضع هذه المجتمعات في طليعة تحديد جدول أعمال التنمية. يستفيد من المشروع ما يزيد على 200 ألف شخص، مع التركيز على النساء والشباب. وهو يدعم الاستثمارات التي اقترحتها ورتبت أولوياتها سلطات السكان الأصليين، مع التركيز على الخدمات عالية الجودة ذات الصلة ثقافياً والتي يمكن الحصول عليها في قطاعات الصحة والتعليم والمياه والصرف الصحي.

وللتغلب على الحواجز الهيكلية الأطول أجلا والتفاوتات العرقية القديمة، يتضمن المشروع استثمارات لتحسين قدرات الحوكمة والتخطيط والتنسيق بين سلطات السكان الأصليين والحكومة. حقق المشروع بالفعل اثنين من مؤشرات النتائج - مرسوم تنفيذي لإضفاء الطابع الرسمي القانوني على "المجلس الوطني لتنمية الشعوب الأصلية"، الذي يعمل كمنصة تشاور دائمة مع الحكومة والشعوب الأصلية، وضم مستشارة إلى كل وفد يشارك في المجلس.

الجدول 9: منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	456	519	565	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.5	1.2	0.9	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	3,741	7,719	7,968	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.7	4.4	0.9	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	63[ب]	36	24	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	74	77	79	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	71	72	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	95	98	99	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	94	97	98	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,095	1,376	1,530	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	11.8[ب]	6.1	3.9	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	17	12	10	
الهدف الفرعي 1-3 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	104	84	70	
الهدف الفرعي 2-3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	35	25	19	
الهدف الفرعي 1-4 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	98	99	98	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة(تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	60	66	67	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	15	23	31	
الهدف الفرعي 1-6 الحصول على الأقل على إمدادات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	90	94	96	
الهدف الفرعي 2-6 توافر مرافق الصرف الصحي الأساسية على الأقل (% من السكان)	73	81	84	
الهدف الفرعي 1-7 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	91	96	98	
الهدف الفرعي 2-7 استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	31	31	30	
الهدف الفرعي 17-8 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	3	33	60	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2018؛ يرجى زيارة الموقع: data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.

ب. بيانات خاصة بعام 2002، بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.

ج. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/lac** و **data.worldbank.org/country.**

الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

من المتوقع أن يسجل معدل النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 1.5% في عام 2019، منخفضًا من 1.6% في 2018، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ضعف النمو العالمي وتقلبات الأسواق المالية العالمية. سيكون نصيب الفرد الحقيقي من النمو في جميع أنحاء المنطقة 0.1-%، في تحسن طفيف عن مستواه عام 2018 حين سجل 0.2-%.

ولا يزال الصراع متأججًا في الجمهورية اليمنية وليبيا، على الرغم من تراجع حدته، وكذلك في سوريا. وقد أسهم ذلك في زيادة معدل الفقر المدقع بالمنطقة، الذي تضاعف تقريباً من 2.7% في عام 2011 إلى 5% في 2015. وتتقدم جهود الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار في العراق، وإن كان ذلك يجري بوتيرة بطيئة. وستسجل جمهورية مصر العربية، التي تطبق إصلاحات قوية على جبهتي المالية العامة والطاقة، معدل نمو قدره 5.5% في عام 2019. ويستعد الأردن ولبنان، اللذان مازالا يتحملان تكلفة ملايين اللاجئين، للشروع في إصلاحات اقتصادية ضخمة، في حين أنه في تونس، أدت الانتخابات البرلمانية والرئاسية القادمة إلى إبطاء أجندة الإصلاح. ولا يزال المغرب مستقراً رغم بطء وتيرة النمو. يعد معدل النمو في جيبوتي البالغ 7% لعام 2019 هو الأسرع في المنطقة، رغم أنه لم يكن ذا أثر يُذكر على مستوى الفقر المرتفع في البلاد. ولا يزال معدل النمو في مجلس التعاون الخليجي عند حوالي 2%، مع تطبيق إصلاحات في العديد من البلدان أبرزها المملكة العربية السعودية.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على تقديم 5.5 مليار دولار من القروض للمنطقة لتمويل 19 عملية خلال السنة المالية 2019، من بينها 4.9 مليار دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و611 مليون دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. وبلغت عائدات اتفاقيات الخدمات الاستشارية مستردة التكاليف، بما في ذلك مع دول من مجلس التعاون الخليجي، حوالي 56 مليون دولار. ولا يزال برنامج المشورة الموسع يقدم دعما مستمرا لعملية الإصلاح في دول مجلس التعاون الخليجي.

ويقع تعزيز السلام والاستقرار الاجتماعي في صميم إستراتيجيتنا الإقليمية. وقد توسعت الإستراتيجية منذ عام 2018، مع إضافة التركيز على تعبئة الموارد التمويلية من أجل التنمية، ورأس المال البشري، والتنمية الرقمية. وتحتفظ الإستراتيجية بالركائز الأربع التي تقوم على صياغة عقد اجتماعي جديد؛ وزيادة التعاون الإقليمي؛ وبناء القدرة على الصمود، بما في ذلك التصدي لتحديات النازحين قسراً؛ ودعم الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار. تتضمن الإستراتيجية الموسعة أولويات البنك الثلاث المتمثلة في النمو الشامل والمستدام، والاستثمار في رأس المال البشري، وتدعيم القدرة على الصمود. ويتضمن الكثير من أنشطتنا ركيزة أو أكثر من هذه الركائز إلى جانب مجالات تركيز جديدة.

تجديد العقد الاجتماعي

لا تزال أولوياتنا الإقليمية الرئيسية تشمل تعزيز هياكل أكثر شمولا وخضوعا للمساءلة، وذلك لمساندة القطاع الخاص؛ وتوليد وظائف أكثر عددا وأفضل مستوى؛ والتركيز على التعليم والصحة والفرص التي تتيحها التقنيات الرقمية. فعلى سبيل المثال، يدعم برنامج الشمول المالي والاقتصاد الرقمي الذي تبلغ

الجدول 10: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2017 - 2019

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	4,869	5,945	4,872	5,335	3,281	4,790
المؤسسة الدولية للتنمية	1,011	430	611	391	569	647

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2019: 19.3 مليار دولار

تكلفته 700 مليون دولار في المغرب ريادة الأعمال وتوسيع الفرص الرقمية. ويدعم مشروع الشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة في تونس الذي تبلغ تكلفته 75 مليون دولار بيئة الشركات الناشئة، بما في ذلك رواد الأعمال الذين يركزون على التقنيات الرقمية. ويدعم برنامج تنمية القطاع الخاص من أجل تحقيق النمو الشامل للجميع في مصر بقيمة مليار دولار خدمات الهاتف المحمول لأصحاب المشروعات متناهية الصغر، ويعزز أسواق رأس المال وبيئة الشركات الناشئة، كما يحدّث الأنظمة الضريبية.

زيادة التعاون الإقليمي

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هي أقل مناطق العالم من حيث التكامل الاقتصادي. ولذلك تركز أنشطة البنك في المنطقة على التشجيع على زيادة التعاون والكفاءة والاعتماد المتبادل، لاسيما في قطاع الطاقة والقطاع الخاص، حيث ستؤدي الإصلاحات إلى تعزيز الاستثمارات عبر الحدود وحث الخطى تجاه إقامة سوق إقليمية. ويشدد البرنامج الثاني للنمو المنصف وخلق الوظائف في الأردن، الذي تبلغ تكلفته 1.5 مليار دولار، على فتح الأسواق أمام الاستثمار الأجنبي، وخاصة من دول مجلس التعاون الخليجي وغيرها من بلدان المنطقة، مع زيادة الكفاءة ومشاركة القطاع الخاص. وتتيح برامج إصلاح الكهرباء الجديدة في الأردن ولبنان تحسين الربط الإقليمي، وكذلك جذب المستثمرين من أنحاء المنطقة. ويهدف مشروع تحفيز ريادة الأعمال من أجل خلق فرص العمل في مصر البالغ تكلفته 200 مليون دولار إلى تحسين بيئة عمل الشركات الناشئة، وحفز الفرص للمستثمرين كي يستثمروا في شركات محلية تقوم على الابتكار.

بناء القدرة على الصمود في مواجهة النزوح القسري

في بلدان المنطقة، لا سيما في جيبوتي والعراق والأردن ولبنان، لا يزال النازحون قسراً - بما في ذلك اللاجئون والنازحون داخلياً - يشكلون عبئا كبيرا على الخدمات المحلية. ففي جيبوتي، حيث استقر العديد من النازحين واللاجئين في المدن، يعمل مشروع بقيمة 20 مليون دولار على تحسين إمكانية الحصول على الخدمات الحضرية والاجتماعية وفرص عمل أفضل لأكثر من 120 ألف شخص. ويحصل المشروع على دعم جزئي من النافذة الفرعية للاجئين في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وفي الأردن، سيركز تمويل إضافي قدره 141 مليون دولار للمشروع الصحي الطارئ على الخدمات الصحية للاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم.

وسيحصل المشروع الأخير أيضًا على تمويل مُيسّر من البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر، الذي تدعمه أموال من تسعة بلدان داعمة والاتحاد الأوروبي للبلدان المتوسطة الدخل المتأثرة بأزمات اللاجئين. وحتى الآن، وافق البرنامج على تقديم 452 مليون دولار إلى 9 عمليات يمولها البنك في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، قامت بدورها بتعبئة 2.1 مليار دولار.

دعم الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار

يعد الانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار - بما في ذلك مساعدة السكان في خضم الصراع حين تسمح بذلك البيئة المصدرة للتصاريح - جزءًا مهمًا من إستراتيجيتنا الإقليمية، لاسيما مع تراجع حدة الصراعات

الشكل 5: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2019

الحصة من المجموع البالغ: 5.5 مليار دولار

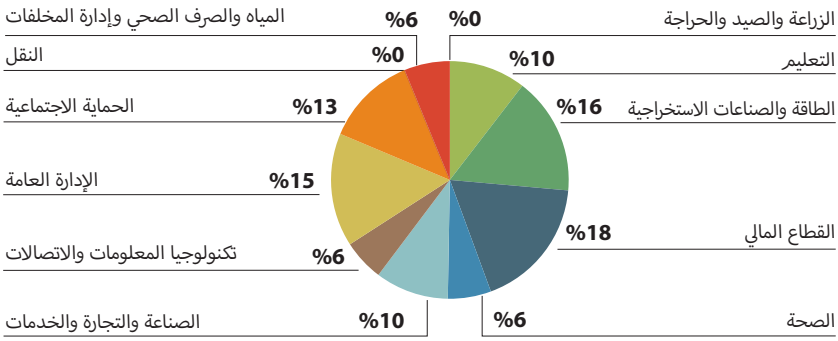

أو انتهائها. فمشروع إعادة بناء وتحسين خدمات الكهرباء في العراق الذي تبلغ تكلفته 200 مليون دولار سيدعم الإصلاحات والتوسع في الخدمات، مع تشجيع الاستثمار الخاص. وفي قطاع غزة، الذي لا يزال يتعافى من الصراع ويتعرض لنوبات من أعمال العنف، يدعم "المشروع الطارئ لدعم المال مقابل العمل والعمل الحر"، الذي تبلغ تكلفته 17 مليون دولار، صغار رواد الأعمال، وكذلك الفقراء عبر التحويلات النقدية، في حين يتيح تمويل إضافي بقيمة 10 ملايين دولار لصالح "مشروع غزة الطارئ كثيف العمالة" فرص عمل مؤقتة للسكان المحتاجين. وفي السنة المالية 2019، تلقت الجمهورية اليمنية ثلاث منح بلغ مجموعها 540 مليون دولار للصحة والتغذية، والخدمات الحضرية، والتوظيف المؤقت، وتوفير الكهرباء في حالات الطوارئ.

تحت الضوء

دعم الشمول المالي والاقتصاد الرقمي في المغرب

حقق المغرب تقدمًا اجتماعيًا واقتصاديًا كبيرًا على مدار الخمسة عشر عامًا الماضية، وذلك بسبب الاستثمارات العامة الضخمة والإصلاحات واسعة النطاق، مع النجاح في ضمان استقرار الاقتصاد الكلي. بيد أنه لا تزال هناك تحديات ملموسة قائمة في مواجهة التنمية، ومنها ما يلي: تراجع مستوى خلق فرص العمل الجديدة؛ وارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب والنساء؛ وعدم كفاية الخدمات المقدمة؛ واستمرار التفاوتات الاجتماعية والإقليمية. ومما يقيد تنمية القطاع الخاص، وهو أمر رئيسي لخلق فرص عمل جديدة، الافتقار إلى الشمول المالي، مع ضعف إمكانية حصول رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة على التمويل. ولا يتيح النظام التعليمي اكتساب المهارات اللازمة لشغل الوظائف المتاحة.

وأدى ذلك إلى استجابة شاملة من البنك الدولي لدعم برنامج الحكومة للسنوات 2017 - 2021، الذي تعززه الإستراتيجيات الوطنية للتنمية الرقمية والشمول المالي. لا يهدف برنامج الشمول المالي والاقتصاد الرقمي الذي تم إعداده بشكل مشترك إلى إطلاق إمكانات المغرب في مجال ريادة الأعمال لا سيما بين الشباب والنساء فحسب، لكن أيضًا استخدام التقنيات الرقمية لتوسيع نطاق الشمول المالي ودعم الشركات الناشئة والصغيرة والمتوسطة. وهذا ما جعل المشروع بمثابة منصة انطلاق إقليمية مثالية لجهودنا الرامية إلى إنشاء تغطية حديثة للنطاق العريض للجميع خلال فترة وجيزة، ونظام للمدفوعات الرقمية على مستوى البلاد. ومن المتوقع إنجاز البرنامج في عام 2021.

ويشتمل البرنامج على ثلاثة مكونات مترابطة. تهدف الركيزة الأولى إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تنويع أدوات التمويل التقليدية والبديلة مع إجراء تغييرات مؤسسية وتنظيمية تستهدف التمويل متناهي الصغر والتمويل الزراعي والتأمين، مع التركيز بشكل خاص على النساء. وتساند الركيزة الثانية تنمية المنصات الرقمية والبنية التحتية مع التركيز على توسيع الربط والمدفوعات بالهاتف المحمول، في حين أن الركيزة الثالثة تتيح الدعم لأصحاب المشروعات الرقمية. ومع تحمّل الحكومة المغربية والقطاع الخاص المغربي مسؤولية قوية عن المشروع، سيعرض المشروع إنجازاته خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي 2021 في مراكش.

الجدول 11: منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	279	333	383	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.8	1.8	1.7	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	1,576	3,983	3,868	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.6	3.4	1.3	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)[ج]	10[ب]	8	16[ج]	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	71	74	75	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	68	70	71	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	80	84	87	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	89	91	92	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	872	1,282	1,418	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	3.4[ب]	2.3	4.2[ج]	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[د]	23	18	15	
الهدف الفرعي 1-3 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	125	99	90	
الهدف الفرعي 2-3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	46	30	25	
الهدف الفرعي 1-4 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	81	91	89	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	24	25	25	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	4	11	17	
الهدف الفرعي 1-6 الحصول على الأقل على إمدادات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	87	90	92	
الهدف الفرعي 2-6 توافر مرافق الصرف الصحي الأساسية على الأقل (% من السكان)	83	86	88	
الهدف الفرعي 1-7 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	91	95	98	
الهدف الفرعي 2-7 استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	3	3	3	
الهدف الفرعي 8-17 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1>	21	50	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2018؛ يرجى زيارة الموقع: data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002، بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.
ج. بيانات الفقر الخاصة بالمنطقة مأخوذة من عام 2015، وقد تتغير نتيجة لأوضاع الصراع والهشاشة في المنطقة.
د. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/mena** و **data.worldbank.org/country**.

جنوب آسيا

لا تزال منطقة جنوب آسيا هي المنطقة الأسرع نمواً في العالم، حيث من المتوقع أن يرتفع النمو الاقتصادي من 6.9% في عام 2019 إلى 7% في عام 2020 و 7.1% في عام 2021، مدفوعاً في ذلك بقوة معدلات الاستهلاك الخاص، وتعافي الصادرات، والاستثمارات بسبب إصلاح السياسات وتحديث مرافق البنية التحتية. شهدت المنطقة أيضًا استقرارًا سياسيًا، مع انتقال ديمقراطي وسلمي للحكومات في معظم البلدان. وتنبع المخاطر التي تهدد التوقعات بشكل رئيسي من عوامل محلية، بما في ذلك ضعف الصادرات، وبطء التقدم في ضبط أوضاع المالية العامة، وارتفاع العجوزات، والاضطرابات الناجمة عن الكوارث الطبيعية.

وقد تُرجم النمو القوي إلى تراجع معدلات الفقر وتحقيق تحسينات مثيرة للإعجاب في مجالي الصحة والتعليم. ومع ذلك، فحتى عام 2015، قُدرت نسبة من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم بنحو 12.4%، أو حوالي 216 مليون شخص — أي ثُلث الفقراء في العالم، كما يرتفع فيها معدل الفقر متعدد الأبعاد عن المتوسط العالمي. ويعاني العديد من بلدان المنطقة من أشكال متطرفة من الإقصاء الاجتماعي وفجوات ضخمة في البنية التحتية. كما شهدت المنطقة أكبر تدفق للاجئين في العصر الحديث، حيث تشير تقديرات الأمم المتحدة إلى فرار أكثر من 740 ألف لاجئ من الروهينجا إلى بنغلاديش منذ أغسطس/آب 2017.

مساعدات البنك الدولي

وافق البنك الدولي على قروض بقيمة 8.9 مليار دولار للمنطقة من أجل 54 عملية في السنة المالية 2019، بما في ذلك 4 مليارات دولار من قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير و4.9 مليار دولار من ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية. كما قدم البنك 178 خدمة استشارية ومنتجا تحليليا لثمانية بلدان بإجمالي 79 مليون دولار، حيث قدم المشورة الفنية بشأن قضايا مثل إصلاح قطاع الطاقة، ومشاركة المرأة في القوى العاملة، وتغير المناخ.

تؤكد إستراتيجيتنا الإقليمية على تعزيز النمو المستدام والشامل، والاستثمار في البشر، وتدعيم القدرة على الصمود. وتركز على دعم إصلاح السياسات لإيجاد الوظائف بقيادة القطاع الخاص؛ ومعالجة التقزم بحلول متعددة القطاعات؛ وزيادة مشاركة النساء في القوى العاملة؛ ومساندة اللاجئين والعائدين والنازحين داخليا؛ ومعالجة مخاطر المناخ، بما في ذلك من خلال التأهب لمواجهة الكوارث وإدارتها.

دعم النمو المستدام وخلق فرص العمل

لا يمكن للمنطقة أن تواصل معدلات النمو المرتفع إلا إذا شهدت الاستثمارات والصادرات نموا أقوى. فمع دخول ما يقدر بنحو 1.5 مليون شخص إلى سوق العمل كل شهر على مدار العقدين المقبلين، يصبح إيجاد الوظائف أمرا لازما. ولمواجهة هذه التحديات، يدعم البنك جهودًا مثل مشروع سياسة التنمية البرامجية لتوفير للوظائف بقيمة 250 مليون دولار في بنغلاديش، وذلك لمعالجة تحديات خلق فرص العمل وتدعيم النظم التي تحمي العمال وتبني القدرة على الصمود. وفي أفغانستان، يهدف مشروع التنمية الريفية للتمكين الاقتصادي للمرأة الذي تبلغ تكلفته 100 مليون دولار إلى زيادة التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية الفقيرة.

الجدول 12: جنوب آسيا

ارتباطات الإقراض ومدفوعات القروض والاعتمادات للمنطقة في السنوات المالية 2017 - 2019

	الارتباطات (ملايين الدولارات)			المدفوعات (ملايين الدولارات)		
	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	2,233	4,508	4,011	1,454	1,698	2,598
المؤسسة الدولية للتنمية	3,828	6,153	4,849	3,970	3,835	4,159

محفظة العمليات الجاري تنفيذها في 30 يونيو/حزيران 2019: 53.4 مليار دولار

كما تساعد مجموعة البنك البلدان المعنية على تعظيم مواردها الإنمائية من خلال الاستفادة من حلول القطاع الخاص المستدامة. وفي نيبال، يدعم مشروع بتكلفة 100 مليون دولار — هو الأول في سلسلة من مشروعين — تحسين السلامة المالية لقطاع الكهرباء وحوكمته، في حين أن نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية ستتيح 103 ملايين دولار في شكل موارد تمويلية وضمانات لمحطة تريشولي العليا 1 للطاقة المائية، مما يؤدي إلى خفض المخاطر وتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار. وفي الهند، يدعم مشروع الابتكار في الطاقة الشمسية والتقنيات الهجينة الذي تبلغ تكلفته 400 مليون دولار حلول تخزين الطاقة المتجددة وطاقة البطاريات.

الاستثمار في البشر ودعم النمو الشامل

لتدعيم رأس المال البشري باعتباره محركا للنمو، يساعد البنك الدولي على تحسين سبل الحصول على التعليم وجودته، ومعالجة التقزم وسوء التغذية، وتدعيم النظم والخدمات الصحية، وتوسيع شبكات الأمان لحماية أفقر الناس. إلى جانب شركاء التنمية، نظمّنا اجتماعات قمة معنية برأس المال البشري في بوتان ونيبال وباكستان. ويشدد التقرير الجديد، الصادر بعنوان *باكستان@100: صياغة المستقبل*، على الحاجة الملحة للبلاد إلى زيادة وتحسين الاستثمار في مواطنيها، إذا أريد لهم أن يكونوا أكثر ثراءً وأفضل تعليمًا وأوفر صحة بحلول عام 2047. وفي الوقت نفسه، تعتمد مبادرات مثل البرنامج الذي تبلغ تكلفته 400 مليون دولار للقضاء على مرض السل في الهند على الجهود السابقة لتحسين جودة الخدمات الصحية والتغذوية وإمكانية الوصول إليها.

تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصراعات وتغير المناخ

تتزايد مخاطر الصراع والهشاشة في جنوب آسيا، مما يؤدي إلى تزايد النزوح والتوترات الحدودية. ونعمل مع الشركاء لتقديم الخدمات الأساسية للمجتمعات المحلية النازحة والمضيفة، مثل المنحة التي تبلغ قيمتها 200 مليون دولار لمشروع أفغانستان اشتغال زابي - كارموندينا، الذي يهدف إلى تعزيز فرص العمل والفرص الاقتصادية في المدن التي تشهد تدفقا كبيرا للنازحين.

كما أن منطقة جنوب آسيا معرضة بشدة لآثار تغير المناخ، بما في ذلك الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ وارتفاع منسوب مياه البحر. ويشير التقرير المعنون *المناطق الساخنة في جنوب آسيا: تأثير التغيرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار على المستويات المعيشية* إلى أن 800 مليون شخص في المنطقة يعيشون في مناطق تتعرض فيها موارد كسب الرزق لتأثيرات تغير المناخ. ويتوقف إحراز التقدم على خفض انبعاثات الكربون، وتغيير مزيج الطاقة، والحد من آثار تغير المناخ، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ. على سبيل المثال، سيحسّن مشروع الزراعة المروية الذي يراعي تغير المناخ وتبلغ تكلفته 125 مليون دولار في سري لانكا من الإنتاجية الزراعية وتنويع المحاصيل من خلال اعتماد ممارسات مراعية لتغير المناخ وتحسين إدارة الموارد المائية. ويهدف مشروع التحول المتكامل للري والزراعة في ولاية أندرا براديش بالهند البالغ تكلفته 246 مليون دولار إلى تعزيز إنتاجية المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وربحيتهم وقدرتهم على مجابهة التغيرات المناخية. أما مشروع بنغلاديش للغابات وسُبل كسب الرزق

الشكل 6: جنوب آسيا

إقراض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات في السنة المالية 2019

الحصة من المجموع البالغ: 8.9 مليار دولار

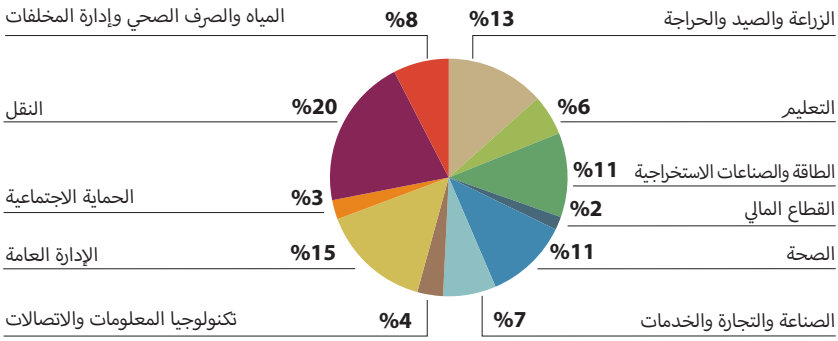

المستدامة البالغ تكلفته 175 مليون دولار فسيحسّن إدارة الغابات وزيادة المنافع للمجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات، مع التركيز على النساء والمراهقات.

تعزيز التكامل الإقليمي

لا تزال منطقة جنوب آسيا من أقل المناطق في العالم من حيث التكامل الاقتصادي. ومن ثم، فإننا نساند الربط من خلال التجارة عبر الحدود والنقل والطاقة، والأمن المائي على المدى الطويل والاستدامة البيئية في المنطقة. يهدف مشروع ممر خيبر الاقتصادي البالغ تكلفته 460 مليون دولار إلى زيادة النشاط الاقتصادي بين باكستان وأفغانستان من خلال تحسين الربط الإقليمي وتعزيز تنمية القطاع الخاص على طول هذا الممر الرئيسي. *ويتناول تقرير من الصادرات إلى الوظائف: تعزيز المكاسب من التجارة في جنوب آسيا* بالتحليل كيف يمكن لسياسات سوق العمل أن تساعد مختلف الجماعات من العمال على اكتساب المهارات الصحيحة وضمان توزيع المكاسب الناشئة عن زيادة الصادرات فيما بين مجتمعات المنطقة. ويعرض تقريرنا الصادر بعنوان *نصف الكوب الممتلئ: وعد التجارة الإقليمية في جنوب آسيا* كيفية إزالة الحواجز الرئيسية أمام التكامل التجاري، ويعرض توصيات بشأن سياسات محددة وعملية يمكن أن تساعد على تحقيق تقدم قابل للقياس في مجالات رئيسية من التجارة والتكامل، مما يفيد جميع بلدان المنطقة.

تحت الضوء

تحويل نيبال إلى وجهة جاذبة للاستثمار

قبل أربع سنوات، كانت نيبال تعاني من زلزال مدمر أودى بحياة الآلاف من سكانها. اليوم، يبدو مستقبلها أكثر إشراقا. فمعدل الفقر المدقع يتراجع باطراد، ومعدل النمو ظل قويا نسبيا خلال العامين الماضيين. ولأول مرة منذ عقود، تمتلك نيبال أيضًا حكومة أغلبية مستقرة لتنفيذ رؤية إنمائية طويلة الأجل. وتهدف القوانين الجديدة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين مناخ الأعمال، وحماية الملكية الفكرية.

ساعد هذا المزيج من العوامل في جذب أكثر من 700 مستثمر أجنبي من أكثر من 300 شركة تمثل 40 بلدا في قمة الاستثمار في نيبال، التي نظمتها الحكومة في شهر مارس/آذار 2019. وعندما اختتمت القمة، تم توقيع حوالي 15 صفقة لتنمية موارد الكهرباء من الطاقة المائية والشمسية، وبدء خدمات شبكة الجيل الخامس، وبناء منتجع راقٍ ومستودعات لتخزين الحبوب، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص. كما تم استلام طلبات من مستثمرين بشأن 11 مشروعًا آخر استجابةً للمشروعات السبعة والسبعين التي عرضتها الحكومة.

وقد استضافت مجموعة البنك الدولي حملة ترويجية قبل القمة في ماليزيا وسنغافورة للمساعدة في زيادة الاهتمام فيما بين المستثمرين في هذين البلدين. وتؤكد المساندة المالية والفنية التي قدمتها مجموعة البنك الدولي لمؤتمر القمة مجددا على مشاركة نيبال منذ أكثر 50 عامًا وتؤكد التزامنا بالهدف الطموح لهذا البلد والمتمثل في أن يصبح بلدا متوسط الدخل بحلول عام 2030.

الجدول 13: جنوب آسيا
لمحة سريعة عن المنطقة

المؤشر	2000	2010	البيانات الحالية [أ]	الاتجاهات
إجمالي عدد السكان (بالملايين)	1,391	1,639	1,814	
النمو السكاني (% سنوياً)	1.9	1.4	1.2	
نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي (طريقة أطلس، بالأسعار الجارية للدولار)	444	1,153	1,925	
معدل نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	2.1	6.2	5.5	
عدد من يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم (بالملايين)	555[ب]	401	274	
العمر المتوقع عند الميلاد للإناث (بالسنوات)	64	68	71	
العمر المتوقع عند الميلاد للذكور (بالسنوات)	62	66	67	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشابات (% من الفئة العمرية 15 - 24 عاماً)	63	77	86	
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب (% من الفئة العمرية 15-24 عاماً)	80	87	90	
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (ميغاطن)	1,181	1,969	2,516	
متابعة أهداف التنمية المستدامة				
الهدف الفرعي 1-1 القضاء على الفقر المدقع (% السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار للفرد في اليوم، وفقاً لتعادل القوى الشرائية لعام 2011)	38.6[ب]	24.6	16.1	
الهدف الفرعي 2-2 انتشار التقزم، الطول بالنسبة للعمر (% من الأطفال دون سن الخامسة)[ج]	51	42	35	
الهدف الفرعي 1-3 نسبة الوفيات النفاسية (تقدير نموذجي، لكل 100 ألف مولود حي)	388	228	182	
الهدف الفرعي 2-3 معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	94	63	45	
الهدف الفرعي 1-4 معدل إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (% من الفئة العمرية المعنية)	70	88	95	
الهدف 5 نسبة مشاركة النساء إلى الرجال في القوى العاملة (تقدير نموذجي استنادا إلى منظمة العمل الدولية، %)	36	34	34	
الهدف الفرعي 5-5 نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية (% من الإجمالي)	8	20	18	
الهدف الفرعي 1-6 الحصول على الأقل على إمدادات مياه الشرب الأساسية (% من السكان)	82	86	88	
الهدف الفرعي 2-6 توافر مرافق الصرف الصحي الأساسية على الأقل (% من السكان)	24	39	46	
الهدف الفرعي 1-7 الحصول على الكهرباء (% من السكان)	57	75	86	
الهدف الفرعي 2-7 استهلاك الطاقة المتجددة (% من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة)	53	42	38	
الهدف الفرعي 8-17 الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت (% من السكان)	1>	7	30	

أ. أحدث البيانات الحالية المتاحة بين عامي 2013 و 2018؛ يرجى زيارة الموقع: data.worldbank.org للاطلاع على البيانات المستجدة.
ب. بيانات خاصة بعام 2002. بالنسبة لتقديرات الفقر، ارجع إلى المجموعات الإقليمية على الموقع: iresearch.worldbank.org/PovcalNet/data.aspx.
ج. فيما يتعلق بانتشار التقزم، تمت تغطية جميع مستويات الدخل.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/sar** و **data.worldbank.org/country**.

تقديم حلول إنمائية مستدامة للبلدان المتعاملة معنا

يبلغ معدل الفقر العالمي حاليا أدنى مستوى له على الإطلاق — وهو دليل على نجاح جهود التنمية التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. لكن التقدُّم يسير بوتيرة بطيئة، إذ إن نسبة الفقر لا تزال مرتفعة أو حتى تتزايد في بعض الأماكن، لاسيما في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وتشكل التحديات العالمية كذلك خطرا داهما على هذه المكاسب المبهرة: تشديد آفاق الاقتصاد الكلي، والضغوط المالية على الحكومات، والكوارث الطبيعية، وتباطؤ نمو الدخل للفئات الأشد فقراً، ومستويات النزوح القياسية، واستمرار أوضاع الصراع والهشاشة. وتزداد هذه التحديات صعوبةً بسبب تباطؤ النمو العالمي ومخاطر التراجع، ومن بينها الحواجز التجارية وتجدُّد الضغوط المالية وبطء نمو الاقتصادات الكبرى.

ولحماية المكاسب التي حققتها البلدان بشق الأنفس وتسريع وتيرة التقدُّم المحرز، يعمل البنك الدولي عن كثب مع الشركاء لمساندة النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتشجيع ضخ استثمارات أكثر وأفضل في البشر، وبناء القدرة على الصمود في مواجهة التحديات. وإننا نقوم بذلك من خلال خدمة جميع البلدان المتعاملة معنا، وإيجاد الأسواق، وتعبئة تمويل التنمية، ولعب دور قيادي في معالجة القضايا العالمية. وتُحدَد هذه الركائز في الإطار الإستراتيجي الشامل لمجموعة البنك ورؤيتها المعنونة "التطلع إلى المستقبل" التي تحدد مسار مساندة خطة التنمية 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تنبع القوة التي ننفرد بها في مجال التنمية من خبراتنا العالمية، ومعارفنا الواسعة في طائفة عريضة من القطاعات، وقدرتنا على تجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وإننا نتبنى رؤية متعددة القطاعات، وهو ما يساعد في تعظيم الأثر وتقديم حلول أكثر شمولية سواء في ضمان توفير وسائل نقل آمنة وموثوق بها للنساء والفتيات، وإنشاء بنية تحتية مرنة وقادرة على الصمود أمام الآثار المناخية والتكيف معها، أو تحسين أنظمة الرعاية الصحية في المناطق المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. ومن خلال العمل في مختلف المناطق والقطاعات، نساعد البلدان على التوصل إلى حلول مستدامة لتحدياتها الإنمائية في عالم يزداد تعقيداً وترابطاً.

تعزيز شفافية الديون

يشكل تمويل الديون عاملا بالغ الأهمية لتحقيق التنمية، وعند استخدامه بحكمة، يمكن أن يساعد البلدان على تمويل الاستثمارات وتحقيق نمو مستدام وشامل. لكن مع عودة ظهور المديونية كخطر في مختلف بلدان الاقتصادات الصاعدة والنامية، تبرز الحاجة إلى الإدارة الحصيفة للدين العام من خلال وجود مؤسسات وإجراءات وقدرات فاعلة.

يهدف عملنا في مجال إدارة الدين العام إلى تحسين ثلاثة جوانب رئيسية. فمن خلال تعزيز شفافية الديون، سيكون بمقدور الجهات السيادية المقترضة اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن الاقتراض، فيما سيكون بمقدور الدائنين ومؤسسات التصنيف تقييم الجدارة الائتمانية السيادية وتسعير أدوات الدين على النحو السليم. ومن خلال الإدارة الفاعلة للديون ومخاطر المالية العامة، تستطيع البلدان الحد من أوجه الضعف المالية، والإسهام في استقرار الاقتصاد الكلي، والحفاظ على استمرارية القدرة على تحمُّل أعباء الديون، وحماية سمعتها فيما بين المستثمرين. وبتحسين رصد وإدارة مخاطر المالية العامة الناجمة عن الالتزامات الطارئة، تستطيع البلدان ضمان عدم وصول ديونها إلى مستويات لا يمكن الاستمرار في تحمُّلها.

في عام 2018، أعلن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي عن تدشين برنامج عمل تعاوني جديد، هو إطار النهج متعدد الجوانب للبنك والصندوق من أجل معالجة أوجه الضعف الناشئة المتعلقة بالديون. ويجري القيام بهذا العمل في سياق جدول أعمال التنمية العالمية - بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة – وهو يدعم تحسين رصد أوجه الضعف المتعلقة بالديون، والإصلاحات الهيكلية اللازمة للمساعدة في الحد منها، وزيادة شفافية الديون، وتوسيع بناء القدرات المتعلقة بإدارة الديون. وأرست المذكرات الأخيرة التي قدمها البنك والصندوق لقمة مجموعة العشرين العناصر الأساسية لهذا الجهد وغيره من جوانب التمويل المستدام.

بالعمل مع صندوق النقد الدولي، قمنا أيضا بتطبيق الإطار المنقح لاستمرارية القدرة على تحمُّل أعباء الديون بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل. ويتيح الإطار للدائنين إمكانية وضع شروط تمويلية خاصة تحسُّباً لمخاطر مستقبلية، ويساعد البلدان على الموازنة بين احتياجاتها من الأموال وقدرتها على سداد ديونها. وتسترشد البلدان بهذا الإطار في دعم أهداف التنمية المستدامة عندما تكون قدرتها على خدمة الديون محدودة.

ويقدِّم صندوق إدارة الديون، وهو الأبرز لدى مجموعة البنك، مساندة استشارية وتدريبا وأدوات تحليلية وخدمات التعلُّم من النظراء لتدعيم قدرة البلدان على إدارة الديون. وقد ساند الصندوق، منذ إنشائه في عام 2008، أنشطة بناء القدرات وإجراء الإصلاحات في أكثر من 75 بلدا ونفَّذ ما يزيد على 290 بعثة للمساعدة الفنية. وفي عام 2019، دشن البنك المرحلة الثالثة من الصندوق لتوسيع نطاق المساندة التي يقدمها بشأن إدارة الديون وشفافيتها.

تشجيع تبني رؤية للتجارة العالمية تصب في مصلحة الجميع

تُعد التجارة قاطرة مهمة للنمو الذي يؤدي إلى توفير الوظائف، والحد من الفقر، وزيادة الفرص الاقتصادية المتاحة. ومنذ عام 1990، ساعد النمو الذي يدعمه الانفتاح التجاري أكثر من مليار شخص على الإفلات من براثن الفقر. ويمكن أن تؤدي التجارة أيضا إلى تحسين إدماج النساء في النشاط الاقتصادي. ويوظِّف المُصدِّرون في البلدان النامية عدداً أكبر من النساء مقارنةً بغيرهم، إذ تشكِّل النساء ما يصل إلى 90% من الأيدي العاملة في مناطق تجهيز الصادرات.

ولضمان قدرة كل فرد في المجتمع على جني منافع التجارة، تشجِّع مجموعة البنك إجراء طائفة واسعة من الإصلاحات والاستثمارات تشمل زيادة قدرة الاقتصادات على مواجهة الأزمات مع إنشاء شبكات أمان قوية، وخدمات التعليم التي تُعِد الطلاب لوظائف المستقبل؛ فضلاً عن منافع إعادة التدريب، والمساعدة في البحث عن الوظائف، واستحقاقات بدل الانتقال التي تساعد العاملين على الانتقال إلى وظائف جديدة.

وتمثل سلاسل القيمة العالمية جزءاً لا يتجزأ من التجارة المفتوحة، وأحد العناصر الرئيسية التي تسهم في خلق الوظائف، كما أنها تساعد الاقتصادات الأقل تنوعا والأصغر حجما على إيجاد مكان لها في الاقتصاد العالمي. وقد استطاع العديد من البلدان زيادة معدلات النمو بها بشكل كبير من خلال هذا النهج،

مساعدة البلدان على جمع البيانات عن اتجاهات الفقر

رغم التقدُّم الهائل الذي تحقق عالمياً على صعيد الحد من الفقر المدقع، فإن معدلاته لا تزال مرتفعة بشكل مزمن في البلدان منخفضة الدخل وتلك المتأثرة بالصراعات والاضطرابات السياسية. وقد استمر تزايد إجمالي عدد الفقراء في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء التي زاد عدد الفقراء المدقعين بها في عام 2015 عن عددهم في بقية مناطق العالم مجتمعة. وتذهب جميع السيناريوهات باستثناء أكثرها تفاؤلاً، إلى أن معدل الفقر في هذه المنطقة سيظل أعلى من 9% بحلول عام 2030.

إن التصدي لهذا التحدي يبدأ بجمع بيانات أكثر وأفضل. وفي عام 2015، تعهد البنك بمساعدة بلدان العالم الأشد فقرا بإجراء مسوح استقصائية للأسر المعيشية كل ثلاث سنوات، وهي زيادة في معدل التواتر تُعد بالغة الأهمية لفهم التقدُّم المحرز في مكافحة الفقر. وبمساندة منا، أجرى 41 بلدا في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء مسوحا استقصائية للأسر المعيشية في الفترة بين عامي 2015 و2018، مقابل عدد لم يتجاوز 18 بلدا بين عامي 2012 و2015. وفي الفترة بين عامي 2018 و2020، سيقوم نحو 34 بلدا — ما يمثل 76% من سكان المنطقة — بإجراء مسوح استقصائية. وإننا سنحافظ على هذا الزخم في أفريقيا وغيرها.

ومن بينها بنغلاديش وكوستاريكا وليسوتو وفييتنام، ومؤخراً إثيوبيا. وستشكل سلاسل القيمة محور تركيز مطبوعة *تقرير عن التنمية في العالم 2020*.

الاستفادة من التحوُّل الاقتصادي لخلق وظائف أكثر وأفضل وشاملة لجميع الفئات

يمتلك النمو الاقتصادي القدرة على تغيير المجتمعات وزيادة مستويات الدخل ومساعدة المواطنين على الازدهار، لكن النمو وحده لا يكفي. وحتى يتسنى الحد من الفقر وضمان تحقيق الرخاء المشترك، يجب أن يؤدي النمو إلى خلق وظائف أكثر وأفضل للجميع. ومن شأن تحسين سبل الحصول على الخدمات المالية، وتدعيم التدريب على اكتساب المهارات، ومساندة تقوية القطاع الخاص، وإنشاء بنية تحتية مستدامة لربط الناس بفرص العمل التي يمكنها المساعدة في إنهاء الفقر المدقع في أشد البلدان فقراً.

وخلال السنوات العشر القادمة، سيبحث قرابة 600 مليون شخص عن وظائف، معظمهم في بلدان العالم الأشد فقرا. وستحتاج منطقة جنوب آسيا وحدها إلى خلق أكثر من 13 مليون وظيفة سنوياً لمسايرة النمو السكاني. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، على الرغم من أن عدد سكانها أصغر، فإن هذا التحدي سيكون أشد بكثير إذ سيتعيَّن توفير 15 مليون وظيفة جديدة سنوياً. ونظراً لأن أعمار 60% من السكان تقل عن 24 عاماً، فستحتاج منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى خلق 10 ملايين وظيفة سنوياً. وتواجه معظم البلدان النامية ثلاثة تحديات، وهي: خلق المزيد من الوظائف في القطاع الرسمي، وزيادة جودة الوظائف بالقطاع غير الرسمي، وربط الفئات الأولى بالرعاية بالوظائف أو بوظائف أفضل.

ويساعد البنك البلدان النامية على تصميم وتنفيذ إستراتيجيات متكاملة ومتعددة القطاعات لخلق الوظائف. أولاً، تساعد الدراسات التشخيصية بشأن الوظائف البلدان المتعاملة مع البنك على تحديد التحديات الرئيسية المتعلقة بالوظائف على المستوى الكلي ومستوى الشركات والأسر المعيشية. وتشكِّل هذه الدراسات جزءاً لا يتجزأ من الدراسات التشخيصية المنهجية للبلدان وأُطر الشراكات الإستراتيجية الخاصة بنا. وثانياً، نساعد على تعبئة المعارف العالمية لتحديد حلول للتحديات المشتركة المتعلقة بالوظائف. وثالثاً، نساعد البلدان التي تنفِّذ إستراتيجيات لخلق الوظائف، وذلك من خلال عمليات الإقراض والاستثمار وإصلاحات السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، نصمم أدوات للرصد والتقييم من أجل توحيد كيفية قياس النواتج المتعلقة بالوظائف في المشروعات.

وكانت المؤسسة الدولية للتنمية في طليعة الجهات المسانِدة للجهود التي تبذلها البلدان لخلق الوظائف، حيث تم تحديد الوظائف والتحوُّل الاقتصادي باعتبارهما من محاور التركيز الخاصة في إطار دورتنا الحالية لتجديد موارد المؤسسة التي تمتد لثلاث سنوات والمعروفة باسم العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة. وإننا نقوم بتمويل المشروعات المبتكرة، واستخدام الأدوات المالية والتحليلات المحسَّنة، وتطبيق أدوات جديدة لتقييم الأثر الواقع على الوظائف وقياسه. وحتى يونيو/حزيران 2019، كانت محفظة مشروعات البنك تضم 579 مشروعا قيد التنفيذ تتعلق بخلق فرص العمل، بما يمثل استثمارات بقيمة تبلغ نحو 78 مليار دولار.

في الأردن، يوفر برنامج مرتبط بالنتائج نهجاً شاملاً للتصدي لآثار تدفق اللاجئين السوريين بما يساعد المجتمعات المحلية المضيفة واللاجئين على حد سواء. ويسعى البرنامج إلى اجتذاب استثمارات جديدة وتسهيل النفاذ إلى سوق الاتحاد الأوروبي مع تطبيق قواعد منشأ مبسَّطة، مما يساعد على خلق فرص عمل للأردنيين واللاجئين السوريين إلى جانب دعم الاقتصاد السوري بعد انتهاء الصراع. وقد أصدر هذا المشروع حوالي 43 ألف تصريح عمل للاجئين، مع استهداف إصدار 130 ألف تصريح بحلول ديسمبر/كانون الأول 2019.

بناء مؤسسات فاعلة وخاضعة للمساءلة تخدم جميع المواطنين

تُظهر استقصاءات الآراء القُطرية التي يجريها البنك باستمرار أن قضايا الفساد والحوكمة تُعد من بين أهم الشواغل في البلدان المتعاملة معنا. وإننا نساعدها على التصدي للفساد من أجل تحسين جودة المؤسسات وقدراتها وتدعيم العقد الاجتماعي. وفي إندونيسيا، قمنا بتنفيذ ثلاث مراحل من استعراض الإنفاق العام. وأدى ذلك إلى زيادة مخصصات الموازنة للبرامج المُشجِّعة للنمو والمراعية لمصالح الفقراء، فضلاً عن تصميم البرامج وتنفيذها بفاعلية أكبر في قطاعات متنوعة، مثل الحماية الاجتماعية والتعليم والصحة والمياه.

وفي ليبريا، ساندنا تحسين الأجور والأداء من خلال تدعيم إدارة كشوف الرواتب والأجور في القطاع العام. وساعد المشروع على تحسين شفافية ووضوح الرواتب وقضايا الموارد البشرية، مثل المسارات الوظيفية والدرجات والتعيين والترقية. كما ساعد المشروع على تحسين إدارة فاتورة الأجور.

يشكِّل نقص الإيرادات تحديات تقوِّض قدرة البلدان الأفقر والهشة على تمويل أولويات التنمية وضمان استقرار الاقتصاد الكلي. وبالإضافة إلى تقديم تقييمات تشخيصية، يعمل البنك مع الحكومات على تعبئة موارد إضافية من خلال إصلاحات السياسات لتوسيع القواعد الضريبية، فضلاً عن تحسين مستوى الامتثال والإنفاذ والتحصيل من خلال التكنولوجيا.

ضمان قدرة الأسواق على تحفيز نمو القطاع الخاص

تساعد مجموعة البنك البلدان على تعبئة المزيد من الموارد من أجل التنمية، مع التركيز على تعميق مشاركة مستثمري القطاع الخاص. ويجمع نهجنا بين المساعدة الأولية في تنفيذ إصلاحات تعزز قدرة الأسواق، والمساندة المالية والفنية اللاحقة للمشروعات. ومن خلال خدماتنا الإقراضية والاستشارية، نساعد في خفض مخاطر القطاع العام والحواجز الماثلة أمام دخول القطاع الخاص. ويتم التركيز على أمور من بينها مساندة الإدارة السليمة لسياسات المالية العامة والاقتصاد الكلي، وتشجيع إصلاحات الاقتصاد الجزئي، وتحسين سهولة ممارسة الأعمال في أي بلد.

وتمثل الدراسات التشخيصية للقطاع الخاص على مستوى البلدان أداة جديدة لمجموعة البنك تهدف إلى تقييم ما يواجه استثمار القطاع الخاص من معوِّقات على مستوى الاقتصاد وفي كل قطاع من القطاعات ببلد ما، وتحديد توصيات بشأن السياسات لمعالجة هذه المعوِّقات. ونقوم حالياً بإجراء دراسات تشخيصية في أكثر من 25 بلدا. وفي نيبال على سبيل المثال، تقوم عملية لسياسات التنمية بتناول التوصيات الشاملة التي طرحتها الدراسة التشخيصية. وقد قام البلد بإنشاء وحدة لتطوير اللوائح التنظيمية داخل مكتب رئيس الوزراء، وتقدِّم مجموعة البنك المشورة بشأن وضع خطة رئيسية للنقل. وسنساعد أيضا في زيادة سبل الحصول على الخدمات المالية، وتحسين المهارات، ومساعدة قطاعات الطاقة والسياحة والصناعات الزراعية.

يركِّز برنامج أسواق رأس المال المشترك، وهو نهج لمجموعة البنك، على ثمانية بلدان ومنطقة فرعية واحدة لتطوير الأسواق من خلال الدراسات التشخيصية المشتركة والمبادرات القطاعية التي تعززها معاملات إيضاحية تحولية. ويهدف هذا البرنامج إلى تدعيم الجهود الحكومية الرامية إلى اجتذاب استثمارات من القطاع الخاص من أجل التنمية ومساندة تحقيق التعهد الذي قطعناه في اجتماع مجموعة العشرين بشأن أسواق رأس المال المحلية وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات والأزمات المالية. ويستعين البرنامج بخبراء من مختلف وحدات مجموعة البنك ومختلف البلدان المتعاملة معها من أجل إيجاد الأسواق، وإطلاق العنان لتضافر الجهود، وتشجيع تحقيق آثار منهجية.

ويُعد تحقيق الاستقرار المالي والحفاظ عليه أحد محركات النمو الرئيسية. وقد عزز برنامج تقييم القطاع المالي، وهو عبارة عن مبادرة مشتركة مع صندوق النقد الدولي، الحوار بشأن السياسات وإجراء إصلاحات للقطاع المالي على مدى 20 عاماً. وتم إنجاز ثمانية تقييمات، مع وجود 10 تقييمات أخرى قيد التنفيذ أو بدأ إجراؤها هذا العام. ويتطوَّر البرنامج ليغطي موضوعات مثل التكنولوجيا المالية وأمن الفضاء الإلكتروني (cybersecurity) والمخاطر المناخية بما يعكس مرونته والتغيُّرات على صعيد السياسات المالية.

تقديم التمويل والحلول لقطاع البنية التحتية

تمثل مساعدة البلدان على تلبية الاحتياجات من الخدمات الأساسية والبنية التحتية المحددة في أهداف التنمية المستدامة - وفي الوقت نفسه تلبية التطلعات المتزايدة لمليارات البشر حول العالم — تحدياً مضنياً. وإننا نعتمد نهجا متكاملا لتحسين مرافق البنية التحتية وتمويلها في البلدان النامية، والتركيز على توفيرها على نطاق أوسع، ورفع جودة الخدمات، وزيادة تيسير تكلفتها، واستدامتها.

يستند هذا العمل إلى التزام مجموعة البنك بتعبئة التمويل والابتكارات والخبرات من جميع المصادر لتوفير البنية التحتية. والهدف من ذلك هو الحفاظ على الموارد العامة المحدودة وتوجيهها حيثما لا يشكِّل تمويل القطاع الخاص أفضل خيار أو لا يكون متاحاً. ويعني ذلك أيضا تكثيف التعاون فيما بين البنك الدولي، ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. وعلى مستوى المشروعات، يحدد موظفو مجموعة البنك ما إذا كان يوجد حل مستدام وميسور التكلفة قائم على القطاع الخاص للتغلُّب على التحدي المتعلق بالبنية التحتية. وإذا لم يوجد، فإننا ننظر في كيفية تحقيق هذه النتيجة من خلال إصلاح السياسات والتصدي للمخاطر — ويشمل ذلك حلول خفض المخاطر التي تتوفر من خلال نافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. ويرتكز عملنا في المشروعات على رؤية مشتركة مع البلدان المتعاملة معنا بشأن التحوُّل القطاعي لتحسين الجدوى المالية ومستوى تقديم الخدمات.

على المستوى القُطري، وضعت مجموعة البنك نهجاً موحداً لتقييم مدى قدرة أي بلد على تعبئة التمويل والخبرات من القطاع الخاص لتنفيذ الاستثمارات ذات الأولوية في قطاع البنية التحتية ورفع مستوى الأداء. ويوفر هذا النهج، المُسمَّى ببرنامج تقييم قطاع البنية التحتية، حزمة منسَّقة من إصلاحات السياسات والخدمات الاستشارية والاستثمارات لإيجاد المزيج المناسب من الحلول المعتمدة على القطاعين العام والخاص.

يساند العديد من الشراكات وآليات التمويل هذا العمل. ويقدِّم الصندوق العالمي للبنية التحتية المساندة في إعداد المشروعات وعمليات الهيكلة فضلاً عن تقديم الخدمات الاستشارية إلى المتعاملين معه في البلدان النامية. وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، من المتوقع أن تقوم محفظته التي تضم 70 مشروعا بتعبئة استثمارات إجمالية بقيمة تزيد على 66 مليار دولار. وفي عام 2019، احتفل برنامج التسهيلات الاستشارية للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البنية التحتية بمرور 20 عاماً من

العمل على دعم تقوية مناخ الاستثمار في البلدان النامية. وتعمل شراكة الاستثمار في البنية التحتية الجيدة، التي أنشأها البنك الدولي والحكومة اليابانية، على الارتقاء بتصميم المشروعات مع التركيز على الكفاءة والاستدامة والصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية.

زيادة توفير الكهرباء والتوسُّع في استخدام الطاقة النظيفة

البنك هو أحد أكبر مقدِّمي التمويل لمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة في البلدان النامية. وإننا نساعد أيضا البلدان على التحوُّل إلى استخدام الطاقة النظيفة من خلال تقديم التمويل، وتدابير الحد من المخاطر، والضمانات، فضلاً عن المشورة الفنية والمتعلقة بالسياسات.

وعلى الصعيد العالمي، لا يحصل 840 مليون شخص على الكهرباء، يعيش أكثر من 570 مليونا منهم في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء. وفي الفترة بين السنتين الماليتين 2014 و2018، ساعد البنك على توفير وصلات كهرباء جديدة لأكثر من 52 مليون شخص وقام بتوسيع نطاق المساندة بشكل كبير لتشمل إتاحة الحصول على الطاقة. وخلال العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، سنساهم بأكثر من مليار دولار في الحلول المرتبطة بالشبكة وغير المرتبطة بها لتوفير الكهرباء في البلدان التي بها أعلى معدلات العجز، ومن بينها الكاميرون وإثيوبيا وكينيا وليسوتو ومدغشقر وموزامبيق وزامبيا. وندير أيضا محفظة مشروعات للطهي والتدفئة النظيفين بقيمة تتجاوز 350 مليون دولار؛ وقد أفادت برامجنا حوالي 20 مليون شخص في 37 بلدا.

في عام 2018، أعلن البنك عن برنامج بمبلغ مليار دولار لتسريع وتيرة الاستثمارات في تقنية التخزين بالبطاريات لأنظمة الطاقة في البلدان النامية، وذلك بهدف اجتذاب 4 مليارات أخرى في صورة تمويل من القطاعين العام والخاص. وفي جنوب أفريقيا، نعمل حاليا على تطوير سعة تخزين للبطاريات تبلغ 1440 ميغاوات/ساعة ليتسنى دمج قدرات الطاقة المتجددة المتغيِّرة في الوقت الحالي ومستقبلاً. وفي الهند، سيساعد مشروع الابتكار في تكنولوجيات الطاقة الشمسية والتكنولوجيات الهجينة على تدعيم القدرات المؤسسية لتسهيل التوسُّع في تكنولوجيات الطاقة المتجددة المبتكرة، ومن بينها حلول التخزين بالبطاريات.

وإلى جانب مساندتنا لتهيئة بيئة مواتية للسياسات وإجراء إصلاحات قطاعية، يهدف تمويلنا لقطاع الطاقة إلى تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص وتعبئة استثمارات خاصة. وفي أرمينيا على سبيل المثال، ساندنا أول مشروع للطاقة الشمسية بأسلوب المناقصة التنافسية في البلاد والذي تمكَّن من الحصول على تعريفة تنافسية. وفي الكاميرون، استفاد مشروع ناشتيغال للطاقة الكهرومائية من ضمانات البنك وسيُمكِّن البلاد من زيادة قدرة التوليد المركَّبة بنسبة 30%.

وفي مايو/أيار 2019، دشنا برنامجا للتعدين المراعي للاعتبارات المناخية، وهو مخصص لتحسين استدامة التعدين للمعادن والفلزات الضرورية للتحوُّل إلى الطاقة النظيفة. ويساعد هذا البرنامج بلدان الاقتصادات الصاعدة على الاستفادة من تزايد الطلب على هذه المعادن والفلزات الإستراتيجية.

ربط الناس بالخدمات والفرص

يلعب قطاع النقل دوراً بالغ الأهمية في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وإنهاء الفقر المدقع. وتربط حلول النقل مليارات البشر بأماكن العمل ومرافق تقديم خدمات التعليم والرعاية الصحية، وتساعد في جعل المدن والبلدان أكثر شمولا وقدرة على المنافسة، وتعزز التجارة والنمو العالميين. وفي المناطق الريفية بالمغرب، أدى تحسين طرق الوصول إلى زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس بواقع ثلاثة أمثال. وفي تايلند، يمكن أن يؤدي تقليص وفيات حوادث السير بنسبة 50% إلى زيادة إجمالي الناتج المحلي للبلاد بنسبة 22% على مدى عشرين عاماً.

ولكي يكون النقل مستداماً، يتعيَّن أن يحقق أربعة أهداف أساسية. يجب أن يكون في متناول الجميع بما في ذلك الفقراء والنساء والفئات السكانية الأولى بالرعاية؛ وألا يكون مضراً بالبيئة، فوسائل النقل تنتج 23% من انبعاثات غازات الدفيئة المتصلة بالطاقة؛ وأن يتسم بالأمان، فحوادث الطرق تحصد أرواح 1.3 مليون شخص سنوياً؛ كما يجب أن يتسم بالكفاءة، فالازدحام المروري يكبِّد المدن ملايين الدولارات يومياً، وهو ما يمكن أن تساعد التكنولوجيا في تقليصه.

وفي السنة المالية 2019، أعدت مبادرة التنقل المستدام للجميع بقيادة البنك الدولي خارطة طريق عالمية للعمل باتجاه تحقيق استدامة القدرة على التنقل، وهي أول رؤية على الإطلاق تغطي

الأهداف الأربعة لتدابير السياسات التي يمكن أن تساعد البلدان على التصدي لتحديات النقل بصورة شاملة. وأصدرنا أيضا تقريراً رائداً يرسي مبادئ برامج النقل باستخدام المركبات الكهربائية حول العالم. وبالإضافة إلى ذلك، عملنا على تشجيع إقامة شراكات بين المؤسسات الأكاديمية في أفريقيا ونظيراتها في بلدان الاقتصادات المتقدمة لتعزيز بناء قدرات العاملين في قطاع النقل. وانصب التركيز أيضا في السنة المالية 2019 على تعزيز إمكانية الربط والاتصال والقدرة على مواجهة آثار تغيُّر المناخ في الدول الجزرية الصغيرة، وهو إحدى الأولويات الحيوية للتنمية، حيث وافق البنك على 8 مشروعات بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 240 مليون دولار في منطقتي أفريقيا والمحيط الهادئ.

إدارة الموارد الطبيعية في مرحلة حرجة

تتعرَّض الموارد الطبيعية في العالم لضغوط شديدة في ظل تلوث المحيطات، والهواء غير الصحي، وتدهور الأراضي الطبيعية، وتناقص المخزونات السمكية. ونحن نساعد البلدان على تقييم رأسمالها الطبيعي حتى تتمكن من تحديد خيارات السياسات والاستثمار التي تساند تحقيق التنمية المستدامة. ويساعد برنامج الاقتصاد الأزرق الخاص بنا والصندوق الاستئماني الجديد للحفاظ على المحيطات على التصدي للتهديد الذي يشكِّله التلوث البحري، مما يدعم تحسين إدارة مصائد الأسماك ومزارع الأحياء المائية وتنمية المناطق الساحلية بشكل أكثر استدامة. وتعمل مبادرة جديدة أخرى، وهي البرنامج العالمي المعني بالاستدامة، مع 18 بلدا على تقييم وقياس المساهمة الاقتصادية للأصول الطبيعية، مثل الغابات والأراضي والمياه.

يمثل التصدي لتلوث الهواء أولوية أيضا: ففي عام 2016، كبَّد الاقتصاد العالمي 5.7 تريليون دولار، أي 4.8% من إجمالي الناتج المحلي العالمي. ونحن نقدِّم المساعدة إلى البلدان الأشد تضرراً، ومن بينها جمهورية مصر العربية والهند ونيجيريا. وفي مقاطعة هيبي الصينية، نساند الجهود الرامية إلى الحد من الانبعاثات الناتجة عن الصناعة، والزراعة، والمصادر المتنقلة، وتلوث المناطق والغبار، وتوليد الطاقة. وفي الفترة من 2013 إلى 2017، انخفضت نسب تركيز التلوث بالجسيمات بواقع 36% في المتوسط في أسوأ ثلاث مناطق صينية من حيث جودة الهواء، وهو ما يُعزى في جانب منه إلى الإجراءات التدخلية التي ساندها البنك.

ونقدِّم نُهجا مبتكرة للحفاظ على الغابات ويشمل ذلك مدفوعات للحد من الانبعاثات الكربونية الناجمة عن إزالة الغابات. ووقَّعت جمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق، على سبيل المثال، على اتفاقيات تاريخية لمدفوعات خفض الانبعاثات مع البنك في عام 2018، مما أتاح مدفوعات مرتبطة بالنتائج ومكافأة المجتمعات المحلية التي تعمل على حماية الغابات.

إحداث تحوُّل في منظومات الغذاء لصالح المزارعين والمستهلكين والكوكب عموماً

يعيش حوالي 79% من الفقراء المدقعين في المناطق الريفية، مع وجود نحو 500 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة ضمن الفئات الأشد فقراً في العالم. ولا يتناول واحد من بين كل ثلاثة أشخاص ما يكفي من الطعام أو يتناول طعاما غير صحي، وهو ما يسهم في انعدام الأمن الغذائي والإصابة بفقر الدم والسمنة والأمراض غير السارية. وتُعد منظومات الغذاء مسؤولة حالياً عن إنتاج نحو ربع انبعاثات غازات الدفيئة، و70% من مسحوبات المياه العذبة، والعديد من أشكال التلوث.

ويعمل البنك على المساعدة في إعادة ترتيب الحوافز ومكافأة المزارعين لإنتاج غذاء مأمون وصحي وميسور التكلفة على نحو مستدام، ويشمل الشركاء معهد الموارد العالمية ومؤسسة إيت (EAT) وتحالف الغذاء واستخدام الأراضي. ونساعد البلدان أيضا على إحداث تحوُّل في منظومات الغذاء من خلال مجموعة متنوعة من الأدوات والبرامج. وتشمل هذه المجموعة إجراء دراسات تشخيصية لفهم أسباب فقدان الأغذية وهدرها، وتوفير تكنولوجيا جديدة مثل المرصد الزراعي الذي يقدِّم تحليلا لحظيا لاختلالات الطقس التي تؤثر على الزراعة، وتقديم مدخلات ومساعدة فنية لمساندة التحوُّل إلى الممارسات المراعية للظروف المناخية، وإنشاء شراكات بين القطاعين العام والخاص لتنشيط سلاسل توريد الأغذية القيِّمة وخلق فرص عمل. وفي أوروغواي على سبيل المثال، نساند جهود الحكومة الرامية إلى مساعدة المزارعين على تبني المزيد من الممارسات المراعية للظروف المناخية عن طريق استخدام التكنولوجيات الجديدة. وبحلول عام 2021، سيُدار نحو 25% من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد وفقاً لممارسات الإدارة المستدامة للأراضي، مما يدعِّم الإنتاجية والقدرة على مواجهة مخاطر تغيُّر المناخ إلى جانب خفض الانبعاثات.

إيجاد عالم ينعم فيه الجميع بالمياه

تمس المياه جميع جوانب التنمية. لكن هناك مجموعة من التحديات — الفجوات في توفير إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، والتوسُّع العمراني والنمو السكاني السريعان، والتلوث، والآثار المناخية، وأنماط النمو كثيفة الاستهلاك للمياه — تجعل انعدام الأمن المائي أحد أكبر الأخطار التي تهدد التقدُّم الاقتصادي، وتخفيف حدة الفقر، وتحقيق التنمية المستدامة.

ولإيجاد عالم ينعم فيه الجميع بالمياه، فإننا نعمل مع البلدان والشركاء على تحسين إدارة الموارد، وتسهيل تعميم الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي، وتعظيم كفاءة استخدام المياه في الزراعة. ويساعد ذلك أيضا في بناء القدرة على المواجهة من خلال أنظمة قادرة على الصمود ومجابهة الظواهر المناخية العاتية بشكل أفضل، إلى جانب معالجة الهشاشة في البلدان التي تعاني من شحة المياه.

في أنغولا، ساعدنا على إنشاء وتدعيم ست منشآت للإمداد بالمياه تخدم أكثر من 800 ألف مستهلك منزلي جديد، وساعد المشروع أيضا على إنشاء هيئة تنظيمية جديدة ومؤسسة لإدارة الموارد المائية. وفي دلتا نهر الميكونغ في فييتنام، ساندنا الاستثمارات في البنية التحتية للمياه للحد من آثار الفيضانات وتسرُّب المياه المالحة الذي تفاقم بسبب تغيُّر المناخ، وتؤدي المساعدة في حماية الموارد المائية وتحسين استخدامها إلى تعزيز رفع الإنتاجية الزراعية، مما يعود بالنفع على أُسَر 215 ألف مزارع.

ومن خلال توفير التدابير المبتكرة، والمعارف والشواهد الجديدة، والمرونة في عمليات الإقراض التي يقوم بها البنك، تساعد الشراكة العالمية للأمن المائي وخدمات الصرف الصحي، وهي صندوق استئماني متعدد المانحين تأسس في عام 2017، البلدان المتعاملة مع البنك على بناء قدراتها وتدعيم المؤسسات ومرافق البنية التحتية والطاقات الإبداعية لإمداد الأجيال الحالية والمستقبلية بما يكفيها من المياه والغذاء والطاقة. وتساند مجموعة الموارد المائية 2030، وهي عبارة عن شراكة بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، الإصلاحات التي تقوم الحكومة بتسريع وتيرتها بهدف ضمان إدارة الموارد المائية بما يحقق استدامتها من أجل تحقيق التنمية والنمو الاقتصادي في بلدانها على الأمد الطويل.

تسخير الابتكار الرقمي لزيادة القدرة على الوصول وإتاحة المزيد من الفرص

يمكن أن تساعد التكنولوجيا الرقمية على معالجة أعتى التحديات الإنمائية بربط الناس بالخدمات والفرص. لكن اتجاهات التكنولوجيا تشكِّل أيضا مخاطر تشمل إحداث اضطراب في أسواق العمل وسبل كسب العيش. ولا تتوفر لدى العديد من البلدان النامية المهارات والشركات والأُطر القانونية والتنظيمية اللازمة لتسخير إمكانات التكنولوجيا. ويساعد البنك البلدان على إنشاء الإطار الاقتصادي

للتحوُّل الرقمي، وتعيين محددات جديدة للقدرة التنافسية والنمو، وتمكين نماذج العمل الجديدة التي استحضرها التغير التكنولوجي. ونعمل أيضا مع الحكومات على تحديد المعوقات أمام تحقيق التنمية التي تقودها التكنولوجيا. ويُعد استعراض الإنفاق العام للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، على سبيل المثال، أداة تشخيصية جديدة لمساعدة الحكومات على صياغة السياسات، واعتماد الممارسات السليمة، وتحسين مستوى التنسيق. وجرى تجريب هذه الأداة في كل من شيلي وكولومبيا وأوكرانيا.

وحالياً، لا يزال هناك حوالي 4 مليارات شخص لا يمكنهم الاتصال بالإنترنت عريضة النطاق، وفي البلدان الأقل نمواً لا تتوفر هذه الإمكانية سوى لواحد من بين كل سبعة أشخاص. ويمكن أن تؤدي هذه الفجوة الرقمية إلى تفاقم التفاوتات الحالية وتخلُّف أجزاء من العالم. وللمساعدة في سد هذه الفجوة، مكَّن البنك 20 بلداً أفريقياً من الاتصال بالكابلات البحرية عريضة النطاق ويلتزم بمضاعفة معدل الاتصال بشبكات النطاق العريض في مختلف أنحاء أفريقيا بحلول عام 2021. ويمثل ذلك معلماً رئيسياً في مساندتنا لأجندة التحوُّل الرقمي الطموحة التي أطلقها الاتحاد الأفريقي في عام 2019 والتي تهدف إلى تمكين جميع الأفراد ومؤسسات الأعمال والحكومات في مختلف أنحاء القارة من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية بحلول عام 2030. وسيساعد ذلك في تحويل الفرص التي يتيحها الاقتصاد الرقمي إلى مسارات جديدة للنمو، والحراك الاقتصادي، والابتكار، وخلق الوظائف، والحصول على الخدمات بتكلفة ميسورة. وينصب التركيز أيضا على تعزيز البنية التحتية والمنصات والخدمات المالية وريادة الأعمال والمهارات الرقمية.

تساعد التكنولوجيا الرقمية أيضا في دفع عجلة النمو فيما يُسمَّى "باقتصاد الوظائف المؤقتة" حيث تتعاقد المنظمات والأفراد مع عاملين مستقلين لأداء مهام قصيرة الأجل. وتطمس أشكال العمل الجديدة هذه الخط الفاصل بين العمل بالقطاع الرسمي والعمل الموسمي، مما يشكِّل تحديات أمام نماذج الحماية الاجتماعية التي تفترض أن معظم الأشخاص يعملون وفق عقود مستقرة بين رب العمل والعامل. ويُحدِث العصر الرقمي أيضا تحوُّلاً في الطلب على المهارات. وقد أصبحت هناك أهمية متزايدة للقدرة على التكيُّف في سوق العمل، كما تعني الطبيعة المتغيِّرة للعمل أن اكتساب المهارات أمر يجب أن يستمر مدى الحياة. ولكي تستفيد المجتمعات من الإمكانات التي توفرها التكنولوجيا، فإنها بحاجة إلى إرساء عقد اجتماعي جديد يركِّز على توجيه استثمارات أكبر لحماية المعرَّضين للخطر.

ورغم الجهود المبذولة على مدى عقود لتوسيع نطاق الاقتصاد الرسمي، فإن نسبة العاملين بالقطاع غير الرسمي لا تزال تشكِّل 65% في المتوسط على مستوى العالم. وتُزيد الطبيعة المتغيِّرة للعمل من شدة الحاجة إلى التركيز على رأس المال البشري وإعادة التفكير في الحماية الاجتماعية. ولتمويل هذه الاستثمارات بالغة الأهمية، تطرح مطبوعة *تقرير عن التنمية في العالم 2019: الطبيعة المتغيِّرة للعمل* اقتراحات بشأن السبل التي تستطيع الحكومات من خلالها تعبئة المزيد من الإيرادات. وتُعد الضرائب العقارية في المدن الكبيرة، وضرائب الإنتاج على السكر أو التبغ، وضرائب الكربون من بين طرق زيادة الإيرادات الحكومية إلى جانب وضع إستراتيجيات للقضاء على التهرُّب الضريبي الذي تلجأ إليه العديد من الشركات لزيادة أرباحها.

تتيح التكنولوجيا الرقمية أيضا فرصا لتحسين سبل الحصول على الخدمات العامة وتشجيع التنمية الأكثر شمولا. وهناك حوالي مليار شخص على مستوى العالم ليس لديهم ما يُثبت هويتهم، وبالتالي يتم حرمانهم من الخدمات الحيوية والفرص. وفي عام 2019، دشنت مبادرتنا المسمَّاة "الهوية من أجل التنمية" مسابقة التحدي العالمي "مهمة المليار" للمساعدة في إيجاد طرق مبتكرة لتوفير أنظمة هوية رقمية تتسم بالأمان وحماية الخصوصية.

وفي الوقت نفسه، لا تزال التكنولوجيا المالية تؤثر على الخدمات المالية في مختلف أنحاء العالم. فخدمات الدفع عبر الهاتف المحمول تعد من بين الخدمات الرئيسية التي أحدثت تطوراً مبكراً، مع وقوع آثار واسعة النطاق فيما يخص تحقيق الشمول المالي. ويشكِّل الداخلون الجدد إلى السوق تحدياً بالنسبة للشركات القائمة التي تقوم بالرد. ويمكن أن يؤدي هذا التطوُّر إلى تعزيز المنافسة والكفاءة، لكنه يثير في الوقت نفسه مخاطر جديدة تهدد الاستقرار المالي والنزاهة المالية. وتمثل الموازنة بين أولويات السياسات المتعارضة تحديا رئيسيا أيضا. واستجابةً لدعوات البلدان إلى زيادة التعاون والتوجيه لمعالجة هذه القضايا، نشرت مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أجندة مؤتمر بالي للتكنولوجيا المالية في أكتوبر/تشرين الأول 2018. وتضم هذه الأجندة 12 اعتباراً رفيع المستوى لواضعي السياسات والمجتمع الدولي للاستفادة من الفرص التي تتيحها التكنولوجيا المالية وإدارة مخاطرها المحتملة.

ولتشجيع استخدام التكنولوجيا في زيادة كفاءة الخدمات العامة وشفافيتها وخضوعها للمساءلة، دشن البنك المبادرة العالمية للتكنولوجيا الحكومية في عام 2019. وتجمِّع هذه الشراكة أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال الحوكمة الرقمية، بما في ذلك الحكومات، وشركات التكنولوجيا، وخبراء تكنولوجيا المعلومات، وشركاء التنمية، ومنظمات المجتمع المدني. وهي تهدف إلى ضمان عدم تخلُّف البلدان النامية عن ركب الابتكار الرقمي.

إطلاق العنان للثروة الحقيقية للأمم بالاستثمار في رأس المال البشري

يساعد الاستثمار في البشر — من خلال توفير التغذية، والرعاية الصحية الجيدة، والتعليم، والحماية الاجتماعية، والوظائف، والمهارات — على تنمية رأس المال البشري الذي يُعد محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي ويلعب دوراً بالغ الأهمية في إنهاء الفقر المدقع وبناء مجتمعات أكثر شمولاً. وللنهوض بالاستثمارات في البشر كما وكيفا، يعمل مشروع رأس المال البشري التابع للبنك على حشد البلدان والشركاء من أجل عالم تنمو فيه جميع الفتيات والفتيان وهم يحصلون على تغذية جيدة وعلى استعداد لتلقي العلم، مع حصولهم على تعلُّم حقيقي داخل المدارس، ودخولهم سوق العمل كبالغين يتمتعون بالصحة والمهارة والقدرة على الإنتاج. وحتى الآن، انضم أكثر من 60 بلدا إلى المشروع. ويؤكد عملنا مع البلدان على بناء كفاءة الخدمات وجودتها، وإصلاحات السياسات، وتعبئة الموارد المحلية كي لا تقوم البلدان بزيادة الإنفاق فحسب، بل بتحسينه كذلك.

تتخذ البلدان بالفعل إجراءات ملموسة لتحسين النواتج في مجالات الحماية الاجتماعية والوظائف، والتمويل والمساءلة، والتعليم، والرعاية الصحية، والمساواة بين الجنسين — بالإضافة إلى الخدمات الأساسية، مثل المياه والصرف الصحي والكهرباء — وجميعها أمور مهمة لبناء رأس المال البشري.

وفي إطار هذا المشروع، دشن البنك مؤشر رأس المال البشري في اجتماعاتنا السنوية التي عُقدت بإندونيسيا في أكتوبر/تشرين الأول 2018. ويربط هذا المؤشر النواتج الصحية والتعليمية بالإنتاجية والنمو الاقتصادي، ويُظهر أن نحو 60% من الأطفال الذين يُولَدون اليوم في البلدان التي يغطيها المؤشر وعددها 157 بلداً ستكون إنتاجيتهم في أحسن الأحوال بمقدار النصف مما كان يمكنهم إنتاجه إذا تمتعوا بصحة جيدة ونالوا تعليما جيدا. ويستند المؤشر إلى قياس معدل بقاء الأطفال على قيد الحياة والتغذية، وسنوات الدراسة المتوقعة وجودة التعلُّم، والوضع الصحي.

في أبريل/نيسان 2019، أمطنا اللثام عن خطة رأس المال البشري لأفريقيا من أجل مساعدة المنطقة على تدعيم استثماراتها في البشر وتمكين شبابها من النمو وهم يتمتعون بموفور الصحة والمهارات اللازمة للمنافسة في الاقتصاد العالمي الآخذ في التحوُّل نحو الرقمنة. وتحدد هذه الخطة أهدافا طموحة يتعيَّن تحقيقها بحلول عام 2023، ومن بينها خفض معدل وفيات الأطفال بصورة كبيرة لإنقاذ حياة 4 ملايين طفل، وتجنُّب إصابة أكثر من 11 مليون طفل بالتقزُّم، وزيادة نواتج التعلُّم بالمدارس بنسبة 20%. وتهدف الخطة أيضا إلى تمكين النساء والفتيات من خلال برامج تمنع الزواج والحمل المبكرين للفتيات المراهقات. وسيزيد البنك الاستثمارات في رأس المال البشري في أفريقيا بنسبة 50% في دورة التمويل التالية.

إحداث تغيير في نظام التعليم

يُعد التعليم عنصرا أساسيا في بناء رأس المال البشري الذي يمكِّن الناس والبلدان من تحقيق الازدهار. ورغم التقدُّم الهائل الذي حققته البلدان النامية على صعيد إلحاق الأطفال بالمدارس، مازال هناك أكثر من 260 مليون طفل غير ملتحقين بالمدارس. وحتى بالنسبة للملتحقين بالتعليم، فإن التعلُّم ليس بالأمر المضمون. ففي منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، لا يحقق نحو 90% من التلاميذ الحد الأدنى من المهارات في القراءة والحساب.

ويتعيَّن تدعيم أنظمة التعليم في البلدان النامية ومواءمتها بحيث تضمن تعلُّم جميع الأطفال. ويساعد البنك البلدان على تطوير أنظمتها وتحسين مستوها وكذلك تحديد الإجراءات التدخلية اللازمة لتحقيق التعلُّم. وإننا نتحوَّل من تمويل المدخلات إلى تمويل الإصلاحات النظامية حيث تشكِّل جميع المدخلات — الكتب المدرسية والأجهزة ودعم المعلمين والمناهج الدراسية - جزءاً من جهد شامل يؤدي إلى تحسين التعلُّم.

يُعد البنك أكبر مموِّل لخدمات التعليم في العالم النامي، حيث تنتشر برامجه في أكثر من 80 بلدا. ففي السنة المالية 2019، قدمنا 3 مليارات دولار لتمويل برامج تعليمية ومساعدات فنية ومشروعات أخرى تستهدف تحسين نواتج التعلُّم وإتاحة الفرصة للجميع للنجاح. وتبلغ القيمة الإجمالية لمحفظتنا الحالية 16 مليار دولار، مما يبرز أهمية التعليم لتسريع وتيرة إحراز التقدُّم في بناء رأس المال البشري. وينصب تركيزنا على خمسة محركات رئيسية للتعلُّم، وهي: تزويد الدارسين من جميع الفئات العمرية بما يمكِّنهم

تحسين المستويات المعيشية للنساء لتحقيق إمكانات رأس المال البشري

في العديد من البلدان، تواجه الفتيات والنساء عقبات تحول دون تمكنهن من تحويل الاستثمارات في رأس المال البشري إلى فرص اقتصادية مثلما هو متاح للفتيان والرجال. وعالمياً، تخسر البلدان 160 تريليون دولار من ثرواتها بسبب التفاوت بين الرجال والنساء في مستويات الدخل التي يحققونها خلال حياتهم.

تشمل أولويات سد الفجوات بين الجنسين الحد من الوفيات النفاسية، وضمان تحسين تغطية خدمات الصحة الإنجابية، وتوسيع سبل الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، يقوم مشروعنا لتدعيم أنظمة الرعاية الصحية بمساندة خدمات الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين، والتصدي لمخاطر الحمل المبكر والوفيات النفاسية، ومساعدة الآباء على تنظيم الأسرة وتحسين تغذية الأطفال.

ولتقليص العقبات أمام فرص توظيف النساء، نركِّز على توفير خدمات الرعاية من مرحلة الطفولة المبكرة إلى مرحلة الشيخوخة، ونعمل مع الحكومات والقطاع الخاص على وضع سياسات لإجازة الوالدين تمكِّن من تحقيق التوازن في أداء مسؤوليات الرعاية بين الرجال والنساء. ويوفر *مشروع توظيف الشباب وتنمية مهاراتهم* في بوركينا فاصو، على سبيل المثال، رعاية متنقلة لأطفال العاملين في الأشغال العامة كثيفة العمالة. وفي تركيا حيث تبلغ نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة 35%، يقدِّم مشروع للبنك المشورة بشأن الحوافز الضريبية الجديدة لدور الحضانة الخاصة من أجل زيادة تقديم الرعاية للأطفال، وكذلك اللوائح المنظِّمة لسوق العمل لزيادة المرونة في العمل. وتشمل الأولويات الأخرى التصدي للتمييز المهني على أساس نوع الجنس، وضمان توفير وسائل نقل آمنة وميسورة التكلفة، ومساعدة النساء على الوصول إلى فرص الاقتصاد الرقمي.

ونساعد البلدان أيضا على إزالة الحواجز المفروضة على امتلاك النساء للأصول وتحكُّمهن فيها، مثل الأراضي والمساكن، وكذلك تحسين إمكانية الحصول على التمويل والتكنولوجيا وخدمات التأمين. وفي قطاع المرافق، يدعم عدد متزايد من العمليات مشاركة النساء في عملية اتخاذ القرار.

يؤدي إطلاق العنان لإمكانات رائدات الأعمال إلى دعم تحقيق نمو عالمي أكثر شمولاً، وخلق فرص العمل، والحد من الفقر. وتعد مبادرة تمويل رائدات الأعمال، التي تأسست عام 2017، شراكة تضم 14 حكومة و 6 بنوك تنمية متعددة الأطراف والعديد من أصحاب المصلحة الآخرين في القطاعين العام والخاص، ويتمثل الغرض منها في ضخ التمويل لمؤسسات الأعمال التي تمتلكها أو تقودها نساء في البلدان النامية. وخلال دعوتين لتقديم المقترحات في عامي 2018 و 2019، خصصت المبادرة 249 مليون دولار لبرامج بنوك التنمية متعددة الأطراف التي ستفيد أكثر من 114 ألفا من مؤسسات الأعمال تلك، وتهدف إلى تعبئة 2.6 مليار دولار من القطاعين العام والخاص. وسيجري تنفيذ المشروعات في عشرات البلدان، وسيتم توجيه أكثر من نصف هذه الأموال لصالح البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية، بما في ذلك الكثير من البلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع.

وباعتبارها أحد شركاء إدارة التنفيذ في إطار هذه المبادرة، حصلت مجموعة البنك على 75 مليون دولار لتمويل أنشطة تستهدف منشآت الأعمال المملوكة للنساء وتعمل على تحسين قدرتها على الحصول على الائتمان والنفاذ إلى الأسواق، وتعزيز منظومة ريادة الأعمال. وتشمل المشروعات الموجودة في 25 بلداً، والتي يشارك البنك (26 مليون دولار) مع مؤسسة التمويل الدولية (49 مليون دولار) في تنفيذها بالتعاون مع الشركاء من القطاعين العام والخاص، منصات للتجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتكنولوجيا المالية في نيجيريا وزامبيا، وحوافز مرتبطة بالأداء في فييتنام، ومشروعات لتنويع المورِّدين في بنغلاديش وكوت ديفوار وموزامبيق والسنغال.

ويسهم البنك أيضا بالبيانات والمعارف لتعزيز تمكين النساء اقتصادياً واجتماعياً. ويلفت تقرير جديد بعنوان *الاستفادة من المساواة: إطلاق العنان لإمكانات أنشطة الأعمال النسائية في أفريقيا* الانتباه إلى التحديات التي تواجه رائدات الأعمال في أفريقيا، ويستخدم بيانات على مستوى الأسر المعيشية والشركات لتحديد العقبات أمام النمو وتحقيق أرباح، كما يحدد حلولاً. وفي الوقت نفسه، تساعد بوابة بيانات المساواة بين الجنسين الخاصة بنا البلدان على الوصول إلى بيانات مصنَّفة حسب نوع الجنس لاسيما عن الوظائف والأصول، كما تقدِّم مختبرات الابتكار الإقليمية المعنية بالمساواة بين الجنسين شواهد وأدلة بشأن الإجراءات الناجحة في سد الفجوات بين الجنسين، مع وجود أكثر من 100 تقييم للآثار يجري تنفيذها خلال السنة المالية 2019.

من النجاح، ومساعدة المعلمين في جميع المراحل على أن يكونوا أكثر فاعلية، والاستفادة من التكنولوجيا في التعلُّم، وبناء بيئة تعلُّم آمنة وشاملة للجميع، وتدعيم إدارة المدارس والأنظمة.

تحقيق التغطية الصحية الشاملة

لا يحصل نصف سكان العالم اليوم على خدمات صحية جيدة، وهناك 100 مليون شخص يسقطون في براثن الفقر المدقع سنوياً بسبب النفقات الصحية. ويقع تحقيق التغطية الصحية الشاملة بحلول عام 2030، تماشياً مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة وهو "ضمان تمتُّع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهة في جميع الأعمار"، في صميم مشاركاتنا مع حكومات البلدان وشركاء التنمية وأصحاب المصلحة الآخرين. وإننا نعطي الأولوية للتمويل المستدام لأنظمة الرعاية الصحية بالبلدان لمواجهة تحدياتها المحددة، ومن بينها إنهاء الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال التي يمكن الوقاية منها، وضمان تمكين النساء والأطفال من الحصول على الخدمات الصحية الشاملة، والحد من إصابة الأطفال بالتقزُّم، وتعزيز التأهب لمواجهة الأوبئة وقدرات البلدان على الاستجابة السريعة لحالات تفشي الأمراض، والوقاية من الأمراض غير السارية ومعالجتها.

ويعزز البنك تركيزه على مواجهة التحديات الصحية الخطيرة في المناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات. فعلى سبيل المثال، سيقوم مشروع في جنوب السودان، في إطار الشراكة مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر واليونيسف، بمساعدة السكان النازحين داخلياً لاسيما في المجتمعات المحلية المعرضة لمخاطر مرتفعة، وتدريب ونشر عاملين صحيين محليين لتقديم الخدمات العلاجية الأساسية والوقائية، وتدريب مهنيين صحيين في مجالات مثل تقديم المشورة والعلاج لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

نقوم بالاستثمار في الصحة الإنجابية والنفاسية والرعاية الصحية لحديثي الولادة والأطفال والمراهقين، لاسيما في الأوضاع الهشة والتي ترتفع فيها معدلات الخصوبة، والتي شهدت أبطأ تقدُّم. وفي الفترة بين السنتين الماليتين 2015 و2019، تألفت محفظتنا من 60 مشروعاً شملت الصحة الإنجابية والنفاسية بمجموع ارتباطات متعددة القطاعات لكل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية قدرها 7.7 مليار دولار. وأحد الأمثلة على ذلك مشروع الساحل لتمكين المرأة والعائد الديمغرافي في ستة بلدان بمنطقة الساحل (انظر القسم المعنون *تحت الضوء* في الصفحة 20).

يعمل صندوق التمويل العالمي، وهو صندوق مبتكر للتمويل الموجَّه من البلدان تستضيفه مجموعة البنك الدولي، على تعظيم استثمارات البلدان في رأس المال البشري، لاسيما من أجل النساء والأطفال والمراهقين. ويحفِّز الصندوق تعبئة 7 دولارات من استثمارات المؤسسة الدولية للتنمية مقابل كل دولار من التمويل الذي يمنحه، مع تحقيق نتائج مبكرة واعدة في بلدان مثل الكاميرون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ونيجيريا وتنزانيا. وسيُمكِّن إجراء عملية تجديد ناجحة للموارد بقيمة مليار دولار في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، بمساندة من المانحين الرئيسيين ومن بينهم النرويج وكندا واليابان ومؤسسة بيل وملينداغيتس، الصندوق من توسيع نطاق عمله من 27 بلدا إلى ما يصل إلى 50 بلدا.

وفي عام 2019، أفادت التقديرات أن هناك نحو 149 مليون طفل دون سن الخامسة يعانون من التقزُّم الذي يؤثر سلباً على نمو المخ والتحصيل العلمي ومستوى دخلهم عند بلوغهم سن الرشد. وتقترب استثماراتنا في مجال التغذية، والتي تساعد في القضاء على التقزُّم، من ملياري دولار على مستوى العالم. وتعطي هذه الاستثمارات الأولوية للنُهج طويلة الأمد في بلدان مثل مدغشقر، كما أنها حفَّزت إقامة القطاع الخاص لشراكات تمويلية مع صندوق قوة التغذية في مشروعات للمؤسسة الدولية للتنمية في كوت ديفوار وإثيوبيا ومدغشقر ونيجيريا ورواندا وتنزانيا. ومجموعة البنك هي أيضا عضو مؤسس في حركة تعزيز التغذية، وهي شراكة تضم أكثر من 60 بلداً عضواً وحوالي 3000 من الشركاء من المجتمع المدني والمانحين والمؤسسات.

في أواخر عام 2018، شاركنا مع 11 هيئة عالمية أخرى في التوقيع على خطة عمل عالمية تهدف إلى مساعدة البلدان على تسريع وتيرة التقدُّم نحو تحقيق الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة من خلال تعبئة المزيد من الموارد للخدمات الصحية، واستثمارها جيداً، وتدعيم قدرات أنظمة الرعاية الصحية. وبالاشتراك مع منظمة الصحة العالمية، تعقد مجموعة البنك أيضا منتدى التغطية الصحية الشاملة 2030، وهو منبر يضم العديد من أصحاب المصلحة ويركِّز على تدعيم أنظمة الرعاية الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، ركَّزت قمتا وزراء مالية وقادة دول مجموعة العشرين، اللتان عُقِدتا في اليابان

في يونيو/حزيران 2019، لأول مرة على التمويل المستدام لأنظمة الرعاية الصحية القائمة على توفير التغطية الصحية الشاملة كمكوِّن بالغ الأهمية في تحقيق النمو الاقتصادي الشامل.

كفالة التأهب لمواجهة حالات الطوارئ الصحية

تُعد أنظمة الرعاية الصحية القوية التي تغطي الجميع، لاسيما الفئات الأولى بالرعاية، وتوفر لهم خدمات فاعلة هي السبيل الوحيد لضمان حماية جميع السكان من حالات تفشي الأمراض على نطاق واسع. وفي إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، التزمنا بمساعدة 25 على الأقل من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة على وضع خطط للتأهب لمواجهة الأوبئة وتدعيم الترتيبات المؤسسية والإدارية للتأهب لحالات الطوارئ الصحية والاستجابة لها والتعافي من آثارها على مستوى قطاعات متعددة. وحتى الآن، قام 37 من البلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة بالفعل بوضع هذه الخطط وتقدير تكاليفها وإعطائها الأولوية، فيما يجري العمل على ذلك في 14 بلدا أخرى على الأقل.

لتعزيز قدرة منطقة غرب أفريقيا على التأهب في أعقاب الدمار الذي أحدثه وباء الإيبولا بها في عامي 2014 و2015، قمنا بتوسيع تمويل المؤسسة في عام 2018 لتنفيذ البرنامج الثالث لتعزيز الأنظمة الإقليمية لمراقبة الأمراض. ويعمل هذا البرنامج على تدعيم القدرات على المستويين الوطني والإقليمي وفي قطاعات متعددة من أجل مراقبة الأمراض والتصدي لها بصورة متكاملة في بلدان مختارة بمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

وفي السنة المالية 2019، استجابة للإعلان عن التفشي العاشر للإيبولا في جمهورية الكونغو الديمقراطية في أغسطس/آب 2018، قدمت مجموعة البنك الدولي 80 مليون دولار من المنح والاعتمادات من خلال المؤسسة الدولية للتنمية لتمويل جهود الاستجابة التي تقودها الحكومة وشركاء التنمية الدوليون. كما قدم مساندة فنية لتقوية النظام الصحي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، واستثمر في جهود الاستعداد لمواجهة الأوبئة في البلدان التسعة المجاورة في حالة انتقال الوباء إليها. وعلى المستوى العالمي، نعمل مع منظمة الصحة العالمية على عقد اجتماع المجلس العالمي لرصد التأهب سنوياً من أجل تقييم حالة التأهب على المستويين العالمي والقُطري لمواجهة التهديدات الوبائية وإعلان ذلك.

تشجيع تعميم الحماية الاجتماعية في عالم العمل المتغيِّر

تلعب الحماية الاجتماعية دوراً بالغ الأهمية في دفع تنمية رأس المال البشري، بدءاً من السنوات المبكرة مروراً بمرحلة البلوغ ووصولاً إلى مرحلة الشيخوخة. ويمكن أن تحسِّن الحماية الاجتماعية النواتج المتعلقة بالعمل وسبل كسب العيش بشكل مباشر. وتؤدي البرامج المصممة والمنفَّذة جيداً إلى تعزيز رأس المال البشري والإنتاجية، وتقليص أوجه التفاوت، وبناء القدرة على الصمود، والمساعدة في كسر حلقات الفقر عبر الأجيال. ومع ذلك، يُظهر *أطلس الحماية الاجتماعية- مؤشرات القدرة على الصمود والإنصاف، البنك الدولي* أن الأشكال المختلفة للحماية الاجتماعية لا تغطي سوى 45% من سكان العالم، فيما لا يحصل سوى واحد من بين كل خمسة فقراء على الحماية الاجتماعية في البلدان الأشدّ فقراً. وإننا ملتزمون بمساعدة البلدان على تطوير الأنظمة الوطنية لزيادة نطاق التغطية بشكل كبير بحلول عام 2030، بالتعاون مع الشركاء على تحقيق النتائج التي تتماشى مع الهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة.

وبلغت قروضنا السنوية لمشروعات الحماية الاجتماعية وخلق الوظائف حتى 30 يونيو/حزيران 2019 ما قيمته 17.2 مليار دولار، من بينها 11.1 مليار دولار للبلدان المؤهلة للاقتراض من المؤسسة الدولية للتنمية. وتساند هذه القروض برامج شبكات الأمان، بما في ذلك برامج التحويلات النقدية والأشغال العامة والتغذية المدرسية. وفي إندونيسيا، قام البرنامج الوطني للتحويلات النقدية المشروطة بتوسيع نطاق التغطية من 1% من السكان في عام 2008 إلى 10% (28 مليون نسمة) في عام 2018، فيما تغطي برامج الحماية الاجتماعية بشكل عام 90% من أفقر خُمَيس من السكان. وفي تنزانيا، توسَّع نطاق تغطية برنامج شبكات الأمان الإنتاجية أيضا بشكل سريع من 0.5% من السكان في عام 2013 إلى 10% في عام 2018.

التكيف مع مخاطر تغير المناخ

يشكِّل تغيُّر المناخ خطرا بالغا على التنمية العالمية وجهود إنهاء الفقر، إذ يؤثر على الفئات الأشد فقراً والأولى بالرعاية بشكل خاص. وقد تدفع آثاره 100 مليون شخص آخرين إلى السقوط في براثن الفقر بحلول عام 2030 وقد تحفِّز الهجرة في ظل اضطرار أُسَر ومجتمعات محلية بأكملها إلى البحث عن أماكن أكثر ديمومة وأقل تعرُّضا للمخاطر للعيش بها. وكما هو مبيَّن في *خطة العمل المعنية بالتكيُّف مع تغيُّر المناخ ومواجهة آثاره*، تولي مجموعة البنك أولوية رئيسية للتكيُّف وبناء القدرة على الصمود حيث تضعهما على قدم المساواة مع الحد من آثار تغيُّر المناخ.

يتيح تغيُّر المناخ أيضا فرصة كبيرة لضمان تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز النمو الشامل. وحتى عام 2030، يمكن أن يؤدي التحوُّل إلى الاقتصادات منخفضة الانبعاثات الكربونية والقادرة على الصمود إلى تحقيق منافع اقتصادية بقيمة 26 تريليون دولار وخلق أكثر من 65 مليون فرصة عمل. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، أعلنت مجموعة البنك عن أهداف رئيسية جديدة متصلة بالمناخ بمضاعفة الاستثمارات الخمسية الحالية في الفترة من 2021 إلى 2025 لتصل قيمتها إلى نحو 200 مليار دولار، حوالي 100 مليار دولار منها في صورة تمويل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية و 100 مليار دولار أخرى في صورة تمويل مُجمَّع تعبئه مجموعة البنك من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار والقطاع الخاص. وتشمل هذه الأهداف مضاعفة مساندة جهود التكيُّف وبناء القدرة على المواجهة للتصدي لآثار تغيُّر المناخ المتفاقمة على حياة الناس وسبل كسب أرزاقهم، لاسيما في البلدان الأشد فقراً.

وستساعد الأهداف أيضا الحكومات على إدماج العمل المناخي في سياساتها وخططها وموازناتها. وفي أبريل/نيسان 2019، دشَّن وزراء المالية من أكثر من 25 بلدا تحالفا جديدا، بدعم من البنك، يهدف إلى دفع جهود تعزيز العمل الجماعي. وأقرَّ هذا التحالف، الذي يقوده وزيرا المالية في شيلي وفنلندا، مبادئ هلسنكي الستة التي تعزز العمل المناخي على المستوى الوطني، لاسيما من خلال السياسة الضريبية واستخدام المالية العامة.

بناء مدن ومجتمعات محلية شاملة للجميع ومستدامة

تغطي برامج التنمية الاجتماعية الخاصة بنا جميع قطاعات، حيث تعمل على تشجيع احتواء الفئات الفقيرة والأولى بالرعاية من خلال تمكين الناس من أسباب القوة، وبناء مجتمعات متماسكة وقادرة على

زيادة المساندة للمناطق الهشة والمتأثرة بالصراعات

لا تزال أوضاع الهشاشة والصراع والعنف تمثل تحدياً خطيراً أمام التنمية، مما يهدد الجهود الرامية إلى إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك. وبحلول عام 2030، تشير التوقعات إلى أن نحو نصف فقراء العالم المدقعين سيعيشون في أوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات، وبالتالي سيواجهون مخاطر جسيمة، مثل تزايد حدة التفاوت، والتطرف العنيف، وتغيُّر المناخ، والأوبئة، وانعدام الأمن الغذائي.

وقد ضاعف البنك الموارد المخصصة للبلدان المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف لتصل إلى أكثر من 14 مليار دولار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية. وتشمل آليات التمويل الجديدة تقديم ملياري دولار لمساندة اللاجئين والمجتمعات المحلية المضيفة لهم، و2.5 مليار دولار لتحفيز المشروعات الخاصة، ونظاما للحد من المخاطر لمساندة المبادرات الاستباقية الرامية إلى مساعدة البلدان على منع وقوع الصراعات العنيفة والحد من مخاطر الهشاشة. وبالنسبة للنافذة الفرعية لمساعدة اللاجئين في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، تم تحديد معايير الأهلية لما يبلغ 14 بلدا تستضيف مجتمعة أكثر من 6 ملايين لاجئ أو أكثر من 72% من اللاجئين الموجودين في بلدان مؤهلة للاقتراض من المؤسسة وبلدان خليطة مؤهلة للاقتراض من كل من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة (البلدان المؤهلة للاقتراض من كلتا المؤسستين)، وهذه البلدان هي: بنغلاديش وبوروندي وبوركينا فاصو والكاميرون وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجمهورية الكونغو وجيبوتي وإثيوبيا وموريتانيا والنيجر وباكستان ورواندا وأوغندا. وتسعى هذه النافذة الفرعية إلى تعزيز الاحتواء الاجتماعي والاقتصادي للاجئين إلى جانب مساعدة المجتمعات المحلية المضيفة لهم. وحتى نهاية السنة المالية 2019، جرت الموافقة على تمويل 19 مشروعا في 10 بلدان بما مجموعه 927 مليون دولار.

يدير البنك أيضا البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر الذي يقدم تمويلا ميسَّرا للبلدان متوسطة الدخل التي تستضيف أعدادا كبيرة من اللاجئين. وقدَّم هذا البرنامج، الذي دشنه كل من البنك والأمم المتحدة والبنك الإسلامي للتنمية في عام 2016، منحا تبلغ حوالي 500 مليون دولار بغرض استقطاب أكثر من 2.5 مليار دولار في صورة تمويل ميسَّر للأردن ولبنان لمساعدتهما على التصدي لآثار تدفق اللاجئين السوريين، وكذلك لكولومبيا (التي أصبحت مؤهلة للحصول على مساندة من البرنامج في عام 2019) للمساعدة في تلبية احتياجات أكثر من 1.2 مليون نازح من فنزويلا، واحتياجات المجتمعات المحلية المضيفة لهم.

ونظراً لضرورة تبني نهج مختلف لتحقيق التنمية في المناطق التي تعاني من الهشاشة والصراع والعنف والتي أصبح الفقر المدقع يتركَّز فيها بصورة متزايدة، دشنت مجموعة البنك مشاورات عالمية في أبريل/نيسان 2019 للاسترشاد بمخرجاتها في وضع أول إستراتيجية رسمية لنا للتصدي لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف. وستسعى هذه الإستراتيجية إلى معالجة العوامل المُحرِّكة لهذه الأوضاع في البلدان المتأثِّرة بها وتأثيرها على الفئات السكانية الأولى بالرعاية، وذلك بهدف الإسهام في إحلال السلام وتحقيق الرخاء. وقد ضمت المشاورات المباشرة وعبر شبكة الإنترنت أكثر من 1700 من أصحاب المصلحة في 88 بلدا وإقليما من الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني، والشركاء الدوليين، والقطاع الخاص بغرض الاستفادة من خبراتهم والدروس التي اكتسبوها. ويُتوقَّع وضع الصيغة النهائية لهذه الإستراتيجية بنهاية 2019.

الصمود، وإتاحة الوصول إلى المؤسسات وإخضاعها للمساءلة من جانب المواطنين. واستنادا إلى الدراسات التحليلية التي نعدها، نؤكد على أهمية مشاركة المواطنين في مختلف عملياتنا. ولدينا محفظة عمليات جارية تضم مشروعات في مجال تمكين المجتمعات المحلية والتنمية المجتمعية، وهو نهج يعطي المجموعات المجتمعية مراقبة قرارات التخطيط والموارد الاستثمارية لمشروعات التنمية المحلية. ومن خلال مبادرة بناء قدرة المجتمعات المحلية الشاملة على الصمود، نقوم أيضا بإدماج مشاركة المواطنين والاحتواء الاجتماعي والمساواة بين الجنسين في الاستثمارات المتعلقة بإدارة مخاطر الكوارث وتغيُّر المناخ.

تقيم مجموعة البنك أيضا شراكات مع القطاع الخاص والحكومات والمجتمع المدني لإدارة مخاطر الهشاشة من خلال الانخراط مبكراً في بناء مدن ومجتمعات محلية نظيفة وكفؤة قادرة بشكل أكبر على مواجهة آثار تغيُّر المناخ والأخطار الطبيعية. ويشمل ذلك التصدي للعقبات التي تمنع الفئات المهمشة من المشاركة بصورة كاملة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد استثمر البنك ما يقرب من 6 مليارات دولار سنويا في المتوسط في مشروعات التنمية الحضرية والقدرة على الصمود خلال السنوات المالية 2017 - 2019، باستبعاد الاستثمارات في قطاعي النقل وإمدادات المياه في المناطق الحضرية، فيما زاد تمويلنا السنوي لإدارة مخاطر الكوارث في كامل محفظة العمليات من 3.7 مليار دولار في السنة المالية 2012 إلى 4.5 مليار دولار في السنة المالية 2019.

ويعمل برنامجنا للمدن القادرة على الصمود على مساعدة المدن على تدعيم قدرتها على الصمود وإتاحة مجموعة واسعة من خيارات التمويل لها. ومنذ يونيو/حزيران 2017، عمل هذا البرنامج مع 57 مدينة

مساندة بناء القدرة على الصمود من خلال الأدوات المالية

تشجِّع مجموعة البنك الدولي النمو الأخضر بعدة طرق: تدعيم قدرات البلدان المتعاملة مع البنك على تقييم تأثير سياسات الحد من تغير المناخ والتكيُّف مع آثاره على الاقتصاد الكلي والمالية العامة، وتوفير التمويل الأخضر، وتحسين القدرات على إجراء إصلاحات ضريبية فيما يخص الشؤون البيئية، ودمج قضايا المناخ في أُطر المالية العامة متوسطة الأجل وسياسات التنمية والعمليات الأخرى. ونساند أيضا وزارات المالية من خلال تبادل الأقران من أجل العمل المناخي، حيث نعمل مع البنوك المركزية والمشرفين على تبادل أفضل الممارسات وتعبئة التمويل للتحوُّل نحو اقتصاد مستدام. والصندوق العالمي لتمويل أنشطة مواجهة المخاطر هو صندوق استئماني متعدد المانحين برأسمال قدره 145 مليون دولار يستجيب لدعوة البلدان النامية إلى زيادة المساعدات الفنية والمالية للمساعدة في إدارة الآثار المالية للصدمات الخارجية.

وتعمل مجموعة البنك مع البلدان المتعاملة معها على زيادة قدرتها على مواجهة المخاطر المناخية والصدمات الناجمة عن الكوارث من خلال أدوات للحماية المالية تتسم بالاستدامة والفاعلية من حيث التكلفة، مثل السندات ضد الكوارث والحلول التأمينية.

كما نقدم خدمات التأمين من المخاطر للبلدان. من خلال أداء دور الوساطة بين البلدان المتعاملة معنا وأسواق رأس المال وكذلك من خلال سندات البنك المباشرة والمعاملات في الأدوات المشتقة غير المسجَّلة في الأسواق المالية، نساعد البلدان على بناء القدرة على مواجهة المخاطر الناجمة عن الكوارث الطبيعية وغيرها من الأحداث المزعزعة للاستقرار. وتوفر تغطية تحويل المخاطر الحماية للحكومات بدون زيادة الدين العام وتُكمِّل مصادر التمويل الأخرى التي من بينها صناديق الطوارئ واحتياطيات الموازنة والتسهيلات الائتمانية والمعونات الدولية.

وقرض سياسة التنمية المعزَّز بخيار السحب المؤجَّل لأغراض مواجهة مخاطر الكوارث هو عبارة عن خط تمويلي طارئ يوفر السيولة لمساعدة البلدان على التصدي للصدمات المتعلقة بالكوارث الطبيعية أو الأحداث المتصلة بالصحة. ويكون هذا القرض بمثابة تمويل فوري فيما تجري تعبئة الأموال من مصادر أخرى، مثل المعونات الثنائية أو قروض إعادة الإعمار. وتقترن هذه القروض ببرامج لتدعيم تدابير الحد من مخاطر الكوارث والتصدي لها، وبناء قدرات البلدان، وتقليص آثار الكوارث قبل وقوعها. وفي عام 2018، كان للبنك أيضا قصب السبق في إصدار أول سند إقليمي للتأمين ضد الكوارث. ومن خلال إنشاء أداة مشتركة للتأمين ضد المخاطر، وفَّر هذا السند الذي تبلغ قيمته 1.4 مليار دولار التغطية ضد مخاطر الزلازل لأربعة بلدان في تحالف المحيط الهادئ، وهي: شيلي وكولومبيا والمكسيك وبيرو.

يوفر برنامج التأمين العالمي المستند إلى المؤشرات الخاص بنا حلولا لتحويل مخاطر الكوارث وتأمينا زراعيا لصغار المزارعين وأصحاب المشروعات متناهية الصغر ومؤسسات التمويل متناهي الصغر في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء، وآسيا، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

ونساعد أيضا البلدان على تصميم سندات خضراء *وصكوك* خضراء متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لتعبئة تمويل مستدام. وفي سيناريوهات الصراع، تساعد مجموعة البنك على ضمان إتاحة حلول للمتأثرين سلباً من خلال، على سبيل المثال، البرنامج العالمي لتسهيلات التمويل الميسَّر.

في 39 بلدا بتقديم ما مجموعه 2.3 مليار دولار (1.3 مليار دولار من المؤسسة الدولية للتنمية و975 مليون دولار من البنك الدولي للإنشاء والتعمير). وحتى الآن، تم إنجاز 52 تقييما سريعا لرأس المال لمساعدة المدن على بناء قدراتها على اجتذاب رؤوس أموال من القطاع الخاص لتمويل مشروعات البنية التحتية. ونفَّذ البرنامج أيضا 13 مسحا لقدرة المدن على الصمود والتي تحدد أنماط المخاطر في المدن والبيئات العمرانية المبنية بها.

ويُعد ضمان تأمين حقوق ملكية الأراضي مهماً لتحقيق النمو المستدام لأنه يمكِّن الناس من الاستثمار في مواردهم وتحسين إدارتها، والمشاركة مع القطاع الخاص، وتحسين سبل كسب أرزاقهم. ولتحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص أحد أهدافه الفرعية على "تمتُّع جميع الرجال والنساء بحقوق متساوية في امتلاك الأراضي والتصرُّف فيها بحلول عام 2030"، فإن ذلك سيتطلب بذل جهود منهجية والمزيد من الاستثمارات من جانب المجتمع الدولي لمساعدة الأسر المعيشية الفقيرة على تأمين حقوق الملكية. والبنك هو عضو مؤسس في حملة "ساند حقها في الأرض"، وهي جهد متعدد أصحاب المصلحة يهدف إلى سد الفجوة بين القانون والتطبيق الفعلي فيما يخص حقوق النساء في امتلاك الأراضي، وذلك بالتعاون مع الشركاء العالميين والإقليميين والمجتمعات المحلية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/topics.**

تطوير أدوات مالية
لإحداث أثر عالمي

من خلال أسواق رأس المال العالمية، ما برح البنك الدولي للإنشاء والتعمير يقوم بتعبئة التمويل للبلدان المتعاملة معنا على مدى أكثر من 70 عاما، حيث استطاع تعبئة حوالي 900 مليار دولار منذ إصدار أول سند له في عام 1947. وفي السنة المالية 2019، استفاد البنك من رأس المال المدفوع من البلدان المساهمة فيه والبالغ 16 مليار دولار لتعبئة حوالي 120 مليار دولار من مصادر أخرى لتمويل مشروعات وبرامج تساعد البلدان على معالجة الأولويات الإنمائية في مختلف أنحاء العالم. ونستفيد من التصنيف الائتماني الممتاز للبنك الدولي للإنشاء والتعمير من الفئة AAA لتعبئة ما يتراوح بين 50 و60 مليار دولار سنوياً من مصادر أخرى بطريقة فاعلة من حيث التكلفة لمساندة رسالة البنك المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، وتطوير أدوات ومنتجات مالية للنهوض بأولويات التنمية العالمية، ومساعدة البلدان المتعاملة معنا على إدارة المخاطر وبناء القدرة على مواجهة التحديات. وفي السنة المالية 2018، دخلت المؤسسة الدولية للتنمية أسواق رأس المال لأول مرة بطرح أول سند قياسي لها بقيمة 1.5 مليار دولار. ووصل إجمالي قيمة أوامر الشراء لهذا السند إلى 4.6 مليار دولار من مختلف أنحاء العالم. وقد مكَّن ذلك المؤسسة من أن تتوسَّع بشكل كبير في مساندتها لأهداف التنمية المستدامة مع تزويد المستثمرين بوسيلة كفؤة للإسهام في التنمية العالمية.

تشجيع أدوات أسواق رأس المال لتحقيق التنمية العالمية

تتيح أدوات أسواق رأس المال التي يوفرها البنك الفرصة للقطاع الخاص ليشارك في تحقيق أولويات التنمية العالمية. وفي السنة المالية 2019، شملت هذه الأدوات سنداً مقوَّماً بالروبية الإندونيسية بأجل استحقاق خمس سنوات لتعزيز تمكين المرأة في المناطق الريفية، وسنداً بقيمة 2.5 مليار كرونا سويدية وبأجل استحقاق 5 سنوات لزيادة الوعي بشأن المدن والمجتمعات المحلية المستدامة. وفي ديسمبر/كانون الأول 2018، سعَّر البنك سندات جديدة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة للمستثمرين الأفراد في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة -الصين وسنغافورة، مع ربط العوائد بمؤشر للأسهم يتتبَّع أداء الشركات في النهوض بتحقيق هذه الأهداف، بما فيها تلك المتعلقة بالمناخ والمساواة بين الجنسين والصحة. ونسعى أيضا إلى تسخير التكنولوجيات الناشئة من أجل التنمية. ففي أغسطس/آب 2018 على سبيل المثال، أصدرنا أول سند (bond-i) في العالم يعمل بنظام بلوك تشين العالمي، وذلك في إطار الشراكة مع بنك كومنولث الأسترالي ومايكروسوفت.

ونحن نصدر أيضا السندات الخضراء التي تستفيد من أسواق رأس المال لمساندة المشروعات ذات الصلة بالمناخ وتحويل تركيز المستثمرين إلى الالتزامات البيئية والاجتماعية والمتعلقة بالحوكمة للجهات المُصدِرة. وأصدرنا أول سند يُوصف بأنه أخضر في العالم في عام 2008، واستطاعت سنداتنا الخضراء تعبئة ما يعادل 13 مليار دولار من خلال أكثر من 150 معاملة بعشرين عملة. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، احتفلنا بمرور 10 سنوات على إصدار أول سند أخضر بإجراء ثلاثة إصدارات قياسية رئيسية بعملات اليورو والدولار الأسترالي والدولار الأمريكي، وقمنا بتعبئة ما يعادل 1.3 مليار دولار أمريكي.

يساعد البنك أيضا البلدان على بناء أسواق للسندات الخضراء. وتُعِين هذه الجهود البلدان المتعاملة مع البنك على إظهار ريادتها في مجال الاستدامة والعمل المناخي، مع إتاحة الفرصة للمستثمرين لمساندة الحلول الإنمائية التي تتصدى لتغيُّر المناخ. وفي عام 2009، أصبحت كاليفورنيا المستثمر الوحيد في أول سند أخضر لنا مقوَّم بالدولار الأمريكي. وقد احتفلنا بهذه الشراكة طويلة الأمد بإجراء إصدار جديد في أكتوبر/تشرين الأول 2018 مع تعبئة ما مجموعه 1.5 مليار دولار على مدى 10 سنوات. وفي سبتمبر/أيلول 2018، أصدر البنك أيضا أول دليل خاص بالسندات الخضراء للمُصدِرين، وهو *دليل إدارة حصيلة السندات الخضراء وإعداد التقارير بشأنها*، والذي يقدِّم إرشادات للمُصدِرين من القطاع العام ويعزز القيادة الفكرية العالمية.

وفي أغسطس/آب 2018، دشنا مبادرة لتسليط الضوء على الدور بالغ الأهمية للمياه وموارد المحيطات. ودعمت مجموعة من مؤسسات الاستثمار والمستثمرين الأفراد حول العالم هذا الجهد، مع إصدار ما مجموعه 23 سندا بنحو 10 عملات حتى الآن. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2018، عبأ البنك الدولي للإنشاء والتعمير 660 مليون دولار من السندات لزيادة الوعي بأهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي (الهدف 6) والحياة تحت الماء (الهدف 14).

وفي مايو/أيار 2019، أصدرنا سندا للتنمية المستدامة بقيمة 500 مليون كرونا سويدية وبأجل استحقاق 13 عاما والذي يبرز الحاجة الملحة إلى التصدي لتلوث المياه والمحيطات، لاسيما النفايات البلاستيكية في المحيطات.

ساعدنا أيضا سيشل على تطوير أول سند سيادي أزرق في العالم لمساندة مشروعات للأنشطة البحرية ومصائد الأسماك المستدامة والذي جرى طرحه في أكتوبر/تشرين الأول 2018. وستساند حصيلة هذا السند توسيع المناطق المحمية البحرية، وتحسين نظام حوكمة مصائد الأسماك الرئيسية، وتنمية الاقتصاد الأزرق في البلاد. وتوازن سيشل، باعتبارها إحدى مناطق التنوع البيولوجي المهمة في العالم، بين احتياجاتها لتنمية اقتصادها وحماية بيئتها الطبيعية.

نعمل أيضا على تعزيز التحوُّل إلى أسواق رأس المال المستدامة عن طريق تعميق شراكتنا مع الصندوق الحكومي لاستثمار معاشات التقاعد في اليابان. وفي إطار ذلك، عقدت وحدة خدمات الخزانة بالبنك أول اجتماع مائدة مستديرة على الإطلاق بشأن القضايا البيئية والاجتماعية وقضايا الحوكمة لتشجيع إجراء حوار منفتح ومثمر بين مؤسسات الاستثمار ومُصدِري السندات السيادية.

مساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على إدارة الدين العام

تُعد إدارة الدين العام الفاعلة والإستراتيجية والمتسمة بالكفاءة عاملا مهما في تحقيق الاستقرار المالي واستدامة سياسة المالية العامة. ويتطلب ذلك ممارسات سليمة، بما في ذلك ضمان ألا يؤدي الدين العام إلى تقويض أهداف التنمية.

في السنة المالية 2019، عمل البنك مع أكثر من 50 مكتبا لإدارة الديون على الصعيدين السيادي ودون الوطني لمساعدة الحكومات على بناء القدرات المؤسسية لإدارة الدين العام. وغطت هذه الخدمات الاستشارية أكثر من 1000 من الممارسين المعنيين من خلال الحلقات الدراسية عبر الإنترنت وحلقات العمل والمنتديات، والاتصال عبر الإنترنت ومجموعات النظراء الافتراضية، والاجتماعات المباشرة لبناء وإدارة علاقات طويلة الأمد فيما بين النظراء.

ونعمل بشكل متزايد على تكييف خدماتنا ومنتجاتنا حيث أصبحت محافظ ديون البلدان النامية أكثر تعقيدا. ونقدم المساعدة الفنية للبلدان لتصميم إستراتيجيات إدارة الديون وتنفيذها، وتقييم قدرتها على تحمُّل الدين، وتطوير أسواق العملات المحلية لديها (*انظر أيضا "تعزيز شفافية الديون" في الصفحة 44*).

ولتلبية الاحتياجات المتزايدة للبلدان، أعدت وحدة خدمات الخزانة التابعة للبنك الدولي هذا العام أول حلقة عمل على الإطلاق بشأن إدارة مخاطر الموازنات العمومية السيادية، ونشرت أوراق عمل حول الأصول والالتزامات السيادية، كما قامت بتصميم ونشر أول أداة تحليلية مخصصة لتستخدمها البلدان في إدارة النقدية والتوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية.

وبرنامج المشورة والإدارة بشأن الاحتياطيات هو برنامج سريع النمو لتقديم خدمات بناء القدرات وإدارة الأصول المدفوعة باعتبارات الطلب إلى مديري الأصول بالقطاع الرسمي في البلدان النامية والمؤسسات الدولية. ويساعد ذلك البنوك المركزية وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الثروات السيادية على بناء رأس المال البشري، وتدعيم نظم الحوكمة والعمليات، وتحقيق عوائد على الموارد المالية بما يتسق مع التفويضات الممنوحة لها ومحددات المخاطر. ولا يزال الطلب على هذا البرنامج ينمو، وهو يخدم الآن 70 مؤسسة العديد منها في البلدان منخفضة الدخل، وفي أوضاع هشة ومتأثرة بالصراعات.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **treasury.worldbank.org.**

توظيف المعارف لتشجيع التنمية

تمثل المعارف عنصراً محورياً في قدرة البنك الدولي على التأثير في أجندة التنمية العالمية. وتقدِّم برامجنا البحثية، التي تجمع بين المعارف العالمية والقُطرية، أفكاراً ورؤىً قيمة واسعة النطاق للتغلُّب على التحديات الإنمائية في البلدان المتعاملة مع البنك.

ونتيح الاطلاع على بحوثنا من خلال التقارير والمطبوعات، والخدمات التحليلية المتعمقة، وبيانات التنمية المتاحة مجاناً. وفي السنة المالية 2019، نشر البنك تقارير عن موضوعات ملحة، ومن بينها:

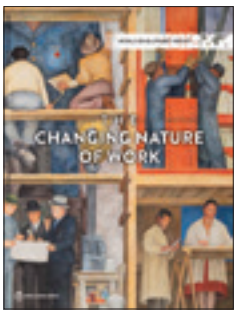

- **تقرير عن التنمية في العالم 2019: الطبيعة المتغيِّرة للعمل.** يبحث هذا التقرير الرئيسي كيف تتغيَّر طبيعة العمل بسبب التقدُّم التكنولوجي. ويشير إلى أن هذا التقدُّم التكنولوجي يُحدث تغييرا مستمرا في شكل العمل والطلب على المهارات، كما يقترح ضرورة أن تقوم الحكومات بإعطاء الأولوية للاستثمار في رأس المال البشري لضمان قدرة العاملين على بناء المهارات المناسبة. كما يجب على الحكومات تحسين الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتغطي جميع أفراد المجتمع بغض النظر عن شروط توظيفهم.

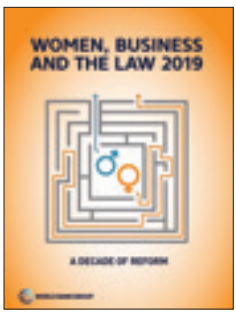

- **المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2019: عقد من الإصلاحات.** يتناول هذا التقرير بالبحث القوانين واللوائح التنظيمية التي تؤثر على فرص النساء كرائدات أعمال وموظفات في 187 اقتصادا. ويسعى التقرير إلى إثراء مناقشات السياسات بشأن كيفية إزالة القيود القانونية المفروضة على النساء وتشجيع البحوث حول سبل تحسين إدماجهن في الاقتصاد. ويقدِّم إصدار عام 2019 مؤشرا جديدا يقيس الحقوق القانونية للنساء في مراحل مهمة طوال حياتهن العملية. وتغطي البيانات فترة قوامها 10 سنوات لتسليط الضوء على الوضع الحالي وكيفية تطوُّر القوانين التي تؤثر على تكافؤ الفرص للنساء مع مرور الوقت.

- **ممارسة أنشطة الأعمال 2019: التدريب من أجل الإصلاح.** باستخدام مؤشرات كمِّية، يقارن هذا التقرير بين الإجراءات التنظيمية لأنشطة الأعمال وحماية حقوق الملكية في 190 اقتصادا ومع مرور الوقت. وفي كل عام، يحدد التقرير 10 اقتصادات حققت أبرز التحسينات عن العام السابق في المجالات التي شملها القياس. وفي هذا الشأن، يشير إصدار عام 2019 إلى كل من: أفغانستان وجيبوتي والصين وأذربيجان والهند وتوغو وكينيا وكوت ديفوار وتركيا ورواندا. ويتوصل التقرير إلى أن ثلث مجموع إصلاحات الإجراءات المنظمة لأنشطة الأعمال التي سُجِّلت في هذا العام جرت في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء.

- **الآفاق الاقتصادية العالمية.** يتناول هذا التقرير الرئيسي نصف السنوي، الذي يُنشر في يناير/كانون الثاني ويونيو/حزيران، بالبحث التطورات والآفاق والسياسات الاقتصادية العالمية، مع التركيز على بلدان الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. وتوصل إصدار يونيو/حزيران 2019، المعنون *اشتداد التوترات وضعف الاستثمار*، إلى استمرار تراجع النمو العالمي في عام 2019. وظل التعافي المتواضع في الاقتصادات النامية يواجه معوِّقات ناجمة عن تراجع الاستثمار، وضعف الآفاق المستقبلية، مما أضعف هذه الآفاق وأعاق التقدُّم نحو تحقيق أهداف التنمية الحيوية. وظلت مخاطر تراجع الآفاق المستقبلية مرتفعة، حيث واجه واضعو السياسات باستمرار تحديات كبيرة أمام تعزيز القدرة على الصمود وتشجيع النمو طويل الأجل. وتضمَّن هذا الإصدار أيضا تحليلا عن مزايا الاقتراض الحكومي ومخاطره، وضعف الاستثمارات في الاقتصادات النامية في الآونة الأخيرة، وانتقال آثار انخفاض قيمة العملات إلى معدل التضخم، وتطوُّر النمو في البلدان منخفضة الدخل.

- **الفقر والرخاء المشترك: حل معضلة الفقر.** يخلُص هذا التقرير إلى أن النسبة المئوية لمن يعيشون في فقر مدقع انخفضت انخفاضاً قياسياً لتصل إلى 10% في عام 2015، مما يعكس استمرار إحراز تقدُّم لكن بوتيرة بطيئة. وفي 70 من بين 91 بلدا توفرت بيانات عنها بشأن المشاركة في جني ثمار الرخاء، تحسَّنت مستويات دخل أفقر 40% من السكان في الفترة بين عامي 2010 و2015، فيما نمت مستويات الدخل بوتيرة أسرع من المتوسط في 54% من البلدان البالغ عددها ٩١. ويوسِّع التقرير أيضا طرق تعريفنا للفقر حيث يُدخِل مقياسا جديدا للفقر المجتمعي يعكس الفروق فيما بين البلدان، وكذلك مقياسا للفقر متعدد الأبعاد يتضمن مدى توفُّر خدمات التعليم والبنية التحتية الأساسية. ويقوم التقرير أيضا باستقصاء الفروق في معدلات الفقر داخل الأسر المعيشية.

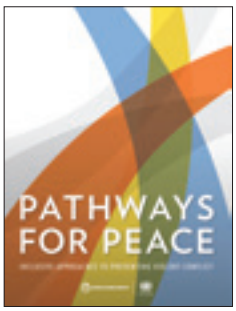

- **مسارات للسلام: نُهج شاملة لمنع نشوب الصراع العنيف.** تسلط هذه الدراسة، التي أُجريت بالاشتراك مع الأمم المتحدة، الضوء على الحاجة الملحة إلى منع المحركات الأساسية للهشاشة ومعالجتها. وتهدف الدراسة إلى تحسين كيفية تفاعل جهود التنمية مع الأمن والدبلوماسية وبناء السلام والمجالات الأخرى لمنع الصراعات من أن تصبح عنيفة. وتشدد الدراسة على أهمية المعالجة الاستباقية للمظالم المتعلقة بالإقصاء—من الوصول إلى السلطة والموارد الطبيعية والأمن والعدالة على سبيل المثال— التي تشكِّل جذور العديد من الصراعات العنيفة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/publications.**

التصدي للتحديات الإنمائية من خلال المشورة الفنية والتحليلات

تمثل الخدمات الاستشارية والتحليلية جزءا حيويا من كيفية إسهام البنك في تحقيق التنمية. وتستخدم البلدان الأعضاء مشورتنا الفنية وتحليلاتنا لمواصلة التنمية على المدى الطويل من خلال تصميم أو تنفيذ سياسات وإستراتيجيات إنمائية أفضل وتدعيم مؤسساتها. وعلى المستوى القُطري، تشكِّل هذه الأنشطة الأساس لأُطر الشراكة والبرامج الحكومية والمشروعات التي تساندها قروض وضمانات البنك. وأما على المستويين العالمي والإقليمي، فإنها تسهم في سلع النفع العام وتثري النقاشات المهمة بشأن السياسات.

وفي السنة المالية 2019، قدَّمنا 1625 أداة للخدمات الاستشارية والتحليلية في أكثر من 140 بلدا. وتراوحت المخرجات من تقارير عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية إلى حلقات عمل لتبادل

المعارف وتدريب ومذكرات للسياسات وخطط عمل للتنفيذ. والخدمات الاستشارية مستردة التكاليف هي أدوات للخدمات الاستشارية والتحليلية مكيَّفة حسب الحاجة تطلبها البلدان المتعاملة مع البنك وتدفع مقابلها. وفي السنة المالية 2019، قدَّم البنك 120 أداة لهذه الخدمات في 35 بلدا. ومن خلال هذه الخدمات، نخدم جميع الدول الأعضاء في البنك بما في ذلك البلدان غير المقترضة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/asa.**

توفير البيانات والأدوات لتدعيم المعارف الإنمائية

البنك هو إحدى المؤسسات الرائدة في إنتاج بيانات التنمية ونشرها. ومن خلال مشاركة البيانات والأدوات التحليلية، نوفر منصة للأعمال التحليلية عالية الجودة والموجَّهة نحو السياسات في البلدان النامية، مما يدعِّم أساس المعارف الإنمائية ووضع السياسات عن وعي ودراية.

وباعتباره مؤسسة معرفية، يفخر البنك بإتاحة ما بحوزته من معارف بحرية ودون مقابل. وتمثل الإحصاءات والبيانات جزءا أساسيا من هذه المعارف. ويُتاح لجميع المستخدمين الاطلاع على المصادر التالية بسهولة ويُسر من خلال موقع البيانات المفتوحة للبنك.

برنامج المقارنات الدولية. يقود البنك هذه المبادرة الإحصائية العالمية تحت رعاية اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. والهدف الأساسي لها هو توفير مقاييس سعرية وحجمية لإجمالي الناتج المحلي ومجموع الإنفاق تتيح المقارنة بين البلدان داخل نفس المنطقة ومع البلدان في المناطق الأخرى. ومن خلال شراكة مع الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية والوطنية، يقوم هذا البرنامج بجمع بيانات الأسعار ونسب الإنفاق من إجمالي الناتج المحلي والمقارنة بينها لتقدير ونشر أسعار تعادل القوة الشرائية في اقتصادات العالم.

مؤشرات التنمية العالمية. قاعدة البيانات هذه عبارة عن مجموعة من الإحصاءات التي يمكن المقارنة بينها دولياً وتتعلق بالتنمية العالمية ومكافحة الفقر. وتساند قاعدة البيانات هذه رسالتنا فيما يتعلق بضمان حصول جميع البلدان المتعاملة معنا على البيانات للاستدلال بها في اتخاذ القرارات. كما أنها تحتوي على 1600 من مؤشرات السلاسل الزمنية التي تخص 217 اقتصادا وأكثر من 40 مجموعة من البلدان، مع وجود بعض المؤشرات التي تعود إلى أكثر من 50 عاما.

شبكة إحصاء الفقر. تتيح هذه الشبكة، وهي أداة تحليلية إلكترونية لرصد أوضاع الفقر العالمية، للمستخدمين محاكاة تقديرات البنك الرسمية لمعدلات الفقر من خلال حسابات مستقاة من قاعدة بياناته. وتتيح الشبكة أيضا للمستخدمين قياس الفقر وفق افتراضات مختلفة وجمع التقديرات بالنسبة لمجموعات مختلفة من الاقتصادات مجتمعة أو منفردة. وفي مارس/آذار 2019، أصدرنا تقديرات منقَّحة لمعدلات الفقر العالمية عن الفترة من عام 1981 إلى عام 2015. وتجمع هذه التقديرات الجديدة بين أسعار الصرف على أساس تعادل القوة الشرائية لاستهلاك الأسر المعيشية وفقا لبرنامج المقارنات الدولية عام 2011، وبيانات أكثر من 1500 مسح استقصائي للأسر المعيشية في 164 اقتصادا.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **data.worldbank.org.**

تقوية أثرنا من خلال بناء الشراكات

تعمل مجموعة البنك الدولي مع طائفة متنوعة من الشركاء- التقليديين وغير التقليديين ومن الجهات الرسمية وغير الرسمية- من مختلف أنحاء العالم للمساعدة على تحقيق هدفينا لإنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

الشراكة من أجل التصدي للتحديات الأكثر إلحاحاً في عالم اليوم

إن التصدي للتحديات العالمية يتطلب عملا جماعيا، وفيما يلي الأمثلة الرئيسية على شراكاتنا في السنة المالية 2019.

الهشاشة. تهدد أوضاع الهشاشة والصراع والعنف الجهود الرامية إلى إنهاء الفقر المدقع، مما يؤثر على البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على حد سواء. وإننا نؤكد على أهمية الوقاية والتحرُّك مبكراً، ومواصلة المشاركة أثناء احتدام الصراع، والحد من الآثار غير المباشرة لأوضاع الهشاشة والصراع والعنف على الفئات الأولى بالرعاية.

ونعمل على توسيع نطاق التعاون مع الأطراف الفاعلة في مجالات العمل الإنساني، والتنمية، وبناء السلام، والأمن من خلال التعاون على مستوى البلدان مع الأمم المتحدة في أكثر من 40 منطقة متأثرة بالأزمات. وبالإضافة إلى ذلك، نعمل مع بلدان مجموعة الخمس وتحالف الساحل على تقديم مساندة إنمائية بقيمة 6.7 مليار دولار إلى المناطق غير الآمنة بمنطقة الساحل.

رأس المال البشري. نعمل مع مجموعة واسعة من القادة العالميين على بناء الدعم لمشروع رأس المال البشري. وفي الاجتماعات السنوية واجتماعات الربيع، استضاف البنك مناقشات مع ممثلين من المنظمات الخيرية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الثنائية ومتعددة الأطراف، إلى جانب خبراء من مجموعة البنك، لتشجيع تعزيز الاستثمار في البشر.

المساواة بين الجنسين. نواصل العمل على تعميق مشاركاتنا لمعالجة أوجه عدم المساواة من خلال مبادرات عديدة. وعلى سبيل المثال، فبالاشتراك مع حكومتي كندا والنرويج والبلدان المتعاملة معنا ومؤسسة التمويل الدولية، قمنا بإنشاء صندوق المساواة بين الجنسين في المشرق الذي يساند الحكومات في معالجة المعوِّقات أمام مشاركة النساء في القوى العاملة في بلدان المشرق بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وبالإضافة إلى ذلك، واصل الصندوق الشامل للمساواة بين الجنسين، وهو صندوق استئماني متعدد المانحين يضم 14 من الحكومات والمؤسسات الدولية، تحفيز إيجاد معارف وتصميم مشروعات مبتكرة واستقاء الشواهد من تقييمات الأثر بشأن أنجع النُهج لسد الفجوات بين الجنسين.

تغيُّر المناخ. نعمل مع طائفة واسعة من الشركاء للتصدي للتحديات المناخية. وتسعى اللجنة العالميّة المعنيّة بالتكيّف مع تغيّر المناخ إلى تسريع وتيرة الإجراءات المتخذة بشأن التكيف مع تغير المناخ، وإبراز قضايا التكيف على الساحة السياسية، وتسليط الضوء على الحلول الملموسة. وتهدف اللجنة إلى إظهار جهود التكيف باعتبارها ركيزة أساسية للنهوض بالتنمية، والمساعدة على تحسين الأحوال المعيشية، والحد من الفقر، وحماية البيئة، وتعزيز القدرة على الصمود في مختلف أنحاء العالم. ويشارك في رئاسة هذه اللجنة كل من كريستالينا جورجييفا، وبان كي مون الأمين العام الثامن للأمم المتحدة، وبيل غيتس الرئيس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس. ويدعو 19 بلدا اللجنة إلى الانعقاد، ويسترشد عملها بتوجيهات 33 مفوضا، وتحظى بدعم من شبكة عالمية من المستشارين والشركاء في مجال البحوث، بما في ذلك البنك الدولي، الذين يوفرون تحليلات علمية واقتصادية وخاصة بالسياسات

تعميق العمل مع الشركاء الأساسيين

تؤكد مجموعة البنك على العمل مع المؤسسات الأخرى متعددة الأطراف، والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والبرلمانيين، والمنظمات الدينية، والمجتمعات المحلية.

المشاركة متعددة الأطراف. بناء على طلب الحكومات المشارِكة، نسهم بالخبرات والتوصيات المتعلقة بالسياسات لتعزيز النمو والحد من الفقر على نحو شامل ومستدام. وفي نهاية رئاسة الأرجنتين لمجموعة العشرين في نوفمبر/تشرين الثاني 2018، شاركنا في استضافة منتدى للمستثمرين بالتعاون مع حكومة الأرجنتين بغرض زيادة التمويل المستدام طويل الأجل في البلدان المتعاملة مع البنك. وساند البنك أيضا الأولويات التي جرى اعتمادها أثناء رئاسة اليابان لمجموعة العشرين، ومن بينها توفير البنية التحتية الجيدة، وتعزيز القدرة على الصمود، واستمرارية القدرة على تحمُّل أعباء الديون وشفافيتها، وتقوية تمويل خدمات الرعاية الصحية، وتطوير منصات قُطرية. وضمن مجموعة السبع، نقوم حاليا بمساندة الأولويات التي تتبناها فرنسا بشأن المساواة بين الجنسين، ورأس المال البشري، والتنوُّع البيولوجي، والتجارة، وتعبئة الموارد المحلية، والتحوُّل والشمول الرقميين.

المجتمع المدني. تتفاعل مجموعة البنك مع منظمات المجتمع المدني في مختلف أنحاء العالم من خلال الشراكات والتواصل، وأنشطة الدعوة واستقطاب التأييد والحملات، والحوار والمشاورات بشأن السياسات، والتعاون على مستوى العمليات، وتبادل المعلومات، وكذلك آليات المنح، مثل الشراكة العالمية من أجل المساءلة الاجتماعية. ويساعد شركاؤنا من منظمات المجتمع المدني في توسيع نطاق انتشارنا، وتحسين الأثر الإنمائي لأنشطتنا، وكذلك تحسين المساءلة والشفافية. يمكن منتدى سياسات المجتمع المدني، الذي يُعقد أثناء اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية لنا، هذه المنظمات من تبادل الآراء مع خبراء مجموعة البنك وصندوق النقد الدولي، وأصحاب المصلحة الآخرين بشأن طائفة متنوعة من الموضوعات. وضمَّت اجتماعات الربيع لعام 2019 في واشنطن عدداً قياسياً من الحضور زاد على ألف مندوب من 109 بلدان، وشهدت عقد 46 جلسة تولت منظمات المجتمع المدني تنظيم وقيادة معظمها.

المنظمات الدينية. تساعد مبادرة الأديان العالمية الأطراف الفاعلة الدينية مع مجموعة البنك في معالجة القضايا بمختلف المناطق والقطاعات، مع التركيز على نواتج رأس المال البشري، والمساواة بين الجنسين، والهشاشة، وتغيُّر المناخ. وهذا العام، ركَّزت المشاركة على تدعيم الحوار والتواصل للنهوض بتحقيق هدفي مجموعة البنك، مما يسهم في إيجاد قاعدة شواهد أكثر دقة بشأن دور وتأثير هذه المنظمات في التنمية، وتشجيع التعاون على مستوى العمليات بين البنك وهذه المنظمات لزيادة الاستثمار في البشر.

المنظمات الخيرية والقطاع الخاص. لقد أدت أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، إلى زيادة الإقرار بقدرة الأطراف الفاعلة غير التقليدية على لعب دور أكبر في تعبئة التمويل والاستفادة من الابتكارات

والخبرات لتحقيق هذه الأهداف. وقد ضاعفنا تركيزنا على عقد شراكات مع القطاع الخاص بما في ذلك المؤسسات الخيرية، ورواد العمل الخيري الجدد، والمستثمرون ذوو التأثير، ورواد الأعمال الاجتماعية.

فعلى سبيل المثال، ركَّز حوارنا الإستراتيجي مع مؤسسة بيل وملينداغيتس هذا العام على توسيع نطاق الابتكارات وأسفر ذلك عن التعاون في مجالات الصرف الصحي بالمناطق الحضرية، والزراعة والبيانات، والتكنولوجيا المبتكرة لدعم صغار المزارعين.

البرلمانيون. تشكل شبكة البرلمانيين قناتنا الرئيسية للعمل مع المشرعين، وهي منصة مستقلة لأكثر من 1000 من البرلمانيين المؤثرين للقيام بالتناقش والدعوة إلى تحقيق المساءلة عن عمليات التنمية وتقديم الدعم السياسي لها.

كانت اجتماعات الربيع لعام 2019 بمثابة منبر للمؤتمر البرلماني العالمي السنوي الخامس، وهو الحدث الرئيسي للشبكة، والذي ضمَّ أكثر من 100 عضو برلماني من 48 بلدا للتحاور مع خبراء مجموعة البنك الدولي وجهاز إدارتها العليا بشأن القضايا الأكثر إلحاحا في عالمنا اليوم. وخلال الفترة نفسها، شارك في الاجتماع الافتتاحي للمبادرة العالمية للبرلمانيين الشباب مشرِّعون لا تزيد أعمارهم على 45 عاما من 26 بلدا لتبادل أفضل الممارسات وحلول السياسات لمواجهة التحديات التي تؤثر على الأجيال الشابة الجديدة أكثر من غيرهم.

وهذا العام أيضا، قام برلمانيون من 10 بلدان وممثلون من 13 منظمة للمجتمع المدني بزيارة مشروعات المؤسسة الدولية للتنمية في السنغال وغامبيا للوقوف على أثرها على أرض الواقع.

الصلات مع المجتمعات المحلية. يساعد برنامج توثيق الصلات مع المجتمعات المحلية التابع لمجموعة البنك موظفينا على معايشة القيم التي نتبناها في المجتمعات المحلية التي نعمل بها من خلال المساهمات الخيرية، والعمل التطوعي، والتبرعات العينية، وبرنامج للمنح التدريبية لطلاب المدارس الثانوية المحلية. وتستفيد هذه الجهود من موظفينا الذين يتحلَّون بالحماسة والاهتمام لتحسين أوضاع منطقة واشنطن العاصمة والمجتمعات المحلية الأخرى التي يعمل فيها البنك في مختلف أنحاء العالم. وفي هذا العام، ساهمنا بتقديم أكثر من 9 ملايين دولار للمنظمات غير الحكومية في المجتمعات المحلية التي نعمل بها، وتبرَّع موظفونا بأكثر من 4 ملايين دولار من هذا المبلغ. وتجلّى تركيز مؤسستنا على بناء رأس المال البشري والمساواة بين الجنسين في مساهماتنا الخيرية، حيث ساعد عملنا الخيري على تمويل بناء مرفق لتطوير مهارات الأيدي العاملة ومراكز للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في منطقة واشنطن.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/en/about/partners.**

تحسين عملياتنا لإحداث أثر إنمائي

في إطار سعينا الدائم للنهوض بمستوى الخدمات التي نقدمها للبلدان المتعاملة معنا وشركائنا، نواصل العمل على تحسين عملياتنا وسياساتنا وإجراءاتنا كي نكون مؤسسة أكثر فاعلية وكفاءة، وتعظيم الأثر الإنمائي لعملياتنا.

إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الدولي

دخل إطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد للبنك الدولي حيز النفاذ في 1 من أكتوبر/تشرين الأول 2018، ويحل هذا الإطار محل سياسات الإجراءات الوقائية الحالية المتعلقة بعمليات تمويل المشروعات الاستثمارية، وسيعمل النظامان معا على نحو متواز لمدة خمس إلى سبع سنوات إلى حين إقفال المشروعات التي يجري تنفيذها بمقتضى السياسات الأقدم. ويتيح الإطار الجديد تغطية أوسع نطاقاً وأكثر منهجية للمخاطر البيئية والاجتماعية، بما في ذلك قضايا كالعمالة وتغير المناخ والصحة والسلامة المهنيتين. ويحقق أيضا تقدما مهما في مجالات مشاركة أصحاب المصلحة، والشفافية، والمساءلة، وعدم التمييز، ومشاركة الجمهور العام.

وفي سياق التحضير لتدشين الإطار الجديد، عقد خبراء البنك حلقات عمل في 105 بلدان للمسؤولين الحكوميين، وموظفي إدارة تنفيذ المشروعات، وغيرهم من أصحاب المصلحة الرئيسيين — بما في ذلك المعنيون من مؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والجامعات، ومراكز التدريب، والهيئات الثنائية داخل البلدان المعنية، ومؤسسات التمويل الدولية. وعُقدت تدريبات مماثلة بالتعاون مع شركاء التنمية في أوروبا وآسيا، ووصل عددهم إلى أكثر من 40 هيئة منفصلة، وأعد البنك إستراتيجية لتدعيم أطر عمل البلدان المقترضة وقدراتها على إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية. وتلقى أكثر من 2500 موظف بالبنك أيضا تدريبا للتعريف بالإطار الجديد، وشارك خبراؤنا البيئيون والاجتماعيون في برنامج اعتماد مهني لضمان إلمامهم بالمعارف اللازمة وتحديد الفجوات المهارية القائمة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2018، دشن البنك نظام إدارة بيئية واجتماعية جديدًا لتتبع المخاطر البيئية والاجتماعية والتعامل معها في المشروعات التي يمولها. وتتوفر على الموقع الإلكتروني للبنك بجميع اللغات المعتمدة لدى الأمم المتحدة المذكرات التوجيهية للبلدان المقترضة بشأن كل واحد من المعايير البيئية والاجتماعية العشرة. كما أصدر البنك مذكرات ونماذج للممارسات الجيدة وغير ذلك من الموارد الأخرى بشأن موضوعات مثل: الرصد من قبل الغير، وعدم التمييز والإعاقة، والعنف القائم على نوع الجنس، واستخدام أفراد الأمن. وقد اشتملت أنشطة التواصل مع أصحاب المصلحة على عقد فعاليات خلال اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية للبنك الدولي، وتقديم عروض إيضاحية أمام رابطات وجمعيات مهنية، والقيام بأدوار قيادية في فرق العمل بمؤسسات التمويل الدولية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/esf.**

التصدي للعنف القائم على نوع الجنس

يلتزم البنك الدولي بالحد من العنف القائم على نوع الجنس من خلال الاستثمارات، والبحوث والتعلم، والتعاون مع أصحاب المصلحة في مختلف أنحاء العالم. وتشكل معالجة هذه القضايا إحدى الأولويات الرئيسية في عمليات البنك، وترد التزامات ملحوظة في هذا الشأن في إطار العمليتين السابعة عشرة والثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وكذلك في إستراتيجية مجموعة البنك المعنية بالمساواة بين الجنسين. ونستثمر حاليا أكثر من 300 مليون دولار في عمليات تهدف إلى معالجة قضايا العنف القائم

على نوع الجنس، من خلال مشروعات قائمة بذاتها وكذلك من خلال دمج مكونات التصدي لهذا الشكل من العنف في مجالات مثل النقل والتعليم والحماية الاجتماعية والنزوح القسري. ومن خلال مسابقة "سوق التنمية: إجراءات مبتكرة للتصدي لقضايا العنف القائم على نوع الجنس"، وهي الآن في عامها الرابع، دخل البنك في شراكة مع مبادرة أبحاث العنف الجنسي، ومنح أكثر من 4 ملايين دولار لأكثر من 40 مشروعا بحثيا في 28 بلدا منخفض ومتوسط الدخل بغرض تحسين فهم الإستراتيجيات الفاعلة لمنع هذا الشكل من العنف والتعامل معه. واستجابة للتوصيات التي أصدرها فريق العمل المعني بالعنف القائم على نوع الجنس، أعددنا أداة لتقييم المخاطر لضمان أن تتجنب العمليات التي يمولها البنك تزايد خطر الاستغلال والاعتداء الجنسيين. وهذه الأداة تقترن بمنهجية صارمة لتقييم المخاطر المتصلة بسياق أو بمشروع بعينه، ويمكن استخدامها كمشروعات تشتمل على أشغال مدنية. كما أعددنا مذكرة ممارسات جيدة لمساعدة الموظفين على معالجة المخاطر التي تم تحديدها لاسيما الاستغلال والإيذاء الجنسيين والتحرش الجنسي، التي يمكن أن تنشأ في تمويل المشروعات الاستثمارية التي تشتمل على عقود لأشغال مدنية كبرى. وأصدرنا هذه المذكرة في سياق إطار العمل البيئي والاجتماعي، ويجري حاليا تكييفها لتلائم القطاعات الرئيسية في مجال التنمية البشرية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
www.worldbank.org/en/topic/socialdevelopment/brief/violence-against-women-and-girls.

إطار البنك الدولي للمشتريات

يلعب إطار البنك الدولي للمشتريات، الذي دخل حيز التنفيذ منذ عام 2016، دورا إستراتيجيا في مساعدة البلدان على تحقيق نواتج إنمائية أفضل في تنفيذ عملياتنا لتمويل المشروعات الاستثمارية. وهو يُمكّن البلدان من وضع إستراتيجياتها للمشتريات على نحو يناسب احتياجاتها المحددة، وخصائصها الفريدة، وأسواقها المتنوعة، والأهداف الإنمائية للمشروعات. ويُستخدم هذا الإطار لكل المشروعات الجديدة، ويتيح صياغة إستراتيجيات شراء محددة لكل مشروع.

وتقيم وثائق هذه الإستراتيجيات ما يتعلق بالمشروع من ظروف العمل، وقدرات التنفيذ، والأثر المحتمل على المشتريات، وأوضاع السوق بغرض توفير المعلومات اللازمة لإعداد ترتيبات المشتريات. ويقوم 437 مشروعا بقيمة 43 مليار دولار حتى يومنا هذا بتطبيق هذا الإطار.

تهدف اثنتان من سمات الإطار الجديد — وهما الترتيبات البديلة للمشتريات والدعم العملي الموسع للتنفيذ— إلى تسهيل تنفيذ المشروعات وزيادة كفاءتها، وعادة ما يكون ذلك في بيئات هشة أو تتدنى فيها القدرات. وتتيح الترتيبات البديلة للمشتريات إجراء ترتيبات مع منظمات أخرى، مثل وكالات الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر لقيادة أنشطة المشتريات وتنفيذها، ورفع كفاءتها على أرض الواقع. وتتيح سمة الدعم العملي الموسع لموظفي البنك مساندة البلدان المتعاملة مع البنك في تطبيق قواعد المشتريات لتسريع وتيرة تنفيذ المشروعات؛ وقد أُستخدمت في مشروعات في أفغانستان والعراق وكوسوفو وميانمار وبابوا غينيا الجديدة.

ولضمان سلاسة التنفيذ، يشتمل هذا الإطار على مذكرات توجيهية لفرق العمليات والبلدان المقترضة والقطاع الخاص. على سبيل المثال، جرى تحديث وثائق البنك الدولي النموذجية لتقديم العطاءات الخاصة بالأشغال في أعقاب تطبيق إطار العمل البيئي والاجتماعي كي تعكس المعايير الجديدة. كما أجرى البنك حملات توعية على الصعيد العالمي للتعريف بالسمات الجديدة لهذا الإطار، وتؤكد الشركات المشاركة أنه ساعد على إيجاد بيئة مواتية أقوى لمؤسسات الأعمال.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/procurement.**

تحسين تصميم الصناديق الاستئمانية واستخدامها من أجل إحداث أثر أكبر

تكمل الصناديق الاستئمانية الموارد التمويلية للمؤسسة الدولية للتنمية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير وتقدم مساندة حيوية لقدرات البنك للوفاء بأولوياتنا الرئيسية. وهناك أكثر من 500 صندوق استئماني تشكل حوالي 10% من مدفوعات البنك إلى البلدان المتعاملة معه. كما أنها تلعب دورا بالغ الأهمية في أجندة المعرفة، حيث تمول نحو ثلثي جميع الخدمات الاستشارية والأنشطة التحليلية التي نقدمها.

ويتمثل أحد التحديات الرئيسية التي حددتها عملية إصلاح الصناديق الاستئمانية الجارية في وجود عدد كبير من الصناديق الاستئمانية الأصغر حجما المكيَّفة حسب الحاجة، وهي تشكل 70% من إجمالي الصناديق الاستئمانية، لكنها لا تمثل سوى 7% من القيمة الإجمالية لهذه المحفظة. ويؤدي اختلاف دورات التخطيط والتخصيص الخاصة بها إلى زيادة صعوبة مواءمتها مع إستراتيجية البنك ودورة تخطيطه وأولوياته الأوسع نطاقا. كما أن هذه الصناديق تعاني من ارتفاع تكاليف المعاملات المتعلقة بتأسيسها وتعبئة التمويل وحوكمتها ومتطلبات رفع التقارير.

ولبناء روابط أقوى بين التمويل والأولويات الإستراتيجية وكذلك الحد من التجزؤ، يعكف البنك حاليا على تنظيم محفظة الصناديق الاستئمانية حول برامج أقل عددا وأكبر حجما ذات تركيز قوي على تحقيق النتائج يُطلق عليها اسم "المنظومة الجامعة Umbrella 2.0". ويهدف هذا الإصلاح إلى تحسين مواءمة هذه الصناديق وكفاءتها عبر زيادة حجمها وخفض تكاليف المعاملات من خلال تنسيق نظم حوكمتها وإجراءات رفع التقارير، وتحسين الحوار مع الشركاء حول الأولويات المشتركة. ونُفذت المرحلة التجريبية في السنة المالية 2019، ويجري حاليا الاسترشاد بالدروس المستفادة منها في إعداد التصميم النهائي وتنفيذ الإصلاحات في عموم مؤسسات البنك في عام 2020. ويجري أيضا إعداد تدابير لتبسيط عمل الصناديق الاستئمانية التي تقع خارج نطاق هذه المنظومة، كتدابير التمويل المشترك أو الابتكارات الجديدة التي تتطلب "إثبات جدواها"، وذلك قبل التوسع في استخدامها.

ويعكف البنك كذلك على إعداد إطار إداري يسعى لتدعيم الانتقائية وإدارة المخاطر لصناديق الوساطة المالية الجديدة والقائمة على حد سواء. ويتيح ذلك لمجتمع التنمية العالمي منصات مستقلة متعددة الأطراف تساند العديد من هيئات إدارة التنفيذ، وعادة ما يكون ذلك في مجالات المنافع العامة العالمية. ويلعب البنك دورا محدودا باعتباره القيّم في هذه الصناديق؛ وقد نستضيف مكتب الأمانة ونعمل كإحدى الهيئات المسؤولة عن إدارة تنفيذها.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/dfi.**

دائرة معالجة المظالم

دائرة معالجة المظالم هي آلية للأفراد والمجتمعات المحلية لتقديم شكاواهم مباشرة إلى البنك الدولي إذا رأوا أن مشروعاً يُموِّله البنك قد يؤثر - أو من المحتمل أن يؤثر سلبا- فيهم.

وهي تكفل التعامل على نحو فوري واستباقي مع الشكاوى التي يتلقاها البنك بتعزيز الحوار وحل المشاكل، بالإضافة إلى تطبيق الأدوات ذات الصلة لحل النزاعات.

وبالبناء على خبراتها المتنامية، يعمل البنك على تقوية دائرة معالجة المظالم بغرض تعزيز كفاءتها وفاعليتها بالتمييز بين أنواع خدمات المعالجة التي تقدمها، وتحديث أنظمتها وإجراءاتها التشغيلية.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: ***www.worldbank.org/grs***

قيمنا وموظفونا

تتمثل مبادئ البنك الدولي الأساسية التي يتسم بها نهج عملنا في: احترام موظفينا، والمتعاملين معنا، وشركائنا، وكوكبنا. وفي السنة المالية 2019، ظل البنك ملتزما بتحقيق الاستدامة البيئية في عملياته الداخلية وعمل على حماية أصوات الموظفين. ويعرض مؤشر مبادرة الإبلاغ العالمية، الذي يجري تحديث بياناته كل سنة مالية، مزيدا من التفاصيل عن اعتبارات الاستدامة في عملياتنا وممارساتنا المؤسسية. ويمكن الاطلاع على هذا المؤشر على شبكة الإنترنت ضمن ملاحق التقرير السنوي للبنك الدولي: **www.worldbank.org/annualreport.**

قيمنا

شكل الاحترام والتأثير والنزاهة والعمل الجماعي والابتكار قيمنا الأساسية في السنة المالية 2018. ويعكف البنك حاليا على إعداد مدونة جديدة لقواعد الأخلاق والسلوك المهني لدمج هذه القيم في ثقافة مجموعة البنك وعملها. وستساعد المدونة الجديدة الموظفين على تحسين فهمهم للتوجهات والأنماط السلوكية المتوقعة منهم، في حين ستحدد قواعد النظام الإداري للموظفين الحالات التي قد تؤدي إلى حدوث سوء سلوك.

موظفونا

يعمل موظفو البنك الدولي المتفرغون وعددهم نحو 12300 على إيجاد حلول للتحديات الإنمائية الأكثر إلحاحاً في العالم. وتهدف إستراتيجيتنا للموارد البشرية إلى بناء قوة عمل تتمتع بالمهارات المناسبة ووضعها في المكان المناسب في الوقت المناسب، كما تسعى إلى تقديم أفضل قيمة للبلدان المتعاملة معنا، وتقوية مزايا العمل للموظفين بغرض جعل البنك أفضل مكان للعمل في مجال التنمية.

العمل في بيئات صعبة حافلة بالتحديات. يلتزم البنك الدولي بالعمل حيثما تشتد الحاجة إلى خدماته. وقد قمنا بزيادة تواجدنا في البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف لنكون أقرب إلى المتعاملين معنا. واسترشادا بالعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية وجهود تحقيق اللامركزية، يمضي البنك في المسار الصحيح للوفاء بتعهده بزيادة موظفيه في هذه البلدان بما يبلغ 150 موظفا بنهاية السنة المالية 2020. ويقدم البنك حوافز إضافية وكذلك برامج موجهة للموظفين الجدد، وتطوير المهارات القيادية، والتعلم، والتطوير الوظيفي.

ضمان صحة الموظفين وسلامتهم. يقدم البنك طائفة متنوعة من البرامج والخدمات لتعزيز وحماية صحة الموظفين وأمنهم. ويحدد نظام إدارة الصحة والسلامة المهنيتين بمجموعة البنك مخاطر الصحة والسلامة في أماكن العمل، ويراقبها على نحو منتظم، ويعتمد في سبيل ذلك نهجا يسترشد بمعايير الصحة والسلامة الدولية. وقد واصلت إدارة الأمن بمجموعة البنك توسيع القدرات الأمنية بالمجموعة في مجالات مثل تدريب الأفراد، وأمن الانتقال والسفر، والمركبات المصفحة والمعدات، والمنشآت، وأدوات الأفراد، من قبيل تطبيق جديد باستخدام الهاتف المحمول لتنبيهات السفر. وفي إطار التزامنا بتوسيع العمليات في البلدان التي تعاني من أوضاع الهشاشة والصراع والعنف، يركز أمن مجموعة البنك على الأماكن التي ترتفع فيها المخاطر والتهديدات، والعمل بشكل وثيق مع الزملاء في العمليات لدعم موظفينا العاملين في هذه البيئات.

زيادة التنوع والاحتواء. في السنة المالية 2019، واصلنا التركيز على تعزيز التنوع، حيث استحدثنا مؤشرا جديدا للمساواة بين الجنسين يتتبع التقدم المحرز في هذا الشأن على مستوى كافة الدرجات الوظيفية. كما دشنا برنامجا جديدا للتعلّم يستفيد من الواقع الافتراضي في معالجة أشكال التحيُّز غير الواعي وزيادة الوعي بشأن التوجه الجنسي والهوية الجنسية. وفي إطار التزام مجموعة البنك بزيادة عدد المعوقين العاملين بها وتعزيز خبراتهم، دخل مكتب التنوع والاحتواء في شراكة مع فريق العمل المعني

بالموارد والدفاع عن المعوقين لتدشين أول مسح من نوعه تسترشد به الجهود المؤسسية في تهيئة أماكن عمل أكثر مراعاة للمعوقين.

تنفيذ خطة العمل المعنية بإدارة المعارف. هذا العام، بدأنا تنفيذ عدة مشروعات بغرض تعزيز كفاءة العمليات وفاعليتها في إدارة معارفنا. ومن شأن هذه الجهود أن: (1) تمكن فرق العمل من تحسين التعامل مع الفجوات المعرفية القائمة بتحديد الخبرات الفنية الداخلية، والاطلاع على أهم أنشطة المشروعات ذات الصلة، وتحسين إدارة المحتوى الداخلي على مستويات الوحدات؛ (2) ضمان إضفاء الطابع المهني تدريجيا وتعزيز التعلّم فيما بين العاملين في مجال إدارة المعرفة في مختلف وحدات البنك، وذلك باستحداث كفاءات فنية جديدة، وتطوير منهج تدريبي، وتزويدهم بالأدوات اللازمة لاستخدامها من الآن فصاعدا؛ (3) معالجة مبادرات الثقافة المعرفية الأوسع نطاقا بتطوير جهود تبادل المعرفة على مستوى البنك وإعادة تنشيط أجندة إدارة المعرفة الأوسع من خلال التوعية والمشاركة.

المشاركة في التعلم المستمر. أصدر البنك الدولي قائمة جديدة لتعلّم الموظفين، تتسق مع أولوياته المؤسسية، لمساعدتهم على تحديد البرامج التدريبية بسهولة والانخراط في التعلم المستمر. كما دشن مسارات تعلّم جديدة ترتبط بكفاءات وظيفية محددة لقطاعات الممارسات العالمية ووحدات مكاتب نواب الرئيس بغرض مساندة التطوير الوظيفي المحدد بدقة أكبر. علاوة على ذلك، يطبق البنك نظاما تحليليا للتقييم والتعلّم يستند إلى النتائج لتقييم تعلّم الموظفين ويقدم البيانات والمعايير الإرشادية والشواهد من أجل اتخاذ القرارات وتصويب المسار في الوقت المناسب.

توفير أماكن عمل آمنة للموظفين للتعبير عن مخاوفهم ومنازعاتهم. حتى 30 يونيو/حزيران 2019، تلقت وحدة الخدمات الاستشارية التابعة لمكتب نائب الرئيس لشؤون الأخلاقيات والسلوك الوظيفي 1053 طلبا استشاريا من الموظفين — تمت الإجابة على ثلثيها في اليوم نفسه، وعلى 90% منها في غضون 48 ساعة. وتتاح للموظفين العديد من القنوات عبر أنظمة خدمات العدالة الداخلية لطلب النصح والإرشاد والموارد لحسم المنازعات، بما في ذلك مكتب أمين المظالم، والمستشارون المعنيون بالاحترام في مكان العمل، وخدمات الوساطة، وخدمات مراجعة النظراء، ومراجعة إدارة الأداء. وهذه الخدمات تشكل عنصرا أساسيا في تسهيل نشر ثقافة تقوم على الاحترام والقيم في أماكن العمل. وحتى 31 مارس/آذار 2019، لجأ 1142 موظفا إلى تلك الخدمات طلبا للنصيحة والمشورة.

الجدول 14: بيانات موظفي البنك الدولي (البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية)، السنوات المالية 2017-2019

المؤشر	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019	المؤشرات ذات الصلة
إجمالي الموظفين المتفرغين بدوام كامل	11,897	12,216	12,283	مبادرة الإبلاغ العالمية 401؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
موظفون خارج الولايات المتحدة (%)	42.0	42.6	43.2	
استشاريون لمدد قصيرة / موظفون مؤقتون (موظفون متفرغون بدوام كامل)	4,948	4,810	5,097	
مشاركة الموظفين (%)	80	—	79	
مؤشر التنوع	0.91	0.92	0.93	مبادرة الإبلاغ العالمية 405؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
المديرات (%)	39.0	41.5	%44.1	
مديرون من البلدان النامية (%)	43.3	43.1	%42.3	
الموظفات الفنيات (الدرجة الوظيفية GF فأعلى، %)	44.2	44.5	%45.3	
نسبة الموظفين الفنيين من منطقتي أفريقيا جنوب الصحراء والبحر الكاريبي (الدرجة الوظيفية GF فأعلى، %)	12.9	13.3	%13.6	
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المقر	4.7	5.1	5.1	مبادرة الإبلاغ العالمية 404؛ الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة
متوسط أيام التدريب لكل موظف في المكاتب القطرية	4.6	4.4	4.7	

ملاحظة: الدرجة الوظيفية GF فأعلى تشير إلى الوظائف المتخصصة. لم يُجر مسح استقصائي عن مشاركة الموظفين في السنة المالية 2018.

خطة العمل المعنية بمنع التحرش الجنسي ومعالجته. تعمل مجموعة البنك الدولي بنشاط على إيجاد ثقافة تعالج بصورة منهجية أشكال التحرش الجنسي وسوء السلوك. وفي السنة المالية 2019، دشنا خطة عمل لتحويل التركيز من الإجراءات إلى الأفراد. وتشتمل هذه الخطة على أكثر من 50 مبادرة محددة تتماشى مع أفضل الممارسات، وتدمج التوصيات التي طرحها ثلاثة خبراء خارجيين مستقلين. ومن بين السمات الأساسية: إيجاد وظيفة جديدة لمنسق يعنى بمكافحة التحرش، وتمكين المديرين من التصدي للسلوكيات غير الملائمة، وتوفير سبل سرية جديدة للإبلاغ تركز على الأفراد، وتبسيط إجراءات التحقيقات، وزيادة الشفافية بنشر نواتج الحالات التي أثبت مكتب نائب الرئيس لشؤون الأخلاقيات والسلوك الوظيفي صحة حدوثها بدون ذكر أسماء أصحابها.

تمثيل أصوات الموظفين. تمثل رابطة الموظفين حقوق الموظفين ومصالحهم، عددهم 11800 موظف واستشاري بمجموعة البنك الدولي. وفي السنة المالية 2019، واصلت الرابطة حوارها مع مكتب نائب الرئيس لشؤون الموارد البشرية وجهاز الإدارة العليا، حيث عبرت عن مخاوف الموظفين بشأن التغييرات التنظيمية، والتحديات المرتبطة بشأن تعديل منهجية التعويضات، وسياسات التغطية الصحية، ومسائل الصحة المهنية، فضلا عن تقديم المساعدة للموظفين. ومن خلال زيادة المشاركة في مجموعة عملنا وعقد جلسة جديدة لجميع الموظفين الجدد بشأن حقوقهم العامة، واصلت الرابطة الدفاع عن موظفي مجموعة البنك الدولي.

تقوية الالتزامات البيئية. يسعى البنك إلى معالجة الآثار البيئية الناشئة عن عملياتنا على نحو منهجي، بالاسترشاد بمجموعة من مبادئ الاستدامة. وقد جددت لجنة تابعة لمجلس المديرين التنفيذيين تشرف على أنشطة الاستدامة المؤسسية لمجموعة البنك جهودها بشأن مجالات التأثير الرئيسية للبصمة البيئية للمجموعة، بما في ذلك الطاقة والمياه وانبعاثات غازات الدفيئة والنفايات الصلبة وسلاسل الإمداد. للمزيد من المعلومات، انظر استعراض الاستدامة لعام 2019.

توجيه عمل البنك الدولي

وفقاً لاتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية، تُخوّل كافة صلاحيات البنك الدولي لمجلس المحافظين، ويُعتبر الهيئة العليا لاتخاذ القرار بالبنك. ويمثل كل بلد عضو بالبنك محافظ واحد ومحافظ مناوب.

ويفوض مجلس المحافظين معظم هذه الصلاحيات إلى 25 مديرا تنفيذيا مقيما يشكلون مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية. ويمثل المديرون التنفيذيون البلدان الأعضاء بالبنك الدولي البالغ عددها 189 بلداً، وهم مسؤولون عن تسيير العمليات العامة للبنك. ويختار المديرون التنفيذيون رئيساً للبنك الدولي، الذي يرأس بدوره المجلس. وتستمر ولاية المجلس الحالي من نوفمبر/تشرين الثاني 2018 حتى أكتوبر/تشرين الأول 2020.

يقوم المديرون التنفيذيون بتوجيه العمليات العامة وتحديد التوجه الإستراتيجي للبنك، ويمثلون وجهات نظر البلدان الأعضاء حول الدور الذي يضطلع به البنك. وينظر أعضاء المجلس ويبتون في الاقتراحات التي يقدّمها الرئيس فيما يتعلق بالقروض والاعتمادات والمنح والضمانات من البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية؛ والسياسات الجديدة؛ والموازنة الإدارية؛ والمسائل التشغيلية والمالية الأخرى. ويناقش المديرون التنفيذيون أيضاً وثائق أطر الشراكات الإستراتيجية – وهي الأداة الرئيسية التي يستخدمها جهاز الإدارة والمجلس في مراجعة وتوجيه عمل مجموعة البنك مع البلدان المتعاملة معها، وما تقدمه من مساندة للبرامج الإنمائية. كما يتولى المديرون التنفيذيون أيضا مسؤولية أن يعرضوا على مجلس المحافظين تقريراً عن مراجعة الحسابات، والموازنة الإدارية، والتقرير السنوي للبنك الدولي حول نتائج السنة المالية. ويلعب عميد المجلس، وهو أقدم مدير تنفيذي متفرغ، دورا في المجلس يتعلق على سبيل المثال لا الحصر بعقد الرئيس، واختيار الأعضاء في لجنة الأخلاقيات المسلكية الخاصة بالمجلس، وتنسيق الأنشطة الخارجية للمجلس.

يضم المجلس خمس لجان دائمة ولجنة واحدة مخصصة. ويعمل المديرون التنفيذيون أعضاءً في واحدة أو أكثر من هذه اللجان، التي تساعد المجلس على النهوض بمسؤولياته الإشرافية من خلال الفحص المتعمق للسياسات والممارسات. وتجتمع اللجنة التوجيهية للمديرين التنفيذيين، التي يعمل فيها جميع المديرين، مرتين شهرياً لمناقشة برنامج العمل الإستراتيجي للمجلس.

ويشارك المجلس، عبر لجانه، بانتظام في متابعة مدى فاعلية أنشطة مجموعة البنك الدولي مع جهاز الإدارة وكذلك مع هيئة التفتيش المستقلة ومجموعة التقييم المستقلة، اللتين تتبعان المجلس مباشرة.

الشكل 7: لجان مجلس المديرين التنفيذيين

اللجنة التوجيهية لمجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي

لجنة مراجعة الحسابات
تشرف على الشؤون المالية والمحاسبية وإدارة المخاطر والضوابط الداخلية والنزاهة المؤسسية بالبنك.

لجنة الموازنة
تساعد المجلس على الموافقة على موازنة البنك.

اللجنة المعنية بفعالية التنمية
تقيم فاعلية التنمية للبنك، وترشد توجّهاته الإستراتيجية، وتراقب جودة عملياته ونتائجها.

اللجنة المعنية بالحوكمة والمسائل الإدارية الخاصة بالمديرين التنفيذيين
توجه حوكمة البنك، وفاعلية عمل المجلس، والسياسة الإدارية السارية على مكاتب المديرين التنفيذيين.

لجنة الموارد البشرية
تشرف على المسؤولية الملقاة على عاتق إستراتيجية الموارد البشرية وسياسات وممارسات البنك ومدى اتساقها مع احتياجات عمل المؤسسات التابعة له.

لجنة الأخلاقيات المسلكية
تأسست لجنة الأخلاقيات المسلكية في عام 2003 للنظر حسب الحاجة في الأمور المتعلقة بتفسير أو تطبيق مدونة السلوك الخاصة بكبار مسؤولي مجلس المديرين التنفيذيين.

كفالة المساءلة والشفافية في عملياتنا

يخضع البنك الدولي للمساءلة عن عملياته أمام البلدان المتعاملة معه والمساهمين والجمهور العام من خلال الآليات المؤسسية التي تقوم بمتابعة أداء العمليات، والتعامل مع المخاطر المؤسسية، ومعالجة الشواغل والمظالم، وضمان الشفافية في عملنا. ويشمل ذلك وحدات داخل البنك وأخرى مستقلة عنه تقدم الإرشادات والتوصيات لضمان تحقيق أقصى قدر من فاعلية التنمية والالتزام بأعلى معايير المساءلة.

مجموعة التقييم المستقلة

تهدف مجموعة التقييم المستقلة إلى تدعيم الفاعلية الإنمائية لعمل مجموعة البنك الدولي من خلال تقارير تقيم النتائج والأداء، وتوصي بإدخال تحسينات عليها. وتسهم تقييمات مجموعة التقييم المستقلة في رفع مستوى المساءلة والتعلم، مما يساعد على توفر المعلومات للتوجهات والسياسات والإجراءات وأطر الشراكة القُطرية التي تعتمدها مجموعة البنك.

ووفقا لنتائج تقييمات مجموعة التقييم المستقلة لعام 2018 *وأداء مجموعة البنك الدولي*، تواصل التقديرات التصنيفية لنواتج إقراض البنك الدولي تحسنها، إذ ارتفعت حصة المشروعات التي أقفلت بنتائج مرضية أو أعلى من ذلك من 69% خلال السنوات المالية 2012 - 2014 إلى 76% خلال السنوات المالية 2015 - 2017. وتتجاوز التقديرات التصنيفية للنواتج حاليا - من حيث عددها وحجمها - المستويات الخاصة بالمشروعات التي أُقفلت في فترة السنوات المالية 2006 - 2008، قبل اندلاع الأزمة المالية.

وفي السنة المالية 2019، أتمت مجموعة التقييم المستقلة تقييمات رئيسية عن العديد من الموضوعات، منها على سبيل المثال لا الحصر إيجاد الأسواق وتعزيز التكامل الإقليمي وتسهيل تدفق المعرفة والتعاون. وقيم كل منها أداء مجموعة البنك وحدد الدروس المستخلصة من أجل تحسين عملياتها فيما يتعلق بأحد محاور التركيز أو القطاعات أو الإجراءات المؤسسية.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لمجموعة التقييم المستقلة،
يرجى زيارة: **ieg.worldbankgroup.org.**

هيئة التفتيش

أسس مجلس المديرين التنفيذيين بالبنك هيئة التفتيش لتكون أول آلية مساءلة مستقلة على مستوى أي مؤسسة مالية دولية. وتتيح الهيئة للأفراد والمجتمعات الذين يعتقدون أنهم تعرضوا للضرر أو من المُرجح تضررهم بسبب أحد المشروعات التي يمولها البنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية، وإمكانية الوصول إلى جهة مستقلة للتعبير عن شواغلهم ومخاوفهم وطلب الانتصاف. وتتألف الهيئة من ثلاثة خبراء دوليين في مجال التنمية، يتم اختيارهم من بلدان مختلفة، فضلا عن طاقم سكرتارية صغير. ويخدم أعضاء الهيئة لفترة واحدة من خمس سنوات غير قابلة للتجديد، ويحظر عليهم العمل مطلقا بالبنك الدولي بعد انتهاء ولايتهم. وفي السنة المالية 2019، احتفلت الهيئة بالذكرى الخامسة والعشرين لتأسيسها.

خلال السنة المالية 2019، تلقت هيئة التفتيش 8 شكاوى جديدة، وقدمت إلى المجلس تقريرا عن تحقيق واحد يتصل بمشروعين في أوغندا بشأن عملية استعواض للتنوع البيولوجي. كما بدأت تحقيقا بشأن مشروع لإمدادات المياه في الريف بالهند. وأدت مراجعة أجراها مجلس المديرين التنفيذيين خلال هذا العام إلى تقنين الوظيفة الاستشارية للهيئة المخولة بمنح أصحاب الشكاوى فرصة للاطلاع على تقارير التحقيق على أساس سري قبل اجتماعات المجلس.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لهيئة التفتيش،
يرجى زيارة: **www.inspectionpanel.org.**

سياسة البنك الدولي المعنية بالحصول على المعلومات

لا تزال سياسة البنك الدولي المعنية بالحصول على المعلومات، التي دخلت حيز النفاذ في عام 2010، تشكل المعيار المرجعي لمؤسسات التنمية الدولية، وقد جعلت البنك شريكا إنمائيا أكثر فاعلية. تقوم هذه السياسة على مبدأ إتاحة أي معلومات بحوزته للجمهور باستثناء ما يندرج ضمن قائمة محددة من الاستثناءات. وقد أتاحت الأساس الذي تستند إليه المبادرات المفتوحة المصاحبة— ومنها البيانات المفتوحة، والبيانات المالية المفتوحة، ومستودع المعرفة المفتوحة، والأرشيفات المفتوحة— وتسهم جميعها في زيادة شفافية عمل البنك وخضوعه للمساءلة وسهولة الوصول إليه. وقد أدت أيضا إلى زيادة كبيرة في الإفصاح الاستباقي عن الوثائق.

فيما يتعلق بالمعلومات التي تم الإفصاح عنها بصورة استباقية، شهد البنك أكثر من 3 ملايين زيارة لقاعدة بيانات الوثائق والتقارير، و30 مليون عملية تنزيل للوثائق والتقارير منها. وفي السنة المالية 2019، قام البنك بمعالجة 696 طلبا من الجمهور العام للحصول على المعلومات.

وفيما يتعلق بالطلبات التي يتم رفضها، يمكن لمقدم الطلب الطعن من خلال تقديم شكوى يدّعي فيها أن ذلك يشكل انتهاكا لهذه السياسة و/أو للصالح العام. وتمثل اللجنة الداخلية المعنية بإتاحة الحصول على المعلومات المستوى الأول للطعون، وقراراتها نهائية فيما يتعلق بالطعون التي تدعي وجود اعتبارات تتعلق بالصالح العام. ويتوفر مسار ثان ونهائي للطعون التي تدعي أن رفض الإفصاح يشكل انتهاكا لهذه السياسة من خلال مجلس طعن خارجي ومستقل يتألف من ثلاثة خبراء دوليين. وفي السنة المالية 2019، نظرت اللجنة في 4 حالات، ولم يتم رفع طلبات طعن جديدة أمام المجلس.

للمزيد من المعلومات وتقديم طلبات من الجمهور للحصول على المعلومات إلى البنك الدولي، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/en/access-to-information.**

مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة ونظام العقوبات

في إطار التزام مجموعة البنك بمحاربة الفساد ومنع وقوعه، يقوم مكتب نائب الرئيس لشؤون النزاهة بالتحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد والتواطؤ والإكراه والعرقلة في المشروعات التي تمولها مجموعة البنك، بما في ذلك إجراء تحقيقات في الادعاءات بوقوع احتيال وفساد يشمل موظفين في مجموعة البنك أو موردي خدمات من الخارج. ويضطلع المكتب بدور أساسي في نظام التقاضي الراسخ الخاص بمجموعة البنك الذي يتألف من درجتين، ويقدم حالات ليتولى مراجعتها المحققون العاملون بهذا النظام: مكتب البنك المعني بالإيقاف والحرمان ونظراؤهم بمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار على المستوى الأول، ومجلس العقوبات التابع لمجموعة البنك على المستوى الثاني. ويتبع هؤلاء المحققون الطرق القانونية في التعامل مع الأطراف المشتبه بارتكابهم فعلا غير مشروع، ويصدرون قرارات بإيقاف التعامل مع الشركات والأفراد الذين يثبت تورطهم في ممارسات سوء سلوك ويفرضون عقوبات عليهم. كما يعمل مكتب الامتثال للنزاهة التابع لنائب الرئيس لشؤون النزاهة مع الشركات الخاضعة للعقوبات التي تسعى إلى إبراء نفسها من هذه العقوبات. ويحدد المكتب المخاطر المتعلقة بالنزاهة ويستخلص الدروس للاسترشاد بها في العمليات المستقبلية، حيث يعمل على نحوٍ وثيق مع رؤساء فرق العمل بمجموعة البنك للحد من مخاطر الاحتيال والفساد في المشروعات.

في السنة المالية 2019، حظرت مجموعة البنك الدولي التعامل مع 53 شركة وشخصا، منهم إحدى شركات الإنشاءات والتصميمات الهندسية التابعة لشركة أوديبريشت (Odebrecht) لمدة ثلاث سنوات. وأبرأ المكتب 23 شركة من العقوبات بعد أن استوفت الشروط المتفق عليها. وأقرت مجموعة البنك تطبيق 33 قرار حرمان مشتركًا صادرًا من بنوك تنمية أخرى متعددة الأطراف. وأقرت هذه البنوك 39 قرارا من قرارات الحرمان التي أصدرتها مجموعة البنك.

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي لنظام العقوبات لدى مجموعة البنك الدولي، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/integrity.**

مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك

يقدم مكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك ضمانات ومشورة مستقلة وموضوعية وقيمة تستند إلى تحليل المخاطر بغرض حماية قيمة مجموعة البنك وتعزيزها. ويتيح المكتب لجهاز الإدارة العليا ومجلس المديرين التنفيذيين رأيا مستقلا وتأكيداً معقولاً بأن الإجراءات الخاصة بإدارة المخاطر ومراقبتها — فضلا عن نظم حوكمتها بشكل عام — مصممة بصورة ملاءمة وتعمل على نحو فاعل. ويجري المكتب عمليات تدقيق واستعراضات تأكيدية واستشارية تغطي الوظائف التشغيلية والمؤسسية وأنظمة تكنولوجيا المعلومات وإجراءات العمل. ويزاول المكتب عمله وفقا لإطار الممارسات المهنية الدولية لمعهد المراجعين الداخليين.

ويركز المكتب على الأولويات المؤسسية وأولويات أصحاب المصلحة والمخاطر الرئيسية، ويقوم بحوالي 25 نشاطا سنويا تغطي العمل الاستشاري وأعمال التأكيد. واشتملت الموضوعات الأساسية التي يغطيها عمل المكتب في السنة المالية 2019 على: إدارة المخاطر البيئية والاجتماعية في المشروعات، وتدابير زيادة الكفاءة التي تعتمدها مجموعة البنك، ونافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وإدارة المخاطر المالية بالمؤسسة الدولية للتنمية، وإدارة الأصول والخصوم؛ وإدارة مخاطر العمليات، وتغطية مخاطر الكوارث في العمليات، وتكنولوجيا المعلومات؛ وأمن الفضاء الإلكتروني (cybersecurity).

للمزيد من المعلومات والاطلاع على التقرير السنوي والتقارير ربع السنوية لمكتب نائب الرئيس لشؤون المراجعة الداخلية بمجموعة البنك، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/internalaudit.**

استخدام الموارد على نحو إستراتيجي

ترتيب أولويات الإجراءات التدخلية الإستراتيجية في مجموعة البنك الدولي

يعمل البنك الدولي — البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية — بالتنسيق الوثيق مع مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار للاستفادة من القوة الجماعية لمجموعة البنك. وتنبع ميزاتنا التنافسية من المزيج القوي للعمق القُطري والتواجد العالمي لمكاتبنا وفرق عملنا، وأدواتنا وعلاقاتنا مع القطاعين العام والخاص، ومعارفنا التي تغطي قطاعات متعددة، وقدرتنا على تعبئة التمويل لمساندة الأولويات الإنمائية للبلدان. وقد اتسع نطاق التعاون فيما بين مؤسسات مجموعة البنك بمرور الوقت ويغطي طائفة واسعة من الأنشطة على مستوى البلدان والمناطق والقطاعات ومحاور التركيز والعالم.

ومن خلال الموارد التمويلية التي نقدمها، نساعد البلدان على بناء أنظمة ومؤسسات أقوى، وتوسيع نطاق تأثير إصلاحات السياسات والمؤسسات بما يتجاوز نطاق أي مشروع فردي. وتساعد قدرتنا للجمع بين الأطراف وتكوين الشراكات على تحديد شكل أولويات التنمية العالمية وتوسيع نطاقها. ويضطلع البنك بدور قيادي في مجال الابتكارات التشغيلية، ويتعلم من التجارب والخبرات السابقة، ويستخدم الشواهد وأعلى المعايير في تحقيق النتائج القُطرية. وتجعل العلاقات طويلة الأجل والفهم العميق لاحتياجات البلدان وتزايد تواجدنا على أرض الواقع منا مستشارا جديرا بالثقة ووسيطا أمينا. ويتزايد عملنا في البيئات الأشدّ صعوبة في العالم — في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات وحيثما يشتد ترسُّخ الفقر، وفي الوقت نفسه نحافظ على جودة محفظة عملياتنا. ونواصل التحلي بروح الابتكار في التمويل والمعايير ونهج العمل، وقمنا مؤخرا بتطبيق إطار العمل البيئي والاجتماعي للبنك الذي دخل حيز النفاذ في أكتوبر/تشرين الأول 2018.

إن مواصلة التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العالمية وتسريع وتيرته تتطلب مجموعة بنك دولي قوية كي نتمكن من توفير الحلول والمشورة المبتكرة جنبا إلى جنب مع موارد مالية هائلة ترتقي إلى مستوى ذلك التحدي. وقد ساند مجلس المديرين التنفيذيين وجهاز إدارتنا تعزيز مجموعة البنك بموافقتهم في أكتوبر/تشرين الأول 2018 على حزمة رأسمالية تتضمن 13 مليار دولار — وهي أكبر زيادة رأسمالية على الإطلاق في تاريخها، وسلسلة من الإصلاحات المالية وإصلاحات السياسات. وسيمكن ذلك البنك من مساندة البلدان المقترضة بقدرة تمويلية سنوية تبلغ في المتوسط حوالي 100 مليار دولار خلال السنوات المالية 2019 - 2030، ارتفاعا من 65 مليار دولار خلال السنوات المالية 2014 - 2016. وستُمكّن هذه الحزمة الرأسمالية مجموعة البنك من تقديم الخدمات لجميع المتعاملين معها، وتعزيز دورها الريادي في القضايا العالمية، وتعبئة تمويل التنمية، ومواصلة تحسين نموذج عملها.

تحديد شكل عملنا مع البلدان

تعتمد مجموعة البنك الدولي نموذجا قُطريا لتقديم التمويل والدراسات التحليلية والخدمات الاستشارية للبلدان المقترضة. ويرد تحديد هذه الخدمات — سواء المحفظة الحالية والأنشطة الجديدة المخططة — في إطار الشراكة الإستراتيجية مع البلدان المعنية الذي يشارك في إعداده كل من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار. ويحدد إطار الشراكة الإستراتيجية شكل عملنا مع البلد المعني لفترة أربع إلى ست سنوات، ويسترشد بالدراسات التحليلية ولاسيما الدراسة التشخيصية المنهجية؛ والأهداف الإنمائية للبلد المعني؛ وميزتنا التنافسية مقارنة بمصادر التمويل والخدمات الإنمائية الأخرى.

ويحدد إطار الشراكة الإستراتيجية الأهداف الخاصة ببرنامج مجموعة البنك، ويتيح مزيجا استرشاديا من التمويل والأدوات التحليلية والاستشارية لمساندته بفاعلية، ويشمل إطارا للنتائج المستهدفة للمخرجات والنواتج المتفق عليها فيما يتعلق بالأنشطة الجاري تنفيذها، والمخرجات والنواتج الاسترشادية للأنشطة المخططة. ويجري استخدامها لتحديد التوجه الإستراتيجي للبرنامج، ويساعد على تقييم فاعليته في ختام إطار الشراكة.

ويناقش جهاز الإدارة وثائق إطار الشراكة الإستراتيجية كل على حدة مع مجلس المديرين التنفيذيين، ويستفيد من إرشاداتهم وإسهاماتهم قبل نشرها للجمهور العام.

الدراسة التشخيصية المنهجية هي دراسة تحليلية يستند إليها عملنا في أي بلد. ويتم إعداد هذه الدراسة بالتشاور مع السلطات الوطنية والقطاع الخاص وأصحاب المصلحة الآخرين، لكنها في الوقت نفسه تعكس وجهات نظر مجموعة البنك. وهي تمثل أساسا مرجعيا للمشاورات مع البلد المعني والجهود الجماعية بشأن الأهداف والتدابير التي سيكون لها أكبر الأثر الإنمائي.

وتعد الدراسة التشخيصية المنهجية وإطار الشراكة الإستراتيجية عنصرين رئيسين لنموذج عملنا في البلدان المعنية، ويمكن أن يوفرا أساسا تحليليا للبرامج القُطرية. وحتى نهاية السنة المالية 2019، أتمت مجموعة البنك الدولي إعداد دراسات تشخيصية منهجية في 104 بلدان، وأطر شراكة إستراتيجية جديدة في 79 بلدا.

وفي السنة المالية 2018، طبق البنك الدولي نهجا برامجيا متعدد المراحل يتيح للبلدان القيام بهيكلة عملية طويلة وكبيرة أو معقدة كمجموعة من المراحل المترابطة الأصغر حجما ضمن برنامج واحد. ويرتكز هذا النهج على تصميم قابل للتعديل والتعلم من التنفيذ لضمان أن تكون العمليات أكثر استجابة للظروف المتطورة في البلد والمشروع المعنيين. وهو يساند تسريع وتيرة دمج الخبرات داخل المراحل المختلفة وفيما بينها بغرض تحقيق الحد الأقصى للنتائج المتوخاة، ويعد برنامج تحسين نواتج التغذية في مدغشقر الأول في استخدام هذا النهج.

تساند مجموعة البنك الدولي الدول الصغيرة في التصدي لتحدياتها الإنمائية الفريدة من خلال منتدى الدول الصغيرة الذي يضم 50 عضوا، منها 42 بلدا مصنفة كدول صغيرة وفقا لتعريف البنك الدولي، و8 بلدان ذات كثافة سكانية أكبر تواجه تحديات مماثلة. ويلتقي المنتدى كل ستة أشهر في اجتماعات الربيع والاجتماعات السنوية. وركز اجتماع المائدة المستديرة الوزاري الذي عقد أثناء اجتماعات الربيع لعام 2019 على قضايا الاقتصاد الأزرق والتلوث البحري، والتكيف وبناء القدرة على الصمود، والاستدامة الاقتصادية والمالية.

وضع المعايير العالمية

يلعب البنك الدولي دورا مهما في وضع المعايير العالمية ونشرها في مجالات الاستدامة والشفافية والمساءلة والاحتواء والنزاهة وتحقيق مردود للمال المنفق. ونضطلع بهذا الدور من خلال: (1) مواصلة تطوير وتحديث إطار سياساتنا كي يعكس المعايير الدولية وأفضل الممارسات وينشرها؛ (2) جهود التعاون والمواءمة مع بنوك التنمية متعددة الأطراف ووكالات التنمية الثنائية الأخرى؛ (3) المشاركة في المنتديات العالمية للمساعدة في تحديد شكل برامج عملها؛ (4) توفير دعم عملي ومساعدة فنية لمساعدة البلدان المتعاملة مع البنك على اعتماد المعايير المتطورة وتطبيقها.

تدمج إصلاحات نظام مشترياتنا في عام 2016 المبادئ الأساسية وتعززها في جميع أعمال المشتريات والتوريدات التي يمولها البنك، وهي: النزاهة والقيمة مقابل المال (أفضل جودة بأفضل سعر) والاقتصاد والملاءمة للغرض والكفاءة والشفافية والعدالة. وقد جعلنا متطلباتنا البيئية والاجتماعية أكثر انسجاماً مع المعايير الدولية الناشئة من خلال إطار العمل البيئي والاجتماعي الجديد، الذي يؤكد على الشفافية ومناهضة التمييز ومشاركة الجمهور العام والمساءلة.

يعد البنك الدولي أيضا إحدى الجهات المعنية بوضع المعايير في إضافة القيمة ليس فقط للمشروعات التي يمولها، ولكن في أساليب التمويل، وذلك بضمان الشفافية في الموارد التمويلية التي يقدمها.

وكما تشير تقارير مجموعة التقييم المستقلة، فقد واصلت التقديرات التصنيفية لنواتج إقراض البنك الدولي تحسنها. ووجد أحدث تقرير لها بعنوان *نتائج عمل وأداء مجموعة البنك الدولي* أن حصة المشروعات التي أقفلت بنتائج مرضية إلى حد ما أو أعلى من ذلك قد ارتفعت من 69% من المشروعات التي أقفلت في السنوات المالية 2012 - 2014 إلى 76% في السنوات المالية 2015 - 2017. وارتفعت التقديرات التصنيفية لأداء البنك في الوقت نفسه من 70% بالنسبة للمشروعات التي أقفلت في السنوات المالية 2012 - 2014 إلى 76% في السنوات المالية 2015 - 2017.

الحفاظ على انضباط الموازنة بغرض تعظيم الاستفادة من الموارد المالية

تعمل مجموعة البنك الدولي على مواءمة مواردها باستخدام عملية سنوية للتخطيط الإستراتيجي وإعداد الموازنات ومراجعة مستوى الأداء يُرمز لها بالحرف الإنجليزي "W"، حيث تشير أطرافه الثلاثة من أعلى إلى أسفل إلى عملية اتخاذ القرار، في حين يشير الطرفان الآخران من أسفل إلى أعلى إلى المدخلات:

W1: يحدد جهاز الإدارة العليا أولويات التخطيط الإستراتيجي في إطار الاستجابة للعوامل الخارجية وطلبات البلدان المتعاملة مع البنك.

W2: تراجع وحدات نواب الرئيس الأولويات المؤسسية وتستجيب لها.

W3: ينقح جهاز الإدارة العليا الإرشادات الخاصة بأولويات كل مؤسسة من مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

W4: تقوم وحدات نواب الرئيس بإعداد برامج عمل استجابة للأولويات المحددة ومخصصات الموازنات المقررة.

W5: يقوم جهاز الإدارة العليا لكل مؤسسة بمراجعة المخصصات على مستوى وحدات نواب الرئيس ويوافق على المجاميع الكلية للموازنات المقترحة. ويراجع المجلس الموازنات ويصادق عليها للسنة المالية التالية.

وفي السنوات الخمس الماضية، طبقت مجموعة البنك الدولي تدابير لزيادة مستوى الكفاءة أسهمت في تعزيز استدامتها المالية. وفي إطار الحزمة الرأسمالية، تعهد البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية بتحسين مستوى الكفاءة وتحقيق وفورات الحجم وخفض تكاليف المعاملات للمساعدة في الحفاظ على استدامة الموازنة وتقوية المركز المالي لمجموعة البنك.

وخلال فترة التخطيط التي تغطي السنوات المالية 2020 - 2022، ستركز مجموعة البنك على الوفاء بالأولويات النابعة من هدفيها المتمثلين في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، على النحو المحدد في نهجها المعنون *التطلع إلى المستقبل*. وتشمل الأولويات المحددة: (1) تقديم المساندة للعمل المباشر مع المتعاملين مع مجموعة البنك، وخاصة فيما يتعلق بزيادة عملياتها حسبما تم الاتفاق عليه في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، وفيما يتعلق بالمناطق المتأثرة بأوضاع الهشاشة والصراع والعنف؛ (2) التوسع في عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وتنفيذ التزامات الحزمة الرأسمالية؛ (3) تسخير حلول القطاع الخاص والأسواق لتعبئة التمويل لصالح عملية التنمية؛ (4) تجديد التركيز على بناء رأس المال البشري وعلى تعزيز الدور القيادي للمجموعة بشأن القضايا العالمية؛ (5) تحسين نموذج العمل لزيادة الفاعلية والكفاءة.

الارتباطات والخدمات المالية التي يقدمها البنك الدولي للإنشاء والتعمير

البنك الدولي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة تعاونية عالمية للتنمية تملكها البلدان الأعضاء البالغ عددها 189 بلدا. وباعتباره أكبر بنك إنمائي متعدد الأطراف في العالم، فإنه يقدم القروض والضمانات وأدوات إدارة المخاطر والخدمات الاستشارية إلى البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية، ويقوم بتنسيق تدابير التصدي للتحديات الإقليمية والعالمية.

في السنة المالية 2019، بلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير 23.2 مليار دولار لتمويل 100 عملية، منها ثلاث عمليات مختلطة بينه وبين المؤسسة الدولية للتنمية.

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار حول ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفا للرموز على جميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رفيعة المستوى للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتُستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف الرئيسية والفرعية للأنشطة التي يساندها البنك، وتُستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 15: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2015 - 2019

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
أفريقيا	1,209	669	1,163	1,120	820
شرق آسيا والمحيط الهادئ	4,539	5,176	4,404	3,981	4,030
أوروبا وآسيا الوسطى	6,679	7,039	4,569	3,550	3,749
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,709	8,035	5,373	3,898	5,709
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	3,294	5,170	4,869	5,945	4,872
جنوب آسيا	2,098	3,640	2,233	4,508	4,011
المجموع	**23,528**	**29,729**	**22,611**	**23,002**	**23,191**

الجدول 16: مدفوعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب المناطق، السنوات المالية 2015 - 2019

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
أفريقيا	816	874	427	734	690
شرق آسيا والمحيط الهادئ	3,596	5,205	3,961	3,476	5,048
أوروبا وآسيا الوسطى	5,829	5,167	2,799	4,134	2,209
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	5,726	5,236	3,885	4,066	4,847
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	1,779	4,427	5,335	3,281	4,790
جنوب آسيا	1,266	1,623	1,454	1,698	2,598
المجموع	**19,012**	**22,532**	**17,861**	**17,389**	**20,182**

الجدول 17: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب القطاعات، السنوات المالية 2015 - 2019

ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
الزراعة والصيد والحراجة	843	561	754	2,561	1,025
التعليم	1,496	1,788	1,074	1,685	1,875
الطاقة والصناعات الاستخراجية	3,361	4,599	4,434	3,084	2,847
القطاع المالي	3,433	2,657	1,879	764	2,299
الصحة	893	1,181	1,189	2,204	1,674
الصناعة والتجارة والخدمات	1,684	3,348	2,694	3,416	2,361
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	90	194	503	324	611
الإدارة العامة	3,175	5,111	4,754	2,189	5,327
الحماية الاجتماعية	2,687	1,393	778	2,091	2,115
النقل	3,202	4,569	2,551	2,074	1,485
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	2,664	4,192	2,000	2,610	1,571
المجموع	**23,528**	**29,729**	**22,611**	**23,002**	**23,191**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتبارا من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة للقطاعات محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذا فقد لا تضاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/sector.

الجدول 18: ارتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير حسب محاور التركيز، السنتان الماليتان 2018 - 2019

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
السياسة الاقتصادية	1,124	1,363
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	10,409	8,514
التمويل	2,501	3,546
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	6,641	7,227
تنمية القطاع الخاص	4,945	4,438
إدارة القطاع العام	1,353	2,912
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	2,844	2,453
التنمية الحضرية والريفية	8,593	6,511

ملاحظة: اعتبارا من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة لمحاور التركيز محل التصنيف السابق، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحديث البيانات الداخلية. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وأُعيد النظر في بيانات محور التركيز الخاص بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقا للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/theme.

الجدول 19: أكبر البلدان اقتراضا من البنك الدولي للإنشاء والتعمير / السنة المالية 2019

ملايين الدولارات

البلد	ارتباطات الإقراض	البلد	ارتباطات الإقراض
الهند	3,024	الصين	1,330
إندونيسيا	1,950	المغرب	1,255
الأردن	1,591	تركيا	1,113
جمهورية مصر العربية	1,500	أوكرانيا	950
الأرجنتين	1,391	كولومبيا	930

الموارد المالية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير ونموذجه المالي

لتمويل مشروعات التنمية في البلدان الأعضاء، يمول البنك الدولي للإنشاء والتعمير قروضه من مساهماته في أسهم رأس المال ومن الأموال التي يقترضها في أسواق رأس المال من خلال إصدار سندات البنك الدولي. وهو يتمتع بتصنيف ائتماني من مرتبة Aaa من مؤسسة موديز وتصنيف ائتماني من مرتبة AAA من مؤسسة ستاندرد أند بورز، كما يعتبر المستثمرون السندات التي يصدرها أوراقا مالية عالية الجودة. وتهدف إستراتيجيته التمويلية إلى تحقيق أفضل قيمة على المدى الطويل على أساس مستدام للبلدان المقترضة، كما تُعد قدرته على العمل وسيطا ماليا لتعبئة الأموال في أسواق رأس المال الدولية لصالح البلدان النامية الأعضاء عنصرا مهما في المساعدة على تحقيق أهدافه.

تساند جميع سندات البنك الدولي للإنشاء والتعمير تحقيق التنمية المستدامة، حيث يصدر أوراقه المالية من خلال طرح أوراق مالية عالمية وإصدارات سندات مخصصة لتلبية احتياجات أسواق محددة أو أنواع معينة من المستثمرين. وتربط سنداته القطاعين العام والخاص بأهدافه الإنمائية من خلال مستثمرين، كمديري الأصول وشركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والبنوك المركزية ومؤسسات الأعمال ووحدات خدمات الخزانة بالمؤسسات المصرفية من مختلف أنحاء العالم. ويصدر البنك سندات لصالح المستثمرين بعملات وآجال استحقاق متنوعة وفي العديد من الأسواق وبأسعار فائدة ثابتة ومتغيرة. ويفتح في أحوال كثيرة أسواقا جديدة أمام المستثمرين الدوليين من خلال إصدار أدوات أو سندات جديدة بعملات الأسواق الصاعدة. وتتفاوت أحجام التمويل السنوي للبنك من عام إلى آخر.

وقد مكنته الإستراتيجية التي يعتمدها من الاقتراض من الأسواق بشروط جيدة، وتمرير هذه الوفورات لصالح البلدان الأعضاء المقترضة. ويحتفظ البنك بالأموال غير المُستخدمة مباشرة في الإقراض في محفظة استثماراته لتوفير السيولة لعملياته. وفي السنة المالية 2019، قام البنك الدولي للإنشاء والتعمير بتعبئة 54 مليار دولار من خلال إصدار سندات بسبع وعشرين عملة.

وباعتباره مؤسسة تعاونية، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير لا يسعى إلى تعظيم أرباحه وإنما يسعى إلى تحقيق دخل يكفي لضمان قوته المالية واستمرارية أنشطته الإنمائية. وأوصى المديرون التنفيذيون أن يوافق مجلس المحافظين على تحويل مبلغ 259 مليون دولار من صافي دخل البنك القابل للتخصيص في السنة المالية 2019 إلى المؤسسة الدولية للتنمية، وتحويل 100 مليون دولار إلى حساب الفائض، وتخصيص مبلغ 831 مليون دولار إلى الاحتياطي العام. وفي إطار أنشطة الإقراض والاقتراض والاستثمار

الشكل 8: نموذج عمل البنك الدولي للإنشاء والتعمير

الجدول 20: المؤشرات المالية الرئيسية للبنك الدولي للإنشاء والتعمير، السنوات المالية 2015-2019

ملايين الدولارات فيما عدا النسب التي ترد في شكل نسب مئوية

المنطقة	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
أبرز ملامح الإقراض					
الارتباطات [أ]	23,528	29,729	22,611	23,002	23,191
إجمالي المدفوعات [ب]	19,012	22,532	17,861	17,389	20,182
صافي المدفوعات [ب]	9,999	13,197	8,731	5,638	10,091
الأساس المُبلغ عنه					
قائمة (بيان) الدخل					
التحويلات التي وافق عليها مجلس المحافظين وغيرها	(715)	(705)	(497)	(178)	(338)
صافي الدخل (الخسارة)	(786)	495	(237)	698	505
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول [ج]	212,931	231,408	258,648	263,800	283,031
صافي محفظة الاستثمارات	45,105	51,760	71,667	73,492	81,127
صافي القروض القائمة	155,040	167,643	177,422	183,588	192,752
محفظة الإقراض	158,853	178,231	207,144	213,652	228,763
الدخل القابل للتخصيص					
الدخل القابل للتخصيص	686	593	795	1,161	1,190
المخصصات كما يلي:					
الاحتياطي العام [د]	36	96	672	913	831
المؤسسة الدولية للتنمية	650	497	123	248	259
الفائض	0	0	0	0	100
مساهمات في أسهم رأس المال قابلة للاستخدام [هـ، و]	40,195	39,424	41,720	43,518	45,360
كفاية رأس المال					
نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض (%)	25.1	22.7	22.8	22.9	22.8

ملاحظة: للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، انظر القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.worldbank.org/financialresults.

أ. تشتمل الارتباطات على ارتباطات الضمانات وتسهيلات الضمانات التي وافق عليها مجلس المديرين التنفيذيين للبنك الدولي.

ب. تشتمل المبالغ على المعاملات مع مؤسسة التمويل الدولية ورسوم الموافقة على طلبات القروض.

ج. اعتبارا من 30 يونيو/حزيران 2019، تُعرض الأدوات المشتقة بالقيمة الصافية من جانب الطرف المقابل، وذلك بعد تلقي الضمانات النقدية، وقد تمت مواءمة عرض الفترات السابقة لأغراض المقارنة.

د. يمثل المبلغ في 30 يونيو/حزيران 2019 التحويل المقترح إلى الاحتياطي العام من صافي الدخل في السنة المالية 2019 الذي وافق عليه المجلس في 8 أغسطس/آب 2019.

هـ. استبعاد المبالغ المرتبطة بالأرباح/الخسائر غير المُحققة نتيجة لتعديل الأسعار بما يتماشى مع السعر السائد في السوق في المحافظ لغير أغراض المتاجرة، بالصافي، وتسويات التقويم المتجمعة ذات الصلة.

و. تشتمل المساهمات في أسهم رأس المال القابلة للاستخدام على التحويل المقترح إلى الاحتياطي العام.

الخاصة به، فإن البنك الدولي للإنشاء والتعمير معرض للمخاطر المتعلقة بالأسواق والأطراف المقابلة والوضع الائتماني للبلدان المقترضة والعمليات.

ويقود رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك الدولي وظيفة مراقبة المخاطر، ويدعم عملية اتخاذ القرارات المؤسسية عبر لجان مختصة بمراقبة المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فقد طبق البنك إطارا قويا لإدارة المخاطر يساند جهاز الإدارة في الاضطلاع بوظائفه الرقابية. ويهدف هذا الإطار إلى تمكين البنك ومساندته في تحقيق أهدافه على نحو مستدام ماليا. وتُعتبر نسبة المساهمات في رأس المال إلى القروض مقياسا موجزا لصورة المخاطر التي يتحملها، وهي نسبة تتم إدارتها عن كثب بما يتفق مع الآفاق المالية وآفاق المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها. وفي 30 يونيو/حزيران 2019، بلغت هذه النسبة 22.8%، وبلغ مجموع رأس المال التراكمي المكتتب فيه للبنك الدولي للإنشاء والتعمير 279.9 مليار دولار، بما في ذلك 17.1 مليار دولار من رأس المال المدفوع.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/ibrd.**

الارتباطات والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسة الدولية للتنمية

المؤسسة الدولية للتنمية هي أكبر مصدر متعدد الأطراف لتقديم التمويل الميسر لبلدان العالم الأشد فقرا. وتقدم المؤسسة تمويلا في شكل قروض إنمائية (اعتمادات) ومنحا وضمانات دعما لجهود هذه البلدان الرامية إلى زيادة النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، وتحسين الأحوال المعيشية للفقراء.

في السنة المالية 2019، كان هناك 75 بلدا مؤهلا لتلقي المساعدة من المؤسسة. بالإضافة إلى ذلك، تتلقى ثلاثة بلدان — بوليفيا وسري لانكا وفييتنام التي تخرجت من أهلية الاقتراض من المؤسسة بنهاية دورة العملية السابعة عشرة لتجديد مواردها — مساندة مؤقتة على أساس استثنائي منها. وبلغت ارتباطات الإقراض الجديدة من المؤسسة ما قيمته 21.9 مليار دولار لتمويل 254 عملية، منها ثلاث عمليات مختلطة بينها وبين البنك الدولي للإنشاء والتعمير. واشتملت هذه الارتباطات على 13.8 مليار دولار من الاعتمادات، و 7.8 مليار دولار من المنح، و 358 مليون دولار من موارد المؤسسة الدولية للتنمية لدعم الضمانات. بالإضافة إلى ذلك، وافق المجلس في السنة المالية 2019 على 14 مشروعا بمبلغ إجمالي قدره 393 مليون دولار دعما من نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار في إطار العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية.

وفيما يتعلق بعمليات المتابعة ورفع التقارير وتحسين اتخاذ القرار حول ارتباطاته المالية، يطبق البنك الدولي تصنيفا للرموز على جميع عمليات الإقراض كي يعكس القطاعات ومحاور التركيز التي يوجه موارده إليها. وتعكس رموز القطاعات تجميعات رفيعة المستوى للأنشطة الاقتصادية بناء على أنواع السلع والخدمات المنتجة، وتُستخدم للإشارة إلى الجزء المعني من الاقتصاد الذي تسانده الإجراءات التدخلية للبنك. وتعكس رموز محاور التركيز الأهداف الرئيسية والفرعية للأنشطة التي يساندها البنك، وتستخدم لرصد مساندة البنك لأهداف التنمية المستدامة.

الجدول 21: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2015 - 2019

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
أفريقيا	10,360	8,677	10,679	15,411	14,187
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,803	2,324	2,703	631	1,272
أوروبا وآسيا الوسطى	527	233	739	957	583
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	315	183	503	428	430
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	198	31	1,011	430	611
جنوب آسيا	5,762	4,723	3,828	6,153	4,849
المجموع	**18,966**	**16,171**	**19,463**[أ]	**24,010**[ب]	**21,932**[ج]

أ. لا يشمل هذا الرقم ارتباطا بقيمة 50 مليون دولار في شكل منحة إلى صندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

ب. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

ج. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 393 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 106 ملايين دولار في شكل ضمانات و 25 مليون دولار في شكل أدوات مشتقة، ومليون دولار من خلال تمويل استثمار في أسهم رأس المال مرتبط بنافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية.

الجدول 22: مدفوعات المؤسسة الدولية للتنمية حسب المناطق، السنوات المالية 2015 - 2019

ملايين الدولارات

المنطقة	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
أفريقيا	6,595	6,813	6,623	8,206	10,190
شرق آسيا والمحيط الهادئ	1,499	1,204	1,145	1,252	1,282
أوروبا وآسيا الوسطى	314	365	310	298	931
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	383	303	229	223	340
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	194	44	391	569	647
جنوب آسيا	3,919	4,462	3,970	3,835	4,159
المجموع	**12,905**	**13,191**	**12,668**[أ]	**14,383**	**17,549**

أ. لا يشمل هذا الرقم صرف منحة بقيمة 50 مليون دولار لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

الجدول 23: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب القطاعات، السنوات المالية 2015 - 2019

ملايين الدولارات

القطاع	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017أ	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
الزراعة والصيد والحراجة	2,525	1,849	2,025	1,442	2,796
التعليم	2,124	1,431	1,773	2,836	1,767
الطاقة والصناعات الاستخراجية	1,461	2,814	1,891	4,028	3,468
القطاع المالي	661	443	1,227	546	870
الصحة	2,197	1,191	1,246	2,062	1,736
الصناعة والتجارة والخدمات	687	841	1,541	1,991	1,963
تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	265	78	519	419	779
الإدارة العامة	2,744	1,500	1,954	5,013	3,109
الحماية الاجتماعية	1,928	2,475	1,913	2,112	2,163
النقل	2,191	2,277	3,271	1,455	1,709
المياه والصرف الصحي وإدارة المخلفات	2,183	1,271	2,102	2,105	1,572
المجموع	**18,966**	**16,171**	**19,463**	**24,010ب**	**21,932ج**

ملاحظة: الأرقام قد لا تطابق المجاميع نتيجة التقريب إلى أقرب رقم صحيح. واعتبارا من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة للقطاعات محل التصنيف السابق، وذلك في إطار جهد داخلي لتحديث البيانات. وتم تنقيح بيانات السنة المالية السابقة الواردة هنا كي تعكس الفئات الجديدة، ولذا فقد لا تضاهي الأرقام المنشورة في التقارير السنوية السابقة. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/sector.

أ. يستبعد تصنيف القطاعات بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

ب. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

ج. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 393 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 106 ملايين دولار في شكل ضمانات و 25 مليون دولار في شكل أدوات مشتقة، ومليون دولار من خلال تمويل استثمار في أسهم رأس المال مرتبط بنافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية.

الجدول 24: ارتباطات المؤسسة الدولية للتنمية حسب محاور التركيز: السنوات المالية 2017 - 2019

ملايين الدولارات

محور التركيز	السنة المالية 2017أ	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
السياسة الاقتصادية	1,791	468	1,073
إدارة البيئة والموارد الطبيعية	5,766	9,491	9,680
التمويل	1,507	1,642	2,418
التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين	6,471	7,509	7,860
تنمية القطاع الخاص	4,837	4,240ب	5,145ج
إدارة القطاع العام	1,936	3,827	2,513
التنمية الاجتماعية والحماية الاجتماعية	2,544	2,980	2,722
التنمية الحضرية والريفية	8,352	8,654	7,866

ملاحظة: اعتبارا من السنة المالية 2017، حلت الفئات الجديدة لمحاور التركيز محل التصنيف السابق، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحديث البيانات الداخلية. ونظرا لأن ارتباطات الإقراض لفرادى العمليات يمكن تطبيقها على فئات محاور تركيز متعددة، فإن حاصل الأرقام المنظمة حسب محاور التركيز لا يساوي إجمالي ارتباطات السنة المالية، ولذا ينبغي عدم جمع هذه الأرقام. وأُعيد النظر في بيانات محور التركيز الخاص بالسنة المالية الماضية، لكن لم تُنقح وفقا للمنهجية الجديدة. وحيث إن هذه البيانات لم تعد قابلة للمقارنة المباشرة، لم يتم إدراج البيانات التاريخية هنا. للاطلاع على المزيد من المعلومات بشأن التغيرات، يرجى زيارة الموقع: projects.worldbank.org/theme.

أ. يستبعد تصنيف محاور التركيز بالمؤسسة الدولية للتنمية في السنة المالية 2017 منحة بمبلغ 50 مليون دولار مقدمة لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

ب. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

ج. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 393 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 106 ملايين دولار في شكل ضمانات و 25 مليون دولار في شكل أدوات مشتقة، ومليون دولار من خلال تمويل استثمار في أسهم رأس المال مرتبط بنافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية.

الجدول 25: أكبر البلدان اقتراضا من المؤسسة الدولية للتنمية، السنة المالية 2019

ملايين الدولارات

البلد	ارتباطات الإقراض	البلد	ارتباطات الإقراض
إثيوبيا	2,610	موزامبيق	980
بنغلاديش	2,237	جمهورية الكونغو الديمقراطية	812
باكستان	1,224	بوركينا فاصو	797
كينيا	1,060	النيجر	733
كوت ديفوار	1,050	مالي	599

الموارد المالية للمؤسسة الدولية للتنمية ونموذجها المالي

تحصل المؤسسة الدولية للتنمية في العادة على معظم مواردها التمويلية من المساهمات التي تقدمها البلدان الشريكة مرتفعة الدخل والبلدان متوسطة الدخل. وتتلقى المؤسسة موارد تمويلية إضافية في صورة تحويلات من مجموعة البنك الدولي ومن المدفوعات التي تقدمها البلدان المقترضة سداداً لاعتمادات حصلت عليها في السابق من المؤسسة. وفي إطار المستوى القياسي لحزمة العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة، التي تغطي السنوات المالية 2018 - 2020، وافقت البلدان المساهمة في المؤسسة على تغيير نموذج تمويلها، وذلك بأن تستفيد من قاعدة رأسمالها القوية في بناء نموذج رائد لتمويل التنمية يمزج بين تمويل المانحين والتمويل الذي تتم تعبئته من أسواق رأس المال، وذلك لمساندة حزمة سياسات طموحة تركز على خمسة محاور خاصة، هي: الوظائف والتحول الاقتصادي، وتغير المناخ، والمساواة بين الجنسين والتنمية، والهشاشة والصراع والعنف، والحوكمة والمؤسسات. وتلقت المؤسسة أول تصنيف ائتماني عام لها على الإطلاق من الفئة الممتازة AAA في عام 2016. وتستند القوة المالية للمؤسسة إلى قوة مركزها الرأسمالي ودعم البلدان المساهمة، فضلا عن سياساتها وممارساتها المالية الحصيفة، التي تساعدها على الاحتفاظ بتصنيفها الائتماني من الفئة AAA.

ولمساندة تمويل العملية الثامنة عشرة، وافق ما مجموعه 55 شريكا - خمسة منهم من الشركاء الجدد أو الشركاء المساهمين الذين استأنفوا تقديم المساعدة - على تقديم 16.1 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (ما يعادل 22.6 مليار دولار) في شكل منح، منها 0.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (1.2 مليار دولار) هي عنصر منحة من مساهمات قروض الشركاء الميسرة.[1] ويقدم الشركاء أيضا 3.6 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (5.1 مليار دولار) من قروض الشركاء الميسرة، أو 2.7 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (3.8 مليار دولار)، باستبعاد مكون المنحة من القروض، و 2.9 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (4.1 مليار دولار) تعويضا عن عمليات تخفيف أعباء الديون بموجب المبادرة متعددة الأطراف لتخفيف أعباء الديون.

ودخلت العملية الثامنة عشرة حيز النفاذ في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 عندما تم تلقي 60% من وثائق الارتباط واتفاقيات القروض الميسرة من الشركاء. وحتى 30 يونيو/حزيران 2019، كان هناك 49 شريكا قد قدموا وثائق الارتباطات واتفاقيات قروض الشركاء الميسرة إلى العملية الثامنة عشرة، بإجمالي قدره 19.1 مليار وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة (26.8 مليار دولار).

في 17 أبريل/نيسان 2018، أصدرت المؤسسة الدولية للتنمية لأول مرة سندات ديون بقيمة 1.5 مليار دولار في أسواق رأس المال الدولية، ولاقى هذا السند الأولي ترحيبا قويا في السوق، حيث بلغ إجمالي أوامر الشراء 4.6 مليار دولار من مختلف أنحاء العالم. ومنذئذ، دشنت المؤسسة كذلك برنامج أذونات المؤسسة (اعتبارًا من مارس/آذار 2019) الذي تمكن من تعبئة أكثر من 1.5 مليار دولار إلى الآن من خلال 16 معاملة بآجال استحقاق تمتد من شهر إلى ثمانية أشهر. وقد نجح البرنامج في تعبئة سيولة باليورو والدولار الأمريكي، وستواصل المؤسسة البحث عن الفرص المتاحة لتنويع تكوين العملات. وقد اجتذب البرنامج كذلك مستثمرين جددا للمؤسسة في كل من آسيا وأوروبا، مما يشجع أكثر على استمرار تطور تواجد المؤسسة في أسواق رأس المال. وسيتيح برنامج الاقتراض لدى المؤسسة إمكانية أن تتوسع في مساندتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة مع تزويد المستثمرين بوسيلة كفؤة للإسهام في التنمية العالمية. ومن شأن تعظيم الاستفادة من رأسمال المؤسسة أن يمكنها من تعبئة نحو ثلاثة دولارات في إطار سلطة الارتباط المخولة لها نظير كل دولار من مساهمات شركاء التنمية في العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة.

[1] تجري إدارة إطار التمويل الخاص بالعملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة في الغالب باستخدام وحدات حقوق السحب الخاصة. ويتم حساب الأرقام المعادلة للدولار الأمريكي المدرجة هنا باستخدام أسعار الصرف المرجعية للعملية الثامنة عشرة.

الشكل 9: نموذج عمل المؤسسة الدولية للتنمية

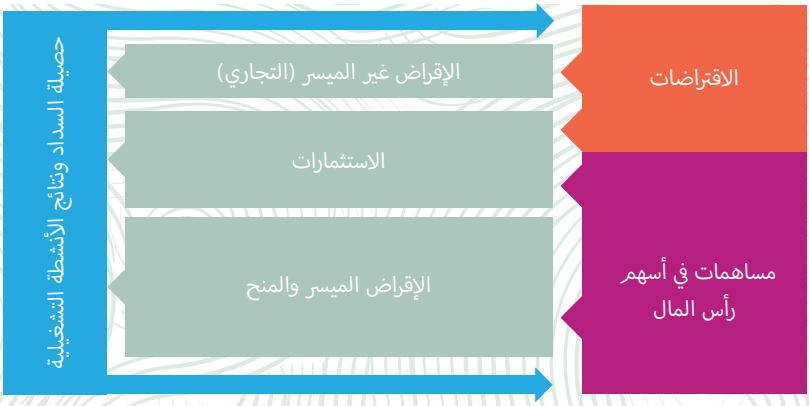

الجدول 26: المؤشرات المالية الرئيسية للمؤسسة الدولية للتنمية، السنوات المالية 2015-2019

ملايين الدولارات فيما عدا النسب التي ترد في شكل نسب مئوية

المؤشر	السنة المالية 2015	السنة المالية 2016	السنة المالية 2017	السنة المالية 2018	السنة المالية 2019
القروض والمنح والضمانات					
الارتباطات	18,966	16,171	19,513[أ]	24,010[ب]	21,932[ج]
إجمالي المدفوعات	12,905	13,191	12,718[أ]	14,383	17,549
صافي المدفوعات	8,820	8,806	8,154	9,290	12,221
الموازنة العمومية					
مجموع الأصول [د]	163,234	167,985	173,357	184,666	188,553
صافي محفظة الاستثمارات	28,418	29,908	29,673	33,735	32,443
صافي القروض القائمة	126,760	132,825	138,351	145,656	151,921
محفظة الإقراض [هـ]	2,150	2,906	3,660	7,318	10,149
مجموع حقوق الملكية	147,149	154,700	158,476	163,945	162,982
قائمة (بيان) الدخل					
إيرادات الفوائد، دون احتساب مصروفات الإقراض	1,435	1,453	1,521	1,647	1,702
تحويلات من المنظمات التابعة وغيرها	993	990	599	203	258
منح التنمية	(2,319)	(1,232)	(2,577)	(4,969)	(7,694)
صافي الدخل (الخسارة)	(731)	371	(2,296)	(5,231)	(6,650)
صافي الدخل المعدل [و]	(94)	423	(158)	(391)	225
كفاية رأس المال					
نسبة رأس المال الإستراتيجي القابل للاستخدام	غ. م.	غ. م.	%37.2	%37.4	%35.3

ملاحظة: غ.م. = غير منطبق. للاطلاع على عرض كامل لبيانات السنة المالية، انظر القوائم المالية الكاملة المتاحة على الموقع: www.worldbank.org/financialresults.

أ. تشتمل الأرقام على ارتباط بقيمة 50 مليون دولار في شكل منحة وصرفها لصندوق التمويل الطارئ لمواجهة الأوبئة.

ب. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 185 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 36 مليون دولار في شكل ضمانات و 9 ملايين دولار في شكل أدوات مشتقة.

ج. لا يشمل هذا الرقم مبلغ 393 مليون دولار الذي تمت الموافقة عليه لأدوات نافذة القطاع الخاص التابعة لمؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار ضمن العملية الثامنة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية، والذي تبلغ التزامات المؤسسة الدولية للتنمية منه 106 ملايين دولار في شكل ضمانات و 25 مليون دولار في شكل أدوات مشتقة، ومليون دولار من خلال تمويل استثمار في أسهم رأس المال مرتبط بنافذة القطاع الخاص لمؤسسة التمويل الدولية.

د. اعتبارا من 30 يونيو/حزيران 2019، تُعرض المشتقات بالقيمة الصافية من جانب الطرف المقابل، وذلك بعد تلقي الضمانات النقدية، في الموازنة العمومية.

هـ. يشتمل على أرصدة الأدوات المشتقة ذات الصلة.

و. اعتبارا من 30 يونيو/حزيران 2019، طبقت المؤسسة الدولية للتنمية هذا المعيار الجديد للدخل ليعكس النتائج الاقتصادية لعملياتها. وقد تم حساب أرقام الفترات السابقة وعرضها لأغراض المقارنة.

ووافق شركاء التنمية على محفظة تمويل قدرها 75 مليار دولار (ما يعادل 53.0 مليار وحدة حقوق سحب خاصة) لتقديم الاعتمادات والمنح والضمانات للبلدان المتعاملة مع المؤسسة. ومن هذا المبلغ، من المتوقع استخدام 63.9 مليار دولار بشروط ميسرة، و 8.6 مليار دولار بشروط البنك الدولي للإنشاء والتعمير لصالح برنامج التسهيلات الموسعة والمساندة المؤقتة، و 2.5 مليار دولار لصالح نافذة القطاع الخاص. تجدر الإشارة إلى أنه تتم تغطية المصروفات الإدارية للمؤسسة بشكل رئيسي من خلال صافي الرسوم ومدفوعات الفائدة التي تسددها البلدان المستفيدة.

يلتقي شركاء التنمية كل ثلاث سنوات لمراجعة سياسات المؤسسة الدولية للتنمية، وتقييم قدرتها المالية، والموافقة على حجم التمويل اللازم لفترة التجديد التالية، والتعهد بالمساهمات الإضافية في حصص رأس المال المطلوبة للوفاء بأهدافها وأهداف التنمية. ويجري حاليا الإعداد للعملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي تغطي فترة السنوات المالية 2021 – 2023، وأُختتمت المفاوضات في ديسمبر/كانون الأول 2019 عندما أعلن الشركاء المساهمون مساهماتهم في العملية التاسعة عشرة لتجديد موارد المؤسسة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **ida.worldbank.org.**

الحد من المخاطر الناشئة عن أوجه عدم اليقين السياسية والاقتصادية العالمية

يراقب رئيس خبراء إدارة المخاطر بمجموعة البنك الدولي الآثار السياسية والاقتصادية العالمية التي يمكن أن تؤثر في الاستدامة المالية للمجموعة. وبعد عامين من النمو القوي، تراجع النمو الاقتصادي العالمي خلال السنة المالية 2019، ومن المتوقع أن يظل كذلك في الفترة المقبلة. وعلى الرغم من تسارع وتيرة النمو في الولايات المتحدة، فإن النشاط الاقتصادي في أوروبا واليابان مازال بطيئا. وتعافى مصدرو السلع الأولية بشكل عام ببطء من حالة الضعف التي أصابت الأسعار في السابق، في حين سجل مستوردو السلع الأولية الصافون نموا قويا. وشهدت بعض بلدان الأسواق الصاعدة والنامية الكبيرة ضغوطا شديدة على أسعار الصرف خلال هذا العام، مما أدى بدوره إلى زيادة معدلات التضخم وتراجع وتيرة النمو. ودفع تراجع النمو العالمي البنوك المركزية في الاقتصادات المتقدمة إلى مواصلة انتهاج سياسات نقدية أكثر تيسيرا مما هو متوقع، وهو ما سيدعم معدل النمو في المستقبل. وقد أدت السياسات النقدية الأقل قيودا أيضا إلى انتعاش التدفقات الرأسمالية إلى اقتصادات البلدان الصاعدة والبلدان النامية بعد فترة من الضعف، حيث استقرت هوامش عائد السندات للمقترضين في الأسواق الصاعدة في بيئة مواتية.

بيد أنه مازالت هناك أوجه ضعف كبيرة. فثمة درجة عالية غير مألوفة من حالة عدم اليقين على صعيد السياسات العامة والتوترات الجيوسياسية لا تزال تشكل مصادر رئيسية للخطر، ومن الممكن أن يؤدي ذلك إلى تغير في ثقة المستثمرين مما يؤثر سلبا على البيئة الخارجية للبلدان المقترضة من البنك. كما تمثل المستويات المرتفعة في ديون الشركات والديون السيادية مخاطر متزايدة، حيث يواجه العديد من الحكومات التزامات طارئة متنامية تتعلق بمشروعات البنية التحتية وقطاعاتها المالية. ومن الممكن أيضا أن تتأثر قوة أطر سياسات الاقتصاد الكلي لدى العديد من البلدان المقترضة الكبيرة نتيجة للتغيرات السياسية الأخيرة والمتوقعة. وأثر تزايد الضغوط الحمائية على نمو التجارة العالمية هذا العام، ومن الممكن أن يؤثر تصاعد مثل هذه التدابير بوجه خاص في معظم الاقتصادات المنفتحة. كما يمكن لزيادة التدابير الحمائية أن تؤثر في تدفقات الاستثمار المباشر إلى البلدان النامية. ولا تزال أسعار السلع الأولية متقلبة، وتؤثر تحركاتها في العديد من البلدان المقترضة. وعلى وجه الخصوص، يشكل تعطل الإمدادات النفطية الفعلية والمحتملة من عدد من البلدان مخاطر تصاعدية على الأسعار.

الالتزام بتحقيق النتائج

يساعد البنك الدولي على تشجيع التنمية المستدامة بالبلدان الشريكة عن طريق تقديم التمويل وتبادل المعرفة والعمل مع القطاعين العام والخاص. ويتطلب توفير حلول متكاملة لمساعدة البلدان على التصدي لتحدياتها الإنمائية تركيزا على تحقيق النتائج. وفي السنوات الأخيرة، قدم البنك إسهامات مهمة في العديد من المجالات لمساندة نتائج عملية التنمية التي حققتها البلدان الشريكة.

للمزيد من المعلومات، يُرجى زيارة: **www.worldbank.org/results.**

1 **أفغانستان:** منذ 2016، تم إعداد أكثر من 9 آلاف موجز عن المجتمعات المحلية، وانتخاب نحو 8800 مجلس جديد للتنمية المجتمعية، وإنجاز حوالي 7500 خطة للتنمية المجتمعية بغرض النهوض بمقومات البنية التحتية وتحسين الخدمات الاجتماعية في المناطق الريفية والحضرية.

2 **أنغولا:** بين عامي 2015 و 2017، تم إنشاء ستة مرافق إقليمية لإمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، وبحلول أبريل/نيسان 2019، كانت خمسة منها قد تمكنت من استعادت تكاليفها، وتم توصيل شبكات إمدادات المياه لعدد 107 آلاف أسرة معيشية.

3 **بنغلاديش:** بحلول أكتوبر/تشرين الأول 2018، تمت تهيئة 17500 هكتار من المزارع المجمعة وزراعة 2000 كيلومتر من المزارع الخطية في مناطق معرضة للمخاطر المناخية، وحصل نحو 40 ألف شخص يقيمون في مناطق معرضة لمخاطر تزايد الملوحة والفيضانات والجفاف على احتياجات أساسية وبعض الدعم لسبل كسب العيش.

4 **بنن:** في عام 2018، ساعدت ضمانة بمبلغ 30 مليون دولار لأغراض السياسات على الحصول على قرض تجاري بقيمة 300 مليون دولار، وحلت محل قرض تجاري قصير الأجل، ووفر ذلك على البلاد مبلغ 44 مليون دولار على مدى فترة القرض.

5 **بوتان:** بين عامي 2014 و 2017، زادت نسبة السكان الذين لديهم حسابات مصرفية من 34% إلى 65% بعد أن قامت الحكومة بتحسين إجراءات الحصول على الخدمات المالية.

6 **البرازيل:** بحلول عام 2018، انخفضت فترة الانتقال خلال ساعة الذروة على الخط رقم 4 لمترو ساو باولو، الذي ينقل نحو 750 ألف مسافر يوميا، إلى 32 دقيقة مقارنة بأكثر من ساعة في عام 2002.

7 **كمبوديا:** بحلول ديسمبر/كانون الأول 2018، تمكن نحو 30500 أسرة معيشية في المناطق المستهدفة من الحصول على خدمات مُحسَّنة للصرف الصحي.

8 **الصين:** بين عامي 2010 و 2017، تبنى حوالي 38 ألف أسرة معيشية في جيلين ممارسات زراعية قياسية، مما ساعد هذه الأسر على تحقيق زيادة بمتوسط قدره 430 دولارا في دخلها السنوي.

9 **كوت ديفوار:** بين عامي 2015 و 2019، استفاد 300 ألف من الفقراء — أكثر من نصفهم من النساء — من الحسابات المالية عبر الهاتف المحمول لإجراء تحويلات نقدية واستخدام الخدمات المالية الرقمية.

10 **جيبوتي:** منذ عام 2012، استفادت حوالي 7 آلاف أسرة من زيادة فرص الحصول على المياه، كما تم توفير المزيد من إمدادات المياه المأمونة لنحو 61 ألف رأس من الماشية.

11 **جمهورية مصر العربية:** بين عامي 2011 و 2016، شارك أكثر من 4400 شخص في برامج تجريبية تستهدف تحسين إدارة الموارد المائية السطحية والجوفية.

12 **السلفادور:** بحلول عام 2017، انخفض معدل وفيات الأمهات في نظام الرعاية الصحية العامة إلى 31 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية مقابل 65.4 حالة في عام 2006، كما تراجع معدل وفيات الرضع إلى 12.5 حالة وفاة لكل 100 ألف ولادة حية مقابل 26.9 حالة في عام 2000.

13 **إندونيسيا:** بين عامي 2007 و 2015، تم صرف منح إجمالية لتحسين الخدمات الصحية والتعليمية إلى حوالي 5 ملايين شخص في نحو 5500 قرية في 11 إقليما. وتلقَّى حوالي 3.5 مليون امرأة وطفل مشورة ودعما في مجال التغذية، وتم تحصين 915 ألف طفل باللقاحات.

14 **العراق:** منذ عام 2015، أُعيد تأهيل 320 كيلومترا من الطرق في المناطق المحررة، وأُعيد بناء 19 جسرا، استفاد منها أكثر من مليوني نسمة.

بلدان بها عمليات نشطة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية

لا توجد مشروعات نشطة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير أو المؤسسة الدولية للتنمية، أو غير مؤهلة أو لا تتوفر بيانات.

ملاحظة: البيانات تمثل محفظة مشروعات البنك الدولي للإنشاء والتعمير/المؤسسة الدولية للتنمية في 30 يونيو/حزيران 2019.

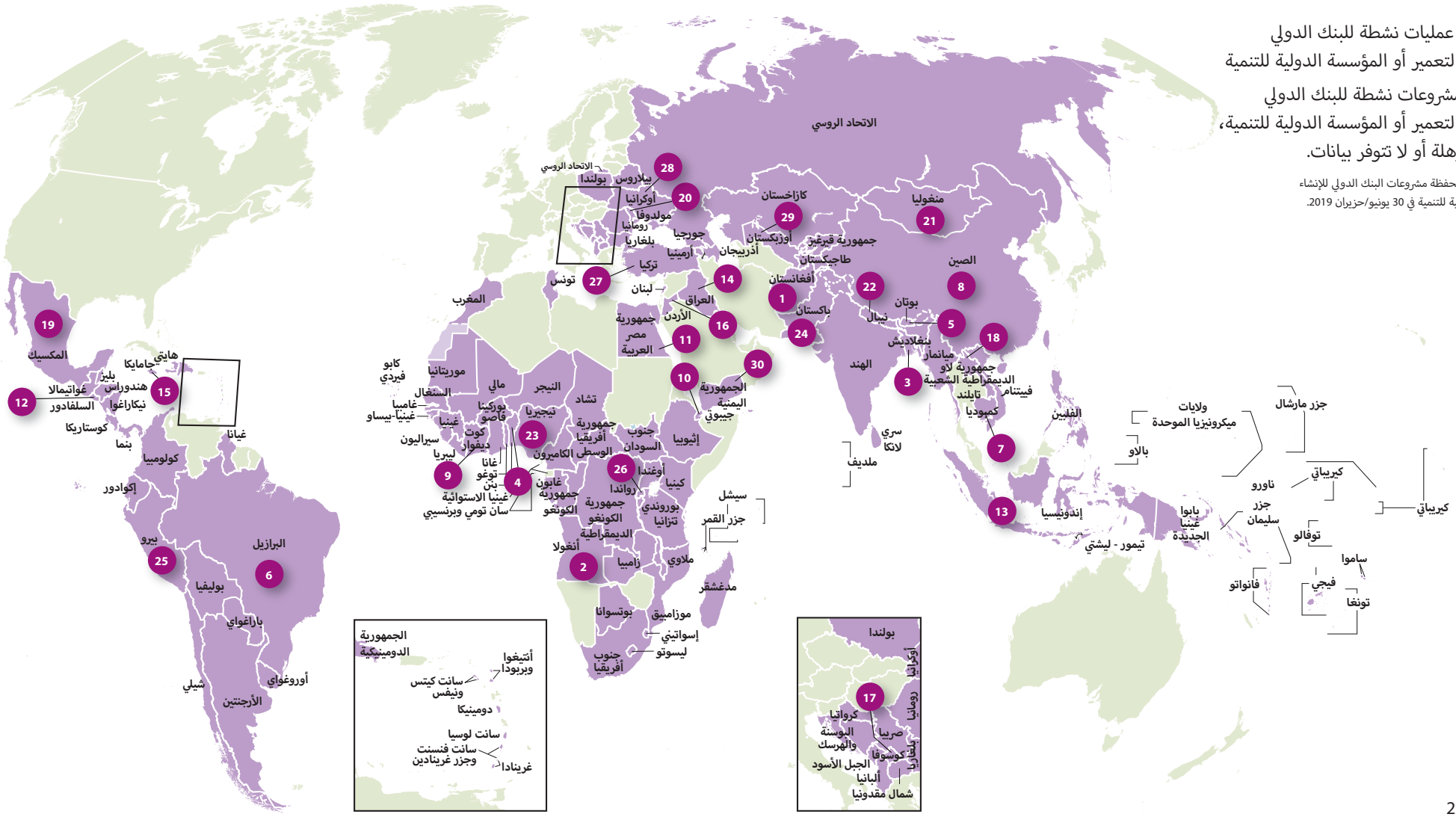

مايو/أيار 2020

15 **جامايكا:** بين عامي 2010 و2017، تضاعف معدل توليد الطاقة المتجددة تقريبا من 9% إلى 17%، وتراجع الاعتماد على واردات النفط من 95% إلى 71%.

16 **الأردن:** منذ عام 2013، تم إيجاد أكثر من 2000 وظيفة بالقطاع الخاص للفئات الأشد حرمانا، وشكلت مؤسسات الأعمال المملوكة للنساء 85% من المستفيدين.

17 **كوسوفا:** تم توصيل أكثر من 900 أسرة معيشية في 17 قرية بخدمات إنترنت عالية السرعة في عام 2018.

18 **جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية:** انخفض متوسط الوقت اللازم لتخليص الواردات والصادرات وعمليات المرور العابر من الجمارك بنسبة 47%، وذلك من 17.9 ساعة في 2009 إلى 9.4 ساعة في 2017.

19 **المكسيك:** منذ 2009، ساعد مشروع للتنمية الريفية أكثر من 1800 منشأة أعمال زراعية على تبني ممارسات أفضل للطاقة المتجددة وتكنولوجيات موفرة للطاقة، مما أدى إلى خفض الانبعاثات الكربونية بأكثر من 6 ملايين طن.

20 **مولدوفا:** بين عامي 2012 و 2018، تلقى أكثر من 180 مزارعا منحا استثمارية مناظرة ومشورة تجارية في الوقت المناسب عن عمليات ما بعد الحصاد، وتم تطبيق ممارسات الإدارة المستدامة للأراضي في 65 ألف هكتار.

21 **منغوليا:** بين عامي 2007 و 2013، تم إنشاء 560 مكتبة مدرسية داخل قاعات الدرس في جميع المدارس الابتدائية الريفية البالغ عددها 383 مدرسة، واستفاد منها 130 ألف تلميذ، وتم تدريب أكثر من 4500 معلم ومدير مدرسة ابتدائية.

22 **نيبال:** منذ عام 2016، بعد أن تبنت الحكومة مبادئ توجيهية لتوفير فرص العمل للمجتمعات المحلية المهمشة، شكلت النساء أكثر من 70% من العمالة التي تم توظيفها في أعمال صيانة الطرق- بواقع 34% من المجتمعات المحلية المحرومة اجتماعيا، و 35% من جماعات الأقليات العرقية.

23 **نيجيريا:** بين 2012 وشهر مارس/آذار 2019، تم استصلاح حوالي 1560 هكتارا من الأراضي المتدهورة، واستفادت أكثر من 9300 أسرة معيشية من أنشطة تعزيز سبل كسب العيش.

24 **باكستان:** بين عامي 2015 و 2018، بدأ أكثر من 900 مدرسة في ربوع إقليم بلوشستان عملها. والتحق بها أكثر من 53 ألف تلميذ - شكلت الفتيات 72% منهم، وبلغ معدل البقاء فيها 89%.

25 **بيرو:** بين عامي 2013 و 2018، استفاد 5.7 مليون تلميذ من المدارس الحكومية الجيدة وتطبيق إجراءات أكثر شفافية لاختيار مديري المدارس في 40 ألف مدرسة.

26 **رواندا:** بين عامي 2009 و 2017، ازدادت إنتاجية زراعة التلال عشرة أضعاف في المناطق المروية المستهدفة، وخمسة أضعاف في المناطق غير المروية المستهدفة، وعاد ذلك بالنفع على 292 ألف شخص، وأدى إلى تقليل انجراف التربة وأحمال الرواسب بنسبة 76%.

27 **تركيا:** بنهاية 2018، ارتفعت قدرة توليد الطاقة إلى 88.5 جيجاوات، وشكل ذلك زيادة قدرها 47 جيجاوات تقريبا في أقل من 10 سنوات، جاءت نسبة 59% منها من مصادر الطاقة المتجددة.

28 **أوكرانيا:** ساعد قانون إصلاح المعاشات التقاعدية الذي أُقر في أكتوبر/تشرين الأول 2017 على زيادة متوسط الاستحقاقات التقاعدية إلى أكثر من 27% من متوسط الأجر.

29 **أوزبكستان:** بين عامي 2016 و 2018، التحق أكثر من 55 ألف طفل في سن 3 - 6 سنوات بدور حضانة تعمل لنصف يوم، وتم تدريب أكثر من 4 آلاف معلم رياض أطفال، وتوفير مستلزمات ومعدات لأكثر من 2400 حضانة أطفال في المناطق الريفية.

30 **الجمهورية اليمنية:** منذ عام 2017، تم تقديم تحويلات نقدية إلى حوالي 1.5 مليون من الأسر المعيشية الفقيرة والأولى بالرعاية، واستفاد منها 9 ملايين شخص، وتُؤلِّف النساء حوالي 45% من المستفيدين المباشرين من التحويلات.

التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2019

القوائم المالية مدرجة بالإشارة إليها. وتُعد مناقشات وتحليلات جهاز الإدارة، والقوائم المالية المدققة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية ("القوائم المالية") جزءا لا يتجزأ من هذا التقرير السنوي. يمكن الاطلاع على القوائم المالية على الموقع: **www.worldbank.org/financialresults**.

يتوفر المزيد من المعلومات المالية ومعلومات الإقراض ومعلومات الهيكل التنظيمي للبنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية على الموقع الإلكتروني للتقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2019: **www.worldbank.org/annualreport**.

للمزيد من المعلومات عن البنك الدولي أو الاطلاع على البيانات وموارد المعرفة المتاحة للجمهور العام، يرجى زيارة الموقع:

- التمويل في موقع واحد: **financesapp.worldbank.org**
- بطاقة قياس الأداء المؤسسي: **scorecard.worldbank.org**
- البيانات المفتوحة للبنك الدولي: **data.worldbank.org**
- مستودع المعرفة المفتوحة: **openknowledge.worldbank.org**
- المسؤولية المؤسسية للبنك الدولي: **www.worldbank.org/corporateresponsibility**
- سياسة البنك الدولي المعنية بالحصول على المعلومات: **www.worldbank.org/en/access-to-information**

إعداد التقرير. أنتجت وحدة العلاقات الخارجية والمؤسسية التابعة لمجموعة البنك الدولي *التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2019*، وذلك تحت إشراف جيرمي هيلمان بإدارة الاتصالات المؤسسية، وتولت ليزلي يون وبول مكلور وباوان بالي تنسيق الخدمات التحريرية للتقرير. وقام بتصميم وتنضيد التقرير Naylor Design, Inc و BMWW على الترتيب. وقامت بترجمة التقرير وحدة خدمات الترجمة التحريرية والفورية في البنك الدولي. وتولى طباعة التقرير: Professional Graphics Printing Co. (لوريل، ولاية ميريلاند، الولايات المتحدة).

مصدر الصور. الغلاف (من اليسار إلى اليمين): جيرهارد يورين/البنك الدولي، دومينيك شافيز/البنك الدولي، آرني هويل/البنك الدولي، آرني هويل/البنك الدولي، غلام عباس فارزامي/البنك الدولي؛ الصفحة 2: ستيفن باكنهايمر/البنك الدولي؛ الصفحة 3: سيمون د. ماكورتي؛ الصفحة 10: غرانت إليس/البنك الدولي؛ الصفحة 13: غرانت إليس/البنك الدولي؛ الصفحة 15: سارة فرحات/البنك الدولي؛ الصفحة 16: آميلودي لي/البنك الدولي، الصفحة 20: إدمون دينغامهودو/ البنك الدولي، الصفحة 24: تومِ بيري/ البنك الدولي، الصفحة 28: ممرات صربيا؛ الصفحة 32: جيسكا بيلمونت/ البنك الدولي، الصفحة 36: أرني هويل/ البنك الدولي، الصفحة 40: راجندرا مالا/البنك الدولي؛ الصفحة 42: كونور أشلينغ/البنك الدولي، الصفحة 45: ستيف هاريس/البنك الدولي، الصفحة 49: كونور أشلينغ/البنك الدولي، الصفحة 55: دومينيك شافيز/البنك الدولي؛ الصفحة 65: غرانت إليس/البنك الدولي.

تلتزم هذه المطبوعة بالمعايير الموصى بها لاستخدام الورق التي وضعتها مبادرة الصحافة الخضراء. ويحتوي الورق المستخدم أليافا معاد تدويرها من نفايات المستهلكين وهو حاصل على إجازة مجلس رعاية الغابات وإيكولوجو FSC® and EcoLogo، وتم تصنيعه باستخدام طاقة متجددة مستخرجة من الغاز الحيوي، وعملية التصنيع خالية من عنصر الكلور الأولي.

© 2019، البنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي
1818 H Street NW, Washington, DC 20433
هاتف: 202-473-1000
موقع الإنترنت: www.worldbank.org

بعض الحقوق محفوظة
1 2 3 4 22 21 20 19

هذا التقرير هو نتاج عمل موظفي البنك الدولي. ولا تعني الحدود والألوان والمُسمّيات والمعلومات الأخرى المُبيّنة في أية خريطة في هذا العمل أي حُكمٍ من جانب البنك الدولي على الوضع القانوني لأي إقليم أو تأييد هذه الحدود أو قبولها.

وليس بهذا التقرير ما يشكل أو ما يعتبر قيداً على، أو تخلياً عن، الامتيازات أو الحصانات التي يتمتع بها البنك الدولي، فجميعها محفوظة على نحوٍ محدد وصريح.

الحقوق والأذون

هذا العمل متاح بموجب ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق): (CC BY-NC-ND 3.0 IGO) http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/igo. وبموجب هذا الترخيص، يحق لك نسخ، أو توزيع، أو نقل، أو اقتباس هذا العمل، لأغراض غير تجارية فقط، مع الالتزام بالشروط التالية:

عزو العمل إلى المؤلف— يرجى الالتزام بالصيغة التالية عند الاستشهاد بهذا العمل: البنك الدولي. 2019. *التقرير السنوي للبنك الدولي لعام 2019*. واشنطن العاصمة، البنك الدولي. 10.1596/978-1-4648-1478-5 . الترخيص: ترخيص المشاع الإبداعي (عزو العمل الأصلي إلى المؤلف - استخدام غير تجاري- لا اشتقاق) (CC BY-NC-ND 3.0 IGO).

الاستخدام غير التجاري— لا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

لا اشتقاق— لا يجوز تعديل أو تغيير هذا العمل أو البناء عليه.

محتوى الطرف الثالث— البنك الدولي لا يمتلك بالضرورة جميع مكونات المحتوى المتضمن في هذا العمل. ولذا، فإن البنك الدولي لا يضمن ألا يمس استخدام أي مُكوِّن منفرد مملوك لطرف آخر متضمن في هذا العمل أو جزء من هذا المُكوِّن بحقوق تلك الأطراف الأخرى. وتقع مخاطر أية دعاوى قد تنشأ عن مثل هذا المساس على عاتقك وحدك. وإذا أردت أن تعيد استخدام أحد مُكوِّنات هذا العمل، فإنك تتحمل مسؤولية تحديد هل يقتضي الأمر الحصول على ترخيص لذلك الاستخدام والحصول على إذن من صاحب حقوق الملكية. ومن أمثلة المكونات، على سبيل المثال لا الحصر، الجداول أو الأشكال أو الصور.

يجب توجيه جميع الاستفسارات عن الحقوق والتراخيص والأذون إلى إدارة مطبوعات البنك الدولي على العنوان التالي: The World Bank Group, 1818 H Street NW, Washington, DC 20433, USA، فاكس: 202-522-2625؛ بريد إلكتروني: pubrights@worldbank.org

ISBN: 978-1-4648-1478-5
eISBN: 978-1-4648-1479-2
doi: 10.1596/978-1-4648-1478-5

مجموعة البنك الدولي

البنك الدولي
البنك الدولي للإنشاء والتعمير . المؤسسة الدولية للتنمية

IFC | مؤسسة التمويل الدولية

MIGA | الوكالة الدولية لضمان الاستثمار

يتألف البنك الدولي من البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD)، والمؤسسة الدولية للتنمية (IDA).
وتتمثل رسالة مجموعة البنك في إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك بأسلوب مستدام.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة: **www.worldbank.org/annualreport**

SKU: 211479